وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : التاريخ والآثار
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

دور المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1962/1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- عبايدية شيماء
- حمزاوي شمس الهدى

إشراف الأستاذ(ة):
بخوش جودي

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة
صالح عسول	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
بخوش جودي	مشرفا	أستاذ مساعد –أ–
وابل بختة	ممتحنا	أستاذ محاضر –أ–

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة – الآية 11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي- تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الامانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : عايدية شيماء ..... رقم التسجيل ...192031901343...
صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم : 11374695 ..... المؤرخة في: 22/12/15...
الصادرة عن بلدية/دائرة : ..مرسط.....
و المسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية.... خلال السنة الجامعية :2025/2024
و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:
.....دور المحاضرين الفرنسيين الناصريين في استعمار عن مدني جنة.....
.....الجزائر الوطني 1954-1962.....
.....
تحت إشراف الأستاذ (ة) .....حمدي بحوص.....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في ..25/05/2025.....

مصادقة البلدية

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

تصريح شرفي

يتضمن الالتزام بقيم و اخلاقيات البحث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

انا الموقع أسفله الطالب/ة /: ..... رقم التسجيل .....
صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..... المؤرخة في: .....
الصادرة عن بلدية/دائرة : .....
و المسجل في ماستر : ..... خلال السنة الجامعية: 2025/2024
و المكلف/ة/ بانجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

.....

تحت اشراف الأستاذ (ة) .....

اصرح بشرفي انني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الاخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها . و اتحمل اي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في .....

مصادقة البلدية

توقيع المعني

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا البحث، وجعل ثمرة جهدنا تتوج بهذا العمل العلمي المتواضع.....

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف "بخوش جودي"، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه العلمية القيمة، وكان سندا لنا في كل مراحل إنجاز هذا البحث.....

كما نخص بالشكر والتقدير أساتذة قسم التاريخ والآثار، خاصة الذين قدموا لنا يد العون بداية بالسيد عميد الكلية الأستاذ "حفظ الله بوبكر" والأستاذ الدكتور "شلالي عبد الوهاب"، والأستاذان "أحمد شنتي" و"جابري نبيل".....

كما نعبر عن خالص شكرنا للسيد "سمايطية محمد" على تزويدنا بمصادر ومراجع علمية ذات أهمية لموضوع بحثنا، ونختم بشكرنا الجزيل لعمال مكتبة الكلية وعمال المكتبة المركزية لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، كذلك عمال المكتبة العمومية بمرسط على ما قدموه لنا من تسهيلات وخدمات كان لها بالغ الأثر في دعم هذا العمل.

الإهداء

إلى روح شهداء الوطن الأبرار.....

إلى روح جدي المجاهد "عبايدية لكحل" رحمه الله، الذي غرس في نفسي حب طلب العلم، وكان دوما يحثني على المثابرة ومواصلة التحصيل العلمي....

إلى والدي العزيز ووالدتي الغالية سندي في الحياة، وإلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا لي دعما وسندا في كل خطوة.....

إلى كل أفراد عائلتي من جهة أبي "عائلة عبايدية لكحل" ومن جهة أمي "عائلة عزارنية عبد الله" الذين أحاطوني بحبهم وشجعوني في مسيرتي العلمية

وأخيرا... أهدي هذا العمل المتواضع إلى نفسي، عرفانا لكل لحظة إجتهاد .... وكل تعب ومثابرة سطرتها في سبيل الوصول إلى هذه المرحلة....

الطالبة: شيماء

الإهداء

إلى روح أمي التي رحلت عن الدنيا وبقيت في قلبي إلى الأبد، رحمك الله يا من كنت النور والدفء يا من طيفك لا يفارقني ودعواتي لك لا تنقطع

إلى أمي الثانية نبع الحنان ورفيقة الدرب لكي كل الحب والامتنان، أسأل الله أن يحفظك ويطيل في عمرك...

إلى أبي العزيز وقدوتي في الحياة يا من زرع في قلبي القوة وكان لي الظل الذي به أحتمي في كل لحظة ضعف دمت لي سندا وفخرا أطال الله في عمرك

إلى سندي وشركاء الدرب والمواقف إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى صديقتي شيماء لك كل الحب والتقدير

أهديكم هذه الصفحات المتواضعة تعبيرا عن حبي لكم

الطالبة: شمس الهدى

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية:

تر: ترجمة

ج: جزء

د.ت.ن: دون تاريخ نشر

د.د.ن: دون دار نشر

مج: مجلد

ط: طبعة

ع: عدد

2- باللغة الفرنسية:

A.L.N: Armée de libération nationale

F.L.N: Front de libération nationale

A.N.E.P: Agence national d'édition et de publication

N: Numéro

Op : Cit: Opere Citato

E.N.A.G: Entreprise national des arts graphiques

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**6-1**
المدخل: لمحة تاريخية عن المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر ما بين (1830-1954)	**13-8**
الفصل الأول: الإعداد والتحضير للثورة الجزائرية	
المبحث الأول: المنظمة الخاصة	**15**
المطلب الأول: لمحة عن المنظمة الخاصة	**15**
المطلب الثاني: المحامين الفرنسيين ومحاكمات المنظمة الخاصة	**17**
المبحث الثاني: الإعداد للثورة الجزائرية	**23**
المطلب الأول: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية	**23**
المطلب الثاني: التحضير لاندلاع الثورة التحريرية	**25**
المطلب الثالث: المواقف الأولية من اندلاع الثورة التحريرية	**28**
الفصل الثاني: المحامين الفرنسيين والمرافعات الكبرى	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: المحامي جاك فرجيس وقضية جميلة بوحيرد	**36**
المطلب الأول: نبذة عن المحامي جاك فرجيس	**36**
المطلب الثاني: قضية جميلة بوحيرد	**39**
المطلب الثالث: دفاع جاك فرجيس عن جميلة بوحيرد	**43**
المبحث الثاني: المحامية جيزيل حليمي وقضية جميلة بوباشا	**47**
المطلب الأول: نبذة عن المحامية جيزيل حليمي	**47**

المطلب الثاني: اعتقال جميلة بوباشا	50
المطلب الثالث: محاكمة جميلة بوباشا	51
المبحث الثالث: قضية شبكة جونسون	55
المطلب الأول: التعريف بفرانسيس جونسون	55
المطلب الثاني: تعريف شبكة جونسون	57
المطلب الثالث: أطوار محاكمة شبكة جونسون	59
الفصل الثالث: الإستراتيجيات الاستعمارية لمواجهة هيئة الدفاع	
المبحث الأول: العراقيل الإدارية الفرنسية لهيئة الدفاع	66
المطلب الأول: صعوبة الحصول على الرخص	66
المطلب الثاني: التجاوزات القانونية أثناء جلسات المحاكمة	68
المطلب الثالث: الرقابة الاستعمارية	69
المبحث الثاني: سياسة الترهيب والتصفية الجسدية	71
المطلب الأول: فرض العقوبات التأديبية	71
المطلب الثاني: إستراتيجية التهديد	73
المطلب الثالث: اغتيال المحامين	75
الخاتمة	79
قائمة الملاحق	84
قائمة المصادر والمراجع	100
الملخص	

مقدمة

التعريف بالموضوع:

تعتبر الثورة الجزائرية تتويج لمسار طويل من الكفاح والنضال الذي خاضه الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، إذ لم تقتصر الثورة التحريرية على الكفاح المسلح فحسب بل امتدت إلى مجالات الكفاح السياسي والقانوني، مما منحها طابعا شاملا، كما تميزت أيضا بقدرتها على استقطاب واحتواء مختلف الايديولوجيات الفكرية والحساسيات السياسية على المستوى الوطني والدولي بفضل عدالة قضيتها لتحظى بدعم وتآييد العديد من النخب الفرنسية المثقفة النزيهة المؤمنة بالقضايا العادلة، والتي رأت في النضال الجزائري امتدادا لنضالها من أجل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وفي طليعة هذه النخب برز محامون فرنسيون أخذوا على عاتقهم مناهضة الاستعمار فكرا وممارسة، ومن بين هؤلاء نجد المحامي جاك فرجيس و المحامية جيزيل حليمي وغيرهما من المحامين الذين كان لهم دورا حاسما في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور المحامين الفرنسيين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، والتزموا في مرافعاتهم داخل المحاكم الفرنسية بالتنديد بالممارسات الوحشية التي طالت المناضلين الوطنيين الجزائريين داخل السجون وفي مراكز الاستنطاق والتعذيب التي كانت تشرف عليها المصالح الأمنية والعسكرية الفرنسية المختلفة، كما كان لهؤلاء المحامون مواقف تاريخية تسجل لهم من خلال ما أبرزوه بشجاعة عبر ندواتهم ومقالاتهم الصحفية أمام الرأي العام الدولي لخروقات والتجاوزات الممنهجة للمصالح القضائية الفرنسية وهي التي تتنافى مع كل المواثيق الدولية التي تحفظ كرامة الإنسان، وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى تسليط الضوء على العراقيل التي واجهتهم أثناء أداء واجبهم المهني والإنساني.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد إخترنا موضوع دور المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني لعدة أسباب منها:

- **الأسباب الذاتية:** إن السبب الرئيسي لإختيارنا هذا الموضوع هو رغبتنا في الإطلاع ومعرفة دور المحامين الفرنسيين الذين إختاروا الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري و الدفاع عن قضيته العادلة، وهذا ما يتماشى مع مبدأ المساواة وحقوق الإنسان الذي كرسه ميثاق الثورة الفرنسية التي طالما تغنت بها السلطات الاستعمارية. خاصة بعد إطلاعنا على بعض الكتابات والمذكرات الشخصية لهؤلاء المحامين، والتي كشفت عن استراتيجيات دفاعهم عن الوطنيين الجزائريين والأساليب القمعية التي طبقتها السلطات الاستعمارية لمواجهة نشاطهم.

الأسباب الموضوعية:

- تمثلت في جدية وأهمية الموضوع ونقص الدراسات الأكاديمية المتخصصة في الجانب القضائي خاصة لدور المحامين الفرنسيين في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني.

- باعتبار الموضوع الذي اخترناه للدراسة يعالج أهم الفصول التاريخية من الثورة الجزائرية التي لا تزال السلطات الفرنسية تتستر عن ملفاتها وترفض الإفصاح عن الوثائق الأرشيفية التي تفضح ممارساتها الوحشية، فهو بذلك موضوعا تاريخيا متجددا يستحق البحث و الدراسة من طرفنا كونه مرتبط بالراهن وبالذاكرة الوطنية.

الإشكالية: لدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

- كيف ساهم دفاع المحامين الفرنسيين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ووقوفهم إلى جانب القضية الجزائرية في تحويل المحاكمات الفرنسية التعسفية

والجائرة لصالح القضية الوطنية؟ وما هي الأدوار التي اضطلع بها هؤلاء المحامين على الصعيدين الوطني والمحلي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل في:

- ما هي مراحل تطور النظام القضائي الفرنسي في الجزائر؟

- ما هو دور المحامين الفرنسيين خلال محاكمات المنظمة الخاصة؟

- ما هي الدوافع التي دفعت بالمحامين الفرنسيين للدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني؟

- ما هي إستراتيجيات دفاع المحامي جاك فرجيس في قضية جميلة بوحيرد؟

- فيما تمثل دور المحامية جيزيل حليمي في قضية جميلة بوباشا؟

- ما هي إستراتيجيات هيئة المحامين في الدفاع عن شبكة جونسون؟

- ما هي ردود فعل السلطات الاستعمارية اتجاه نشاط المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار؟

الإطار الزماني والمكاني:

وقد تم تحديد الإطار الزماني لدراسة هذا الموضوع خلال الثورة الجزائرية (1954-1962).

المناهج المتبعة:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع في البحث، وعليه اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي لدراسة هذا الموضوع، حيث اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي خلال وصف الأحداث والوقائع التاريخية وسردها حسب التسلسل

الزمني، أما المنهج التاريخي التحليلي اعتمدنا عليه في دراسة أهم مجريات الأحداث التاريخية وتحليلها تحليل تاريخي موضوعي.

خطة البحث:

بعد جمع المادة العلمية عن الموضوع ومن خلال المعلومات التي وردت فيها وتوجيهات الأستاذ المشرف، وضعنا خطة البحث تتكون من: مدخل وثلاثة فصول، حيث قدمنا في **المدخل:** لمحة تاريخية عن المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر ما بين (1830-1954)، أما **الفصل الأول** بعنوان: الإعداد والتحضير للثورة الجزائرية، يتضمن مبحثين قدمنا فيه لمحة عن المنظمة الخاصة وعن دفاع المحامين الفرنسيين عن أعضائها لإشارة إلى أن دور المحامين الفرنسيين لم يكن خلال الثورة التحريرية فقط، ثم عرجنا إلى أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم إلى التحضيرات التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية ومختلف المواقف الأولية من اندلاعها.

وفي **الفصل الثاني** الذي بعنوان: المحامين الفرنسيين والمرافعات الكبرى، ويحتوي على ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف المحامي الفرنسي "**جاك فرجيس**" ودفاعه عن المناضلة "**جميلة بوحيرد**"، أما المبحث الثاني عرضنا فيه نبذة عن المحامية الفرنسية "**جيزيل حليمي**" ودفاعها عن المناضلة "**جميلة بوباشا**"، وفي المبحث الثالث قدمنا تعريف "**فرانسيس جونسون**" وشبكة دعمه، بالإضافة إلى دور المحامين الفرنسيين في محاكمة شبكة جونسون.

وبالنسبة **للفصل الثالث** والأخير تطرقنا فيه إلى الإستراتيجيات الاستعمارية لمواجهة هيئة الدفاع ضمن مبحثين، الأول عرضنا فيه العراقيل الإدارية كصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لدفاع المحامين الفرنسيين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، والرقابة المشددة التي فرضت عليهم، أما المبحث الثاني حاولنا أن ندرس فيه

سياسة الترهيب والاغتيالات التي استهدفت المحامين الذين دافعوا عن قضايا مناضلي جبهة التحرير الوطني من طرف المصالح الفرنسية الخاصة.

أهم المصادر والمراجع:

وخلال إنجازنا لهذه الدراسة تمكنا من جمع القسط الأوفر من المادة العلمية التي اعتمدنا عليها في مختلف الفصول، ومن بين تلك المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها بشكل رئيسي نظرا لأهميتها نذكر على سبيل المثال لا الحصر: **جاك فرجيس:** محاكمة الاستعمار الذي عرض فيه تفاصيل مرافعته أثناء محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد.

بالإضافة إلى **جوروج آرنو وجاك فرجيس:** دفاعا عن "جميلة بوحيرد"... بطلة العرب الذي يعتبر من أهم المصادر لأنه يحتوي على تفاصيل قضية "جميلة بوحيرد".

وكذلك **سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي:** مأساة تعذيب "جميلة بوباشا" الذي ذكرت فيه تفاصيل عن قضية "جميلة بوباشا".

ومارسيل بيجو: محاكمة شبكة جونسون كونه يحتوي على أدق تفاصيل محاكمة شبكة جونسون ودور محامو الدفاع.

بالإضافة إلى بعض المصادر باللغة الأجنبية منها: مذكرات **جاك فرجيس** *Que mes guerres étaient belles* التي قدمت لنا معلومات عن تفاصيل تخص القضايا التي رافع فيها المحامي جاك فرجيس.

ومذكرات المحامية الفرنسية جيزيل حليمي *Avocate irrespectueuse* التي استقينا منها معلومات عن تفاصيل حياة المحامية جيزيل حليمي وعن دفاعها عن قضايا مناضلي جبهة التحرير الوطني.

واعتمدنا أيضا على مجموعة من المراجع التي ساهمت في تقديم معلومات تخص موضوع بحثنا منها: سيلفي تينو: عدالة غريبة الذي قدم لنا صورة شاملة تقريبا عن القضاء الفرنسي خلال الثورة الجزائرية في الجزائر، مع ذكر بعض القضايا الجزائرية.

وجاك فرجيس: جرائم دولة الذي أوضح فيه المحامي إستراتيجية دفاعه عن مناضلي جبهة التحرير الوطني والعراقيل التي واجهته رفقة باقي المحامون الفرنسيون.

الصعوبات:

لا تخلو أي دراسة أكاديمية من صعوبات، ومن بين هذه الصعوبات التي واجهتنا وحاولنا تداركها ما يلي:

- إن هذا الموضوع "دور المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني (1954-1962)"، يحتاج إلى فترة زمنية أطول لدراسته بشكل مفصل، لأنه يعتمد على مصادر ومراجع لا تتوفر في مكتبات ولايتنا، بالإضافة إلى ذلك يعتمد هذا الموضوع على عدة كتب باللغة الأجنبية التي تحتاج إلى وقت من أجل ترجمتها.

المدخل: لمحة تاريخية عن المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر ما بين (1830-1954)

المدخل: لمحة تاريخية عن المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر ما بين (1830-1954)

شهد الجانب القضائي تدخلا لسلطات الاحتلال منذ اللحظات الأولى للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهذا الأمر يتنافى مع بنود وثيقة الاستسلام التي وقعها كل من قائد الحملة الفرنسية الجنرال "دي بورمون" (*De Bourmont*) والداي حسين في 05 جويلية 1830، نص بندها الخامس على بقاء حرية ممارسة الدين الإسلامي وعدم الاعتداء على حرية السكان ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم واحترام نساؤهم،[1] مما يلزم الإدارة الاستعمارية باحترامها جميع مقومات الشعب الجزائري بما في ذلك القضاء الإسلامي الذي كان الركيزة الوحيدة المعمول بها قبل الاحتلال.

حيث عمدت السلطات الاستعمارية على استبدال النظام القضائي الجزائري بمنظومة قضائية أوروبية بعيدة كل البعد عن أصالة المجتمع الجزائري تدريجيا منذ بداية المرحلة الأولى للاحتلال (1830-1834) والتي تعرف بمرحلة التردد لان السلطات الفرنسية لم تقرر بعد البقاء في الجزائر أو مغادرتها،[2] ليصدر أول مرسوم بالنسبة للمجال القضائي في 09 سبتمبر1830 يقتضي تأسيس المحكمة المختلطة المؤلفة من الأوروبيين والجزائريين لكن لمدة قصيرة فقط، لصدور مرسوم آخر في 22 أكتوبر من نفس السنة تم بموجبه تأسيس محكمة للعدل تتآلف من ثلاثة أعضاء، تهتم بجميع القضايا المدنية والتجارية التي يهتم بها الفرنسيين، بالإضافة إلى إنشاء محكمة الشرطة، التي منحت لها صلاحيات النظر في قضايا الصلح، لكن بقي الجزائريين يخضعون للقضاء الإسلامي مع

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تحقيق وترجمة: محمد العربي الزبيري، منشورات *ANEP*، الجزائر، **2006**، ص172.

[2]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 25.

إمكانية استئناف الأحكام القضائية الصادرة عن القضاة المسلمين لدى محكمة العدل الفرنسية.[1]

ويعتبر هذا منطلقا لسلسلة من التدخلات الاستعمارية الفرنسية في النظام القضائي الإسلامي خاصة بعد توصيات اللجنة الإفريقية،[2] بضم الجزائر إلى المستعمرات الفرنسية، بناءا على ذلك أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم في 22 جويلية 1834 نص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها من الممتلكات الفرنسية.[3]

كما أقرت سلطات الاحتلال مجموعة من المراسيم الأخرى لإقامة مؤسسات قضائية في الجزائر تهدف إلى توطيد دعائم السلطة الاستعمارية، منها مرسوم 10 افريل 1834، الذي يعطي الحق للمتخاصمين باستئناف الأحكام القضائية، التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجالس الاستئناف التي تتألف من فرنسيين واليهود وبعض الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية[4] كذلك صدر في نفس السنة الأمر التنظيمي للمحامين.[5]

---

[1]- أ- بيليسي: حوليات جزائرية، تر: دليلة حباني، مج1، أصالة، الجزائر، 2012، ص121.

[2]- اللجنة الإفريقية: تشكلت في 1833/07/07 من طرف الملك الفرنسي لويس فيليب نتيجة لشكاوي التي رفعها بعض الجزائريين المثقفين خصوصا حمدان خوجة ضد همجية القوات الفرنسية بالجزائر، مهمة هذه اللجنة تقديم تقرير حول أوضاع الجزائر للفصل في مستقبلها، وقد قدمت تقريرها النهائي للحكومة الفرنسية في 10 مارس 1834. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 97.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص20.

[4]- يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص40.

[5]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 401.

كما سعت الإدارة الاستعمارية إلى التقليص من صلاحيات القاضي المسلم والتضييق عليه واتهامه في بعض الأحيان بالتساهل أثناء إصداره للأحكام القضائية على الجزائريين.[1]

وقد تواصلت حملة المساس بالقضاء الإسلامي الجزائري تحت شعارات وأقنعة مختلفة كالمرسوم الملكي الذي صدر في 28 فيفري 1841 ومرسوم 26 سبتمبر 1842 اللذين تما تقديمهما على أساس إعادة الهيكلة والتنظيم لجهاز العدالة الفرنسي في الجزائر، حيث تم تصنيف المحاكم بموجب هذين المرسومين إلى محاكم من الدرجة الأولى (ابتدائية) ومحاكم الاستئناف، مع توسيع صلاحيات قضاة الاستئناف المكلفون بمعالجة القضايا المدنية، وبهذين المرسومين تم إلغاء القانون الجنائي الإسلامي بشكل نهائي.[2]

وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852)،[3] نص الدستور الفرنسي الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 1848،[4] في المادة 109 منه على أن الجزائر إقليم فرنسي تخضع لقوانين خاصة لكن لم يتم توضيح ماهية تلك القوانين.[5]

كما شهد القضاء الإسلامي تعديلات كثيرة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870)،[6] من أبرز تلك التغيرات نذكر ما أبداه الإمبراطور نابليون الثالث من

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة...، المرجع السابق، ص74.

[2]- شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: مسعود حاج مسعود، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 378.

[3]- يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

[4]- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، تر: عياش سلمان، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص584.

[5]- اولفييه لوكورغرانميزون: في نظام الأهالي، تر: العربي بوينون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر،2011، ص14.

[6]- يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص15.

رغبة في إجراء تغييرات عميقة للقضاء الإسلامي في المرسوم الإمبراطوري الذي صدر في 01 أكتوبر 1854 لإقامة نظام عدالة خاص بالمسلمين الجزائريين يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ليتم تأسيس دوائر قضائية تتألف من قاض وعدلين منحت لها صلاحيات واسعة، بالإضافة إلى تكليف مجلس الاجتهاد بالنظر في القضايا التي تخص المسلمين، لكن هذه الإجراءات القضائية لن تستمر لمدة طويلة لصدور مرسوم 1-3 ديسمبر 1859 الذي يلغي تشريعات مرسوم 01 أكتوبر 1854 ويعطي صلاحيات مطلقة لاستئناف الأحكام القضائية في المحاكم الفرنسية فقط.[1]

وبتاريخ 14 جويلية 1865 الذي يصادف العيد الوطني الفرنسي صادق مجلس الشيوخ على قانون سيناتوس كونسلت،[2] الذي نصت مادته الأولى على أن الجزائري المسلم يعتبر فرنسي يخضع للقانون الإسلامي، لكن في حالة مطالبته بحق المواطنة الفرنسية يصبح ملزما بتطبيق القانون الفرنسي.[3]

ولم تتوقف المساعي الفرنسية في استهدافها القضاء الإسلامي الجزائري حتى في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1871-1940)، حيث أكد في هذا الشأن الحاكم العام دوغيدون (*De Gueydon*) سنة 1871 في تصريح له أن العدالة تعتبر رمز من رموز السيادة، ولابد من إنهاء العمل بكل الإجراءات والأحكام القضائية الإسلامية واستبدالها بما هو موجود في القضاء الفرنسي،[4] لينتزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا

---

[1]- شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص381،382.

[2]- قانون سيناتوس كونسلت: أصدره نابليون الثالث تضمن مجموعة من الشروط للحصول على الجنسية الفرنسية للجزائريين المسلمين واليهود، إلا أن هذا المرسوم لم يلقى استجابة لدى الشعب الجزائري بسبب اشتراطه التخلي عن الأحوال الشخصية. للمزيد ينظر: يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص21.

[3]- شارل آندري جوليان: المرجع السابق، ص708.

[4]- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، مج2، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص50.

الاستحقاق والملكية سنة 1873، كما عملت الإدارة الاستعمارية على تقليص عدد القضاة المسلمين من 184 إلى 145 قاض بموجب القرار الذي صدر في 08 أوت 1874.[1]

ومن أجل تكييف النظام القضائي بما يتماشى مع مصالح الحكومة الفرنسية أصدرت في 28 جوان 1881 قانون الأهالي،[2] الذي نص على مجموعة من القوانين الاستثنائية لإخضاع المجتمع الجزائري منها: معاقبة على التأخر أو الإهمال عن تصريح بتاريخ الولادة أو الوفاة، التهاون في تبليغ معلومات عن جريمة أو جنحة والاجتماع دون ترخيص... وغيرها من القوانين التعسفية.[3]

أما بالنسبة لوظيفة المحاماة فقد صدر الأمر التنظيمي الخاص بجميع هيئاتها في 16 أفريل 1884 الذي يشترط على المحامين الذين يتخرجوا سواء مسلمين جزائريين أو فرنسيين قضاء مدة التدريب القانونية في مكتب محامي آخر لمدة خمسة سنوات ليستقل بعمله.[4]

ولم تكتف حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة بهذه الإجراءات القانونية فقط، بل عملت على إقامة مؤسسات قضائية خاصة بالجزائريين منها المحاكم الجنائية التي، تم تنظيمها بموجب قانون 30 ديسمبر 1902 تميزت بتسليط أقصى العقوبات القضائية الجائرة.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة...، المرجع السابق، ص75.

[2]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات *ANEP*، الجزائر، 2008، ص233.

[3]- أوليفي لوكور غرانميزون: المرجع السابق، ص113،114.

[4]- احمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص401.

[5]- شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص114.

ووفقا لقانون 14 جويلية 1914 منحت صلاحيات واسعة للحاكم العام بالجزائر تخول له وضع أي جزائري توجه له تهمة التآمر ضد السلطة الفرنسية تحت الرقابة القضائية والنفي لأي منطقة يحددها لمدة سنتين، مما يعتبر هذا خلط بين صلاحيات السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.[1]

وقد استمرت السياسة القضائية الاستعمارية الساعية إلى إخضاع الشعب الجزائري للقوانين الاستثنائية المختلفة لأزيد من قرن من الزمن إلى غاية 07 مارس 1944،[2] بعد صدور الأمرية المتعلقة بإلغاء جميع هذه القوانين الاستثنائية.[3]

وبالتالي تعمدت الإدارة الفرنسية إقصاء الجزائريين وحرمانهم من تقلد مناصب عليا في سلك القضاء، إذ نجد سنة 1954 ستة قضاة فقط من أصول جزائرية مما جعل السلطة القضائية في يد المعمرين.[4]

---

[1]– أوليفي لوكور غرانميزون: المرجع السابق، ص148.

[2]– أمرية 07 مارس 1944 أصدرها الجنرال شارل ديغول نصت المادة الثانية منها على منح حق المسلمين لتوظيف في جميع الوظائف المدنية والعسكرية وإلغاء جميع الأحكام الاستثنائية المطبقة على الجزائريين المسلمين وخضوعهم للقانون الإسلامي فيما يخص الأحوال الشخصية. للمزيد ينظر:

Charles De Gaulle: mémoires de guerre l'unité (1942-1944), librairie Plon, Paris, 1954, p 557, 558

[3]- Ibid, p557, 558.

[4]– سيلفي تينو: عدالة غريبة القضاء في حرب الجزائر، تر: عمر لحسن، *EDIF*، 2000، ص 17.

الفصل الأول:
الإعداد والتحضير
للثورة الجزائرية

المبحث الأول: المنظمة الخاصة

المطلب الأول: لمحة عن المنظمة الخاصة

تعد المنظمة الخاصة تنظيم شبه عسكري سري تأسست في 15 فيفري 1947 عقب انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد تم خلال هذا المؤتمر تعيين المناضل محمد بلوزداد[1] رئيسا لها، حيث شكلت للمنظمة الخاصة هيئة أركان ضمت ثمانية قياديين وهم على التوالي: محمد بلوزداد، حسين آيت أحمد، بلحاج جيلالي، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، أحمد محساس، مروك محمد ورجيعي.

وفي أول اجتماع للمنظمة الخاصة المنعقد بالقبة –بمدينة الجزائر– بتاريخ 13 نوفمبر 1947، عين فيه محمد بلوزداد المناضل حسين آيت أحمد مساعدا له،[2] كما وضع مخطط تنظيمي شامل للهيكلة كما يلي:

1– مجموعة تضم 4 عناصر بما فيهم قائد.

2– الفصيلة وتضم ثلاثة مجموعات وقائد.

3– المفرزة وتضم ثلاثة فصائل وقائد.

ووضع كتيب للتدريب العسكري فيه 12 درسا حول استخدام الأسلحة والقتال الفردي وأساليب وتقنيات حرب العصابات.[3]

---

[1]– محمد بلوزداد: من مواليد سنة 1924 بالجزائر العاصمة وزاول دراسته بها، وتولى مسؤولية لجنة الشباب في حي بلكور، وهو من منظمي مظاهرات أول ماي 1945 والتي انتهت بمجازر 08 ماي 1945، عينته قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية قائدا للمنظمة الخاصة في الفترة مابين (1947–1949)، توفي في شهر جانفي 1952. للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص181،182.

[2]– عبد المجيد بوزييد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...، ط2، د.د.ن، الجزائر، 2008، ص17،18.

[3]– مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 60.

وفي نهاية سنة 1948 أقرت قيادة الأركان تقسيم إداري تنظيمي لقيادة مختلف المناطق على النحو التالي:

- الوسط: مسؤول عنه أحمد محساس والجيلالي رقيمي.
- القبائل: مسؤول عنها ولد حمود وعمر بوداود.
- الشرق والشمال: مسؤول عنه محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وديدوش مراد.
- القطاع الوهراني: مسؤول عنه حمو بوتليليس وبن سعيد عبد الرحمن.[1]

وبعد إصابة محمد بلوزداد بالمرض، تولى نائبه حسين آيت أحمد قيادة المنظمة الخاصة، غير أنه انسحب سنة 1949، ليخلفه في القيادة أحمد بن بلة الذي واصل الإشراف على نشاطات المنظمة.[2]

وتميزت المنظمة الخاصة بالانضباط والصرامة، حيث خضع أعضاؤها لاختبارات بدنية تهدف إلى تقوية قدرة التحمل وتعزيز اللياقة البدنية، كما تلقوا تدريبات مكثفة على استخدام الأسلحة، وكان يشترط على المناضلين التمتع بالشجاعة والتوازن النفسي ،والقدرة على الحفاظ على السرية.[3]

ورغم ذلك لم تدم المنظمة الخاصة طويلا، إذ تمكنت السلطات الأمنية الفرنسية من اكتشافها يوم 18 مارس 1950، مما أدى إلى حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات من مناضليها، وقد ترتب عن ذلك تأخر انطلاق العمل الثوري.[4]

---

[1]- عبد المجيد بوزييد: المصدر السابق، ص18.

[2]- نفسه، ص18.

[3]- نفسه، ص19.

[4]- عمار بن تومي: الدفاع عن الوطنيين، تر: مراد وزناجي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص73.

المطلب الثاني: المحامين الفرنسيين ومحاكمات المنظمة الخاصة

إثر الاعتقالات التي لحقت بمناضلي المنظمة الخاصة، ورغم إنكار قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ونفيها نفيا قاطعا لوجود هذه المنظمة، ردا على التهم الموجهة إليها من طرف السلطات الاستعمارية، إلا أنها عينت مجموعة من المحامين لدفاع عن المناضلين المعتقلين، حتى لا تتركهم يواجهون مصيرهم بمفردهم داخل مقرات الشرطة والأمن وأمام المحاكم، كلفت بهذه المهمة المناضل "عبد الرحمن كيوان" الذي أبلغ المعتقلين بتعليمات قيادة الحركة،[1] لقد بلغ عدد هيئة الدفاع عن الموقوفين حوالي 50 محاميا،[2] من بينهم محامين فرنسيين من نقابة المحاماة في باريس نذكر منهم المحامي بيير ستيب (*Stibbe Pierre*)[3] وزوجته المحامية روني ستيب (*Stibbe Renée*) وإيف ديشيزيل (*Déchezelle Yves*)،[4] هنري دوزون (*Douzon Henri*)[5] وبيير براون (*Pierre Braun*)،[6] الذين كانوا ضمن تنسيقية الإسعاف الشعبي،[7] وإلى جانب هؤلاء المحامين الفرنسيين كانت

---

[1]- *Abderrahmane Kiouane : moments du mouvement Nationale, E N A G, Algérie, 2009, p164.*

[2]– شلالي عبد الوهاب: المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة"، دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع، الجزائر، 2016، ص213.

[3]– بيير ستيبب: (1912–1967) محامي فرنسي مناهض للاستعمار دافع عن المناضلين الاستقلاليين بمدغشقر والوطنيين الجزائريين. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية قاموس بيبيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، 2013، ص 249.

[4]– إيف ديشيزيل: مثقف ومحامي فرنسي يساري تروتسكي التوجه ولد بتاريخ 11 نوفمبر 1912 وتوفي في 09 جانفي 2007، كان مناهضا للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وتولى الدفاع عن العديد من القضايا التي تخص الوطنيين الجزائريين. للمزيد ينظر: شعبان إيدو: شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957–1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2017–2018، ص198.

[5]– هنري دوزون: محامي فرنسي مناهض للاستعمار دافع عن الوطنيين الملغاش بين سنتي (1947–1948) وتولى الدفاع كذلك عن الوطنيين الجزائريين. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص189،190.

[6]- *Abderrahmane Kiouane : Op, Cit, p165.*

[7]– تنسيقية الإسعاف الشعبي: مجموعة من محامين مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي، كان لها دور في الدفاع عن المناضلين من البلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي، بلغ عدد محاميها حوالي 100 محاميا ونواة ظهورها تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص 130.

هناك أيضا مجموعة من المحامين الجزائريين منهم عبد الرحمن كيوان، عمار بن تومي وعبد القادر وقواق... وغيرهم المنخرطين، ضمن لجنة مساندة ضحايا القمع.[1]

وقد اعتمدت إستراتيجية الدفاع على الاتفاق مع المعتقلين لدعم أطروحة المؤامرة البوليسية التي أقرتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد تنكرها للمنظمة الخاصة والاحتجاج على الإحتجازات التعسفية وممارسة التعذيب والتجاوزات اللاقانونية خلال عمليات الاستنطاق التي تعتبر منافية لحقوق الإنسان والدستور الفرنسي.[2]

وأفتتحت أول محاكمة لمناضلي المنظمة الخاصة بتاريخ 15 فيفري 1951،[3] والتي تعرف بمحاكمة بجاية أو القضية 27 (27 مناضل)، كان المتهم الرئيسي فيها عبان رمضان الذي تعرض أثناء اعتقاله لأبشع أساليب التعذيب ولمدة تزيد عن 40 يوما وأضطلع بمهمة الدفاع المحاميان الفرنسيان بيير ستيب وهنري دوزون إلى جانب المحامي الجزائري زيدي والأستاذ عمار بن تومي،[4] اعتمد محاميي الدفاع على إنكار الموقوفين لتصريحاتهم أثناء المحاكمة لأنها انتزعت منهم تحت التعذيب، كما استندت مرافعات المحامين على هجوم مضاد للإدعاءات وإدانة ممارسة التعذيب وأساليب القمع التي يمارسها النظام الاستعماري ضد المعتقلين خلال مرحلة التحقيق.

---

[1]– شلالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ص213.

– لجنة مساندة ضحايا القمع: تأسست سنة 1948 مهمتها تقديم الإعانة إلى ضحايا القمع الاستعماري وإلى أسرهم والدفاع عنهم أمام المحاكم الفرنسية، وهي تابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة لتنامي القمع اتجاهها من طرف السلطات الاستعمارية، كانت برئاسة عبد القادر وقواق. للمزيد ينظر: عبد القادر وقواق: المرافعة الكبرى، منشورات دحلب، الجزائر، 1993، ص96. وينظر: عبد القادر بلوفة: حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق، نوميديا للطباعة والنشر، 2013، ص 96.

[2]– شلالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ص204.

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص227.

[4]– عمار بن تومي: المصدر السابق، ص76...78.

ورغم مجهودات المحامين إلا أن هيئة المحكمة رفضت الطلبات الكتابية المقدمة من طرف هيئة الدفاع وتأسيس الدعوة شكلا ومضمونا، وقد استمعت لمرافعات المحامين شكليا فقط لأنها التزام قانوني عام، صدر الحكم يوم 15 فيفري 1951 بإدانة عبان رمضان ب: 06 سنوات سجنا نافذة، أما بقية المتهمين فتراوحت أحكامهم القضائية ما بين عامين إلى خمسة سنوات سجنا نافذة، بالإضافة إلى منعهم من الإقامة لعدة سنوات وتجريدهم من حقوقهم المدنية مع ضرورة دفع غرامات مالية، ورغم الاستئناف لدى محكمة الجزائر إلا أن الحكم تم تأكيده من طرف محكمة الاستئناف كذلك.[1]

وعقدت جلسات محاكمة أخرى في عنابة بتاريخ 11 جوان 1951، تولى مهمة الدفاع فيها المحاميان هنري دوزون وبيير ستيب، حيث تراجع فيها المتقاضين عن اعترافاتهم التي أدلوا بها في مراكز الشرطة منددين أمام هيئة المحكمة بالتعذيب الذي تعرضوا له خلال استجوابهم من طرف الجهات الأمنية الفرنسية كما عبروا عن اعتزازهم بوطنيتهم،[2] إذ يصف أحد المعتقلين نور الدين سواعي جلسة المحاكمة قائلا: "كنا أثناء المحاكمة نشعر وكأننا نشاهد مسرحية كنا بالرغم من إحاطة الشرطة بنا من كل الجهات نصفق تصفيقا حارا على ما أعجبتنا مرافعة المحامين ولم يستطع أحد أن يرغمنا على السكوت"[3]. مما يدل على قوة مرافعات هيئة الدفاع.

وخلال جلسات المحاكمة أكد المحامي هنري دوزون على حق المتهمين في الحرية وتقرير المصير قائلا: "هذه المحاكمة سياسية، سيكون عبثا وشكليا إدعاء العكس... فالأمر يتعلق بمحاكمة إرادة وعمل هؤلاء الرجال من أجل مثلهم الأعلى في الحرية والاستقلال..."، ويعتبر هذا التصريح اعتراف من المحامي الفرنسي الذي يؤكد أن

---

[1]– عمار بن تومي: الجريمة والفظاعة الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923–1954)، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2013، ص 591.

[2]– المصدر نفسه، ص 593.

[3]– شلالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ص184.

الجزائر ليست جزءا من فرنسا مما يبطل قانون المادة 80 من الدستور الفرنسي التي نصت في بندها الثاني على معاقبة المساس بأمن الدولة.[1]

وتم افتتاح محاكمة أخرى بمدينة البليدة في 22 سبتمبر 1951 جرت خلالها محاكمة 56 مناضلا،[2] لكن أثناء التحقيقات استفاد أكثر من النصف منهم من الإفراج، من بين المعتقلين في هذه القضية أحمد بن بلة، محمد يوسفي، أحمد محساس... وغيرهم، دامت جلسات المحاكمة 12 يوما، حظيت فيها القضية باهتمام كبير من الصحافة الاستعمارية، ووجهت للمتهمين عدة تهم منها: إنشاء جماعة أشرار، المساس بأمن الدولة الفرنسية، وحيازة غير مشروعة للأسلحة وذخيرة حربية ومتفجرات.[3]

وقد مثل هيئة الدفاع في هذه القضية المحامين الفرنسيين بيير ستيب، إيف ديشيزيل، بيير براون وهنري دوزون بمساعدة الأستاذان العيد العمراني من نقابة محاميي باتنة وحميد كاسول من البليدة،[4] وتم تقديم الأدلة التي تدين الموقوفين في مستهل الجلسة الأولى متمثلة في مسدسين من عيار 6,35 وثلاث بنادق صيد قديمة، سيف وبعض العصي مما آثار سخرية وضحك الحضور لأن الأدلة المعروضة تتناقض مع حجم التهم المنسوبة للموقوفين،[5] كما استجابت هيئة المحكمة لطلب وكيل الجمهورية لعقد جلسة مغلقة من أجل التكتم حول تفاصيل المحاكمة رغم معارضة هيئة الدفاع.[6]

---

[1]– عمار بن تومي: الجريمة ...، المصدر السابق، ص 588.

[2]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 225، 226.

[3]– شلالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 203، 204.

[4]– عمار بن تومي: الدفاع...، المصدر السابق، ص84.

[5]– نفسه: الجريمة...، المصدر السابق، ص595،596.

[6]– محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تر: محمد شريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص161.

وأدلى أحمد بن بلة بتصريحه خلال جلسات المحاكمة عبر فيه عن قناعاته السياسية واعتزازه بوطنيته، وشاركه في ذلك باقي المتهمين، كما فندوا التهم المنسوبة إليهم مرددين نشيد الحزب.[1]

واعتمدت هيئة الدفاع خلال جلسات المحاكمة في مرافعاتها على إدانة والتنديد بممارسة التعذيب الذي سلط على الموقوفين، كما أكد محامي الدفاع على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، منتقدين البند الثاني من المادة 80 للقانون الجنائي، ورفض الممارسات الكولونيالية ضد الشعب الجزائري.[2]

كما استمعت هيئة المحكمة إلى شهادات عدة شخصيات فرنسية بارزة من بينهم أندري ماندوز (*André Mandouze*)- أستاذ بجامعة الجزائر- وجاك دوفريش (*Jacques Dufrich*)- الأمين العام لإتحاد العمل العام في فرنسا- وكلود بوردي (*Claude Bourdet*)- مدير صحيفة الأوبسيرفاتور (*L'observateur*) الذين تعاطفوا مع الموقوفين،[3] كما وجه الكاتب آلبير كامو وجون مارتن دوينيش- مدير مجلة المسيحية (*L'ésprit*) والقس بيير رسائل إلى رئيس المحكمة يطالبون فيها بإنصاف العدالة، وصاحب جلسات المحاكمة مظاهرات شعبية.[4]

وبتاريخ 11 مارس 1952 صدرت الأحكام التشريعية في حق المتهمين حضوريا ما بين 03 إلى 07 سنوات سجنا نافذة، وأحكام غيابية في حق المتهمين الفارين 08 سنوات سجنا لمحمد خيضر و07 سنوات سجنا لحسين آيت أحمد و06 سنوات لكل من محمد بوضياف ومحمد أعراب، مع فرض غرامات مالية ومنع الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية، ورغم استئناف الأحكام القضائية من طرف المتهمين وهيئة الدفاع أمام

[1]- روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت.ن، ص84،85.

[2]- عمار بن تومي: الجريمة...، المصدر السابق، ص596.

[3]- محمد يوسفي: المصدر السابق، ص 160.

[4]- عمار بن تومي: الجريمة...، المصدر السابق، ص595.

محكمة الاستئناف بالجزائر إلا أنها أكدت الأحكام الأولية الصادرة في حق الموقوفين بتاريخ 10 ماي 1952.[1]

وقد جرت محاكمات أخرى امتثل فيها مناضلو المنظمة الخاصة أمام المحاكم الفرنسية في الجزائر كمحاكمة وهران بتاريخ 06 مارس 1951.[2]

[1]– عمار بن تومي: الجريمة...، المصدر السابق، ص597،598.

[2]– عبد القادر وقواق: المصدر السابق، ص89.

المبحث الثاني: الإعداد للثورة الجزائرية

المطلب الأول: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

إثر اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 من طرف السلطات الفرنسية وما انجر عن ذلك من حملة اعتقالات واسعة شملت مناضلي المنظمة الخاصة وحركة انتصار الحريات الديمقراطية على حد سواء كما ذكرنا سابقا، قرر مصالي الحاج بعد التشاور مع قيادة الحركة حل المنظمة الخاصة، وإعادة إدماج أعضائها داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها، كما أنكرت وجودها لما وجهت لها السلطات الاستعمارية ارتباط المنظمة الخاصة بها، لكن هذا الموقف الذي تبنته الحركة اعتبره بعض مناضلي المنظمة الخاصة يهدف لتخلي عنهم فبدأت الشكوك تراود الكثيرين منهم حول جدية التحضير للثورة.[1]

ورغم ذلك واصلت الحركة نشاطها بشكل عادي، لتظهر بوادر الأزمة من جديد داخل الحركة بين كل من مصالي الحاج، الذي طالب بالقيادة الفردية[2] للحركة واللجنة المركزية، التي تمسكت بمبدأ القيادة الجماعية لتزداد حدة الأزمة الداخلية للحركة في شهر سبتمبر 1953 حينما قرر مصالي الحاج سحب الثقة من الأمين العام بن يوسف بن خدة ومعارضة أعضاء اللجنة المركزية لقراره،[3] لأنه يخالف القانون الأساسي للحركة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر المنعقد في 4-5-6 أفريل 1953، الذي يمنح الصلاحيات لرئيس الحزب مصالي الحاج بتعيين الأمين العام لكن قرار العزل وسحب الثقة يعد من

---

[1]– محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954, ط2، دار النعمان, الجزائر, 2011، ص 25، 26.

[2]– يذكر بن يوسف بن خدة أن مطالبة مصالي الحاج بالقيادة الفردية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لمدى الحياة قد عرض لأول مرة في الاجتماع الذي انعقد بمدينة الأربعاء في مارس 1950. للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 226.

[3]– المصدر نفسه، ص320.

صلاحيات اللجنة المركزية،[1] وبقيت الأزمة على مستوى القيادة سرية إلى غاية 11 مارس 1954 عندما أصدر مصالي الحاج البيان المعروف ب«لجنة الخلاص العام» يطلب فيه من المناضلين تجميد أموال الحركة وقطع كل صلة باللجنة المركزية[2] مما أدى إلى انقسام الحركة إلى ثلاث تيارات هي مصالي الحاج وأنصاره، والتيار الثاني يمثل أعضاء اللجنة المركزية أما التيار الثالث يضم قدماء المنظمة الخاصة الذين كان موقفهم محايد اتجاه طرفي الصراع.

وفي ظل هذه الخلافات بين المصاليين والمركزيين عرض قدماء المنظمة الخاصة التوسط بينهما لإعادة توحيد صفوف الحركة واستكمال التحضير للثورة التحريرية حيث قدموا مبادرة تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954 التي ضمت كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد من قدماء المنظمة الخاصة وبشير دخلي, رمضان بوشبوبة من أعضاء اللجنة المركزية.[3]

---

[1]- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، مج05، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص225.

[2]– محفوظ قداش: المرجع السابق، ص388.

[3]– أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود حاج ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 375.

المطلب الثاني: التحضير لاندلاع الثورة التحريرية

بعد فشل مساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في إصلاح ذات البين بين الطرفين المتنازعين قرر بعض أعضائها المتمثلين في قدماء المنظمة الخاصة الشروع في التحضير للثورة، حيث تم عقد اجتماع مجموعة ال: 22 مناضلا في 23 جوان 1954 بمنزل دريش إلياس بحي المدنية (كلو صلامبيي) سابقا بضواحي مدينة الجزائر برئاسة مصطفى بن بولعيد،[1] وكان من بين أهم النقاط التي تم التطرق إليها في هذا الاجتماع ما يلي:

1. تاريخ المنظمة الخاصة منذ تأسيسها إلى غاية حلها.
2. حصيلة الاضطهاد والتنديد بالموقف الاستسلامي لقيادة الحركة.
3. العمل الذي أنجزه قدماء المنظمة الخاصة بين 1950-1954.
4. أزمة الحزب ودواعيها العميقة.[2]

وفي الأخير صادقت مجموعة ال: 22 عضو على لائحة جاء فيها ما يلي: «إن اندلاع الثورة المسلحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية للحزب وتحرير الجزائر».

وعملا بالتقاليد المعهودة في الحزب بخصوص الاحتياطات الأمنية، قامت مجموعة ال: 22 عن طريق الاقتراع السري، بتعيين محمد بوضياف ليتولى اختيار لجنة مصغرة مهمتها التحضير للثورة فوقع اختياره على كل من: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، على أن يخصص المنصب السادس لممثل منطقة القبائل

---

[1]– محفوظ قداش: المرجع السابق، ص401.

[2]– محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 48، 49.

التي أصبح يقودها كريم بلقاسم، وذلك بعد أن تم استدعائه من طرف مجموعة ال: 22، ويعود سبب غيابه عن اجتماع ال: 22 أن التنظيم بمنطقة القبائل كان مصاليا وكان يرى أن مصالي الحاج هو الشخص الذي سيعلن عن الكفاح المسلح ولكن بعد أن أيقن أنه أبعد ما يكون عن هذا الخيار انضم إلى مجموعة ال22 في شهر أوت 1954.[1]

كما تم تشكيل وفدا بالخارج وهم: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة.[2]

وفي ظل تطور الخلافات والانقسام بين المصاليين والمركزيين حيث عقد مصالي الحاج وأنصاره مؤتمر استثنائي في مدينة هورنو ببلجيكا بتاريخ 15-16 جويلية 1954 تم فيه فصل أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لمصالي الحاج من الحركة. وبعد أقل من شهر من انعقاد مؤتمر المصاليين في بلجيكا قررت اللجنة المركزية عقد مؤتمر خاص بهم لرد على مصالي الحاج وأنصاره بمدينة الجزائر من 13 إلى 16 أوت 1954 تم فيه فصل مصالي الحاج وأنصاره من الحركة وفندت التهم الموجهة لها من طرف مصالي الحاج وأعوانه التي مفادها انحراف اللجنة المركزية عن الخط السياسي للحركة،[3] وعليه واصلت مجموعة ال: 22 عملها لتحضير لثورة،حيث عقدت لجنة الستة المنبثقة عنها (مجموعة ال: 22) اجتماع في 10 أكتوبر 1954 تمت فيه مناقشة تحديد تاريخ اندلاع الثورة، كما عقدت اجتماع أخير بتاريخ 23 أكتوبر بحي الرايس حميدو (حي بيسكات سابقا) بمدينة الجزائر، الذي انبثقت عنه مجموعة من القرارات تمثلت في:

1- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 339.

2- أحمد محساس: المصدر السابق، ص381.

3- خالفة معمري: عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص124...126.

– تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني (FLN) وجناحها العسكري بجيش التحرير الوطني (ALN).[1]

– تحديد موعد منتصف ليلة يوم الاثنين 6 ربيع الأول 1374ه الموافق للفاتح من نوفمبر 1954 تاريخا لانطلاق الثورة.[2]

– كما أقرت التقسيم الإداري للبلاد إلى خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها ونوابها على النحو التالي:

- المنطقة الأولى: أوراس النمامشة بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير.
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: القبائل بقيادة كريم بلقاسم ونائبه أعمر أوعمران.
- المنطقة الرابعة: مدينة الجزائر وضواحيها بقيادة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: القطاع الوهراني بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف.

– وتعيين محمد بوضياف منسقا وطنيا في الداخل وكذلك منسقا بين الداخل والخارج وتمت صياغة البيان السياسي –بيان أول نوفمبر– للإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية.[3]

---

[1]– محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث، الجزائر، 1885، ص250.

[2]– بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص479.

[3]– عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006، ص100.

المطلب الثالث: المواقف الأولية من اندلاع الثورة التحريرية

1- موقف المصاليين:

إن المصاليون منذ البداية أعلنوا عداوتهم لجبهة التحرير الوطني،[1] وظلوا يعتقدون أن مصالي الحاج وحده هو الذي يستطيع إعلان الثورة والتخطيط لها،[2] وعندما تبين أن الثورة من فعل جبهة التحرير الوطني، وأن عليهم أن ينضموا إليها فرادى إن أرادوا خدمة القضية الوطنية حاولوا نسب الثورة إليهم بتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية في شهر ديسمبر 1954،[3] بقيادة مصالي الحاج، التي شكلت خطرا على مسار الثورة خاصة في المرحلة الأولى منها،[4] ولكن مع تطور الثورة واستمرارها انضم تدريجيا أغلب أنصار مصالي الحاج لجبهة التحرير الوطني رغم تمسك مصالي الحاج بموقفه المعادي لها.[5]

أما بالنسبة للمركزيين فقد اعتبروا العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني مغامرة، وتنبئوا بانتكاسة للحركة الوطنية على اعتبار أن الوقت غير مناسب لاندلاع الثورة،[6] وغلب عليهم التشاؤم وسوء التقدير، وابتدعوا نكتة تقول: جبهة التحرير الوطني أشعلت النار في الجزائر والقدر موجود في القاهرة لذلك فإن الأكلة لن تكون جاهزة أبداً.[7]

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص68.

2- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص198.

3- Mohamed Harbi: les archives de révolution Algérienne, les éditions Jeune Afrique, paris,1981, p116.

4- أبو القاسم سعد الله: خلاصة...، المرجع السابق، ص167.

5- مولود قاسم نايت بلقاسم : المصدر السابق، ص 98.

6- محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص120.

7- عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص112.

وكان الحذر الشديد يغلب على تحركاتهم، مما زاد من حيرة أتباعهم القليلين الذين كانوا يعتبرون الدخول في المعركة أفضل طريقة لإنقاذ الحركة،[1] لذلك هناك من انضم منهم لجبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم حسين لحول وامحمد يزيد.[2]

2- موقف جمعية العلماء المسلمين من اندلاع الثورة:

كانت الطلقات الأولى التي بشرت باندلاع ثورة أول نوفمبر بمثابة المفاجأة الكبرى بالنسبة لكافة التشكيلات السياسية المعروفة في البلاد وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين.[3]

لتعبر افتتاحية البصائر الصادرة بتاريخ الخامس من نوفمبر عن تفاجئ الجمعية بحيث ذكرت: "لقد فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة، التي وقعت كلها مابين الساعة الواحدة والخامسة من صبيحة الاثنين... لكن لحد الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث وأسبابها وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار"[4].

وأما عن موقفها من الثورة فإنها انقسمت في الداخل إلى تيارين أحدوهما يؤيد الثورة والأخر يعارضها وعلى لسان أحد أعضائها محمد خير الدين قال: "إننا لسنا طرفا فيما وقع، لقد تحركتم فادفعوا الثمن وحدكم"،[5] أما في الخارج حيث كان يتواجد رئيسها البشير الإبراهيمي فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح ودعا للالتفاف حوله والالتحاق

---

[1]– محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح الممثولي، دار موفم، الجزائر، 2012. ص 40.

[2]– عثماني مسعود، المرجع السابق، ص112.

[3]– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص181.

[4]– حوادث الليلة الليلأ...: جريدة البصائر، ع292، 5 نوفمبر 1954.

[5]- فاضلي إدريس: جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص101

بالثورة، وفي الثامن من شهر نوفمبر 1954 صدر بيان عن هذا الأخير حيا فيه الشعب الجزائري المجاهد وبارك ثورته المسلحة، وبالنسبة لبقية الأعضاء باستثناء الشهيدين: العربي التبسي ورضا حوحو وأحمد حماني كانت مواقفهم سلبية ومخيبة للآمال، إذ لزم بعضهم الصمت التام بينما رفض البعض الأخر الانضمام لجبهة التحرير الوطني.[1]

3- موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

إن موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لا يختلف عن موقف جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي لأن فرحات عباس لا يؤمن بالعنف الثوري ويرفض أن يجد حل للمشكل الجزائري في الانفصال عن الوطن الأم فرنسا لأجل ذلك كان تعليقه على عمليات الفاتح من نوفمبر بأنه "اليأس والفوضى والمغامرة"،[2] وبتاريخ 12 نوفمبر 1954 صرح فرحات عباس في صحيفة الجمهورية الجزائرية العدد 46 قائلا :إن موقفنا واضح ودون أي التباس إننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لن يحل أي مشكل.[3]

وحاول زعماء هذا الحزب استغلال هذا الوضع السياسي الذي خلقته جبهة التحرير الوطني للضغط على فرنسا للحصول على تنازلات لصالح مشروعهم المعروف والمتمثل في السعي إلى تكوين دولة مرتبطة بفرنسا،[4] فصرح فرحات عباس في جريدته بافتتاحية يذكر فيها بمشروعه القديم، وأنه لا يزال حلا ناجحًا وهو الاستقلال الداخلي تكون مهمته أساسا تسيير الأمور الداخلية لكل جزء من أجزاء الوحدة الفرنسية في إطار إتحاد فيدرالي.[5]

1- عثماني مسعود: المرجع السابق، ص110،111.

2- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص151.

3- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، د.ت.ن، ص57.

4- فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص100.

5- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص105.

4- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

تفاجئ الحزب الشيوعي الجزائري هو الأخر باندلاع الثورة التحريرية ووصفها بالعمليات الإرهابية،[1] وفي أول اجتماع لهم في ثاني يوم من تاريخ اندلاع الثورة أوصى مسؤولو الحزب الشيوعي باتخاذ الحذر والحيطة ورأوا في اندلاع الكفاح المسلح عملا استفزازيا سيمكن السلطة من شن حملة قمع جديدة شبيهة بمجازر 8 ماي 1945، وفسر هذه الانتفاضة بأن ذلك مرده سياسة القمع الاستعماري وكبت الحريات والاستغلال،[2] وأن أفضل طريق لتجنب إراقة الدماء وتحقيق السلم والوئام، هو الاستجابة لمطالب الجزائريين، وذلك بالبحث عن حل ديمقراطي يضمن مصالح كل السكان دون تمييز عرقي أو ديني ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[3]

5- مواقف الحكومة الفرنسية من اندلاع الثورة:

إن العمليات العسكرية الموزعة في كامل التراب الوطني التي حدثت ليلة 1 نوفمبر 1954 أدت إلى حدوث حالة هلع ورعب في أوساط الفرنسيين، تجلت من خلال الاضطراب الذي ميز بعض تصرفاتهم، لذلك نجد أن ردود الفعل الفرنسية اتجاه الثورة اختلفت من طرف لأخر، فكثير منهم اعتبرها حوادث عابرة يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون،[4] وفي هذا الإطار صدر أول بيان للحاكم العام روجي ليونار (*Rouger Leonard*)، في صباح أول نوفمبر 1954 عدد فيه الخسائر التي ألحقت بجنوده ونعت فيه المجاهدين بالمجرمين وقطاع الطرق واللصوص، كما استدعى القوات

1- لحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت.ن، ص281.

2- فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص67 ،68.

3- محمد حربي: الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص40.

4- محمـــد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1956-1962)، دار هومـــة، الجزائر، د.ت.ن، ص 78.

الاحتياطية لتدعيم قواته في مناطق الحوادث، وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر وصفت بعض الصحف الاستعمارية عمليات جبهة التحرير الوطني بأنها عصيان مؤقت لجماعات إرهابية لا رابط بينها، وجندت للغرض نفسه الصحافة اليومية "صدى الجزائر" و"صدى وهران"... لشن حملة إعلامية شرسة ضد المجاهدين لتقليل من قيمة جيش التحرير الوطني ووصفته بالمجموعات المرتدة وقطاع الطرق وخرجي السجون والفلاقة،[1] كما دعت إلى التزام الهدوء ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تملك من الوسائل ما سيمكنها في ظرف قصير جدا من القضاء على هذه الأعمال الإجرامية،[2] وفي هذا السياق صرح وزير الداخلية فرنسوا ميتران (*François Mitterrand*) قائلا: "لقد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر، وهي من اقتراف أفراد أو عصابات صغيرة معزولة، وقد اتخذت تدابير فورية من طرف الحاكم العام بالجزائر، ووضعت وزارة الداخلية تحت تصرف هذا الأخير إمكانيات وقوات إضافية من الشرطة وأن الهدوء التام يسود الآن بين مجموع السكان ...".[3]

وفي اليوم الثالث من الشهر تعددت التعاليق وتكاثرت الآراء التي أجمعت رغم اختلافاتها السياسية بأن ما وقع بالجزائر يجب البحث عنه بالخارج لأن الدقة التي ميزت الأحداث أكبر من عقول الأهالي –على حد تعبيرهم– وبالطبع فإن أول من وجهت له التهم هي الجامعة العربية التي لم تكن آنذاك تخفي دفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي، إلى درجة أنها أنشأت مباشرة بعد تأسيسها مكتب المغرب العربي، الذي ضم الحركات الوطنية

---

[1]– عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954–1958)، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص38.

[2]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 15،16.

[3]– عبد العزيز فيلالي: موقف القادة الفرنسيين من الثورة التحريرية ورد فعلهم بين (1954–1956)، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 56.

العاملة في كل من تونس، الجزائر والمغرب الأقصى، إضافة إلى ذلك فإن إذاعة صوت العرب هي أول محطة أذاعت بيان أول نوفمبر.[1]

ومن جهة أخرى وجهت الإدارة الاستعمارية اتهامات نحو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأقدمت على حلها على اعتبارها المتهم الأول في هذه المناسبات، وهكذا صدر مرسوم بتاريخ 5 نوفمبر 1954، يقضي بحل الحركة وكل المنظمات والهيئات التابعة لها، وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن بمختلف أنحاء البلاد، بإلقاء القبض على مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وتم ذلك خلال الأسبوع الأول من الشهر.[2]

[1]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص15.

[2]– محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها...، المرجع السابق، ص 96،97.

الفصل الثاني:
المحامين الفرنسيين والمرافعات الكبرى

عقب اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 سعت جبهة التحرير الوطني إلى تنظيم هيئة دفاع تتولى مهمة الترافع عن مناضليها المعتقلين، وقد تم تشكيل أول تنظيم لمحاميي الدفاع بتاريخ 08 نوفمبر 1954 بقيادة المحامي الجزائري عمار بن تومي، وضم في صفوفه محامين جزائريين وفرنسيين على حد سواء.[1]

واضطلعت هذه الهيئة بالدفاع عن المعتقلين الوطنيين إلى غاية سنة 1957 وهي السنة التي شهدت اعتقال معظم المحامين الجزائريين مما أدى إلى تولي المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار مهمة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، واستمر هذا الوضع إلى أن تم الإعلان رسميا عن تأسيس هيئة الدفاع التابعة لجبهة التحرير الوطني يوم 19 أفريل 1959 التي ضمت في تركيبتها محامين جزائريين وفرنسيين وبلجيكيين.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية في سياق تصاعد العمل الثوري أصدرت قانون حالة الطوارئ في 03 أفريل1955، الذي منح القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر صلاحيات واسعة للتدخل للحد من الحريات العامة وشن حملات اعتقال جماعية، وقد طبق هذا القانون على منطقة قسنطينة، قبل أن يشمل كامل التراب الوطني يوم22 أفريل 1955، كما أتاح قانون الطوارئ لسلطات الفرنسية تحويل المحاكم المدنية إلى محاكم عسكرية، في محاولة لتكثيف القمع القضائي ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني.[3]

---

[1]– عمار بن تومي: دفاع...، المصدر السابق، ص105،106.

[2]– جاك فرجيس: جرائم دولة كوميديا قضائية، تر: حسين حيدر، دار عويدات للنشر، بيروت، 2004، ص214.

[3]- Mohammed Harbi, Benjamin Stora: la guerre d'Algérie (1954-2004) la fin de l'amnésie, Chihab éditions, Alger,2004, p 80,81.

المبحث الأول: المحامي جاك فرجيس وقضية جميلة بوحيرد

المطلب الأول: نبذة عن المحامي جاك فرجيس

جاك فرجيس (*Jacques Vergès*) (ملحق رقم 01) هو مناضل حقوقي ومحامي فرنسي من مواليد 15 مارس 1925 بتايلندا (سيام سابقا)، وهي المنطقة التي تعرف باسم الهند الصينية البريطانية، حيث كان يشتغل والده ريمون فرجيس (*Raymond Vergès*) قنصلا عاما هناك،[1] أما أمه تدعى فامثي كانغ (*Phamthi Khang*) من أصول فيتنامية[2]، ونتيجة لهذا الزواج المختلط الذي لم يكن مسموحا به لدى الإدارة الفرنسية تم إبعاد أسرته إلى جزيرة ريونيون (La *Réunion*) بالمحيط الهندي[3]، وهناك أتيحت له الفرصة لزيارة مدغشقر التي كانت تحت وطأة النظام الاستعماري الفرنسي المستبد مما ولدت لديه الشعور بالتضامن مع المستعمرين الملغاشيين.

وقد زاول جاك فرجيس دراسته الابتدائية والثانوية بجزيرة ريونيون رفقة أبناء عبد الكريم الخطابي[4] زعيم ثورة الريف بالمغرب الأقصى، مما أكسبه أفكار ثورية مناهضة للاستعمار، وبعد أن نال جاك فرجيس شهادة البكالوريا، زاول دراسته بجامعة ريونيون بفرع الحقوق سنة 1941، ليتوقف عن الدراسة مؤقتا لينظم إلى قوات فرنسا الحرة[5] سنة

---

[1] - Philippe Karim Felissi : Jacques Vergès l'anticolonialiste, Chihab éditions, Alger, 2005, p20.

[2]- Jonathan Widell: Jacques Vergès, Devil's advocate A Psychohistory of Vergès Judicial Strategy, Supervision of Dr: Mark Antakis, Specialization in civil Law, McGill University, Canada, 2012, P48 .

[3]– رشيد خطاب: المرجع السابق، ص330.

[4]– محمد عبد الكريم الخطابي: من مواليد 1982 بقرية أغدير بالمغرب الأقصى، قاد ثورة الريف المغربية 1920 ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني وبعد التحالف الإسباني الفرنسي ضده استسلم سنة 1926 وتم نفيه إلى جزيرة ريونيون ومكث فيها عشرين عاما، ترأس لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948 بالقاهرة التي ضمت الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وغيرهما من المناضلين والتي تهدف إلى تحقيق استقلال شمال إفريقيا، توفي سنة 1963 إثر سكتة قلبية. للمزيد ينظر: فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة، عمان، 2003، ص 802...804.

[5]– قوات فرنسا الحرة: هو جيش نظمه الجنرال شارل ديغول سنة 1940 في لندن بعد الغزو الألماني لفرنسا. للمزيد ينظر: . Philippe Karim Felissi: Op, Cit ,P22

1942 وهو في سن السابعة عشرة، وبعد أن تلقى تدريبه تم تعيينه برتبة رقيب في وحدة جزائرية ضمن فوج المدفعية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، قدمت له منحة دراسية كمكافأة لمشاركته فيها ليواصل دراسته في جامعة السوربون (*Sorbonne*) في باريس بفرع التاريخ، بالإضافة إلى مزاولة دراسته لتخصص الحقوق[1].

وبتوجيه من والده ريمون، اكتسب جاك فرجيس أثناء مزاولته للدراسات الجامعية قناعات وميولات يسارية حيث التحق بصفوف الحزب الشيوعي الفرنسي[2] مطلع سنة 1946[3]، لكنه تركه سنة 1957.[4]

كما انضم جاك فرجيس إلى لجنة الطلاب المناهضين للاستعمار في باريس والتي كانت تضم طلبة جزائريين من بينهم امحمد يزيد[5]... مما مكنه من تكوين علاقات صداقة معهم، ونتيجة لنشاطه المكثف ضمن هاته اللجنة وبطلب من لجنة الاتصال لطلاب المناهضين للاستعمار تم تعيينه أمينا عاما للإتحاد الدولي للطلبة ببراغ (بجمهورية التشيك) سنة 1951، وظل ينشط ضمن هذا التنظيم إلى غاية تقديم استقالته سنة 1954[6] وبعد أن تحصل جاك فرجيس على شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة سجل في نقابة

---

[1] - Philippe Karim Felissi: Op, Cit , P16,17.

[2]– الحزب الشيوعي الفرنسي: تأسس سنة 1920 بفرنسا تحت اسم "الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية"، وأصبح حزبا رسميا سنة 1922 ظهر بعد الأزمة الاشتراكية العالمية الناتجة عن انتصار البلاشفة واستلامهم للحكم. للمزيد ينظر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص32.

[3]- Véronique Martin : Jaques Vergès envers et contre tous, éditions de Verneuil, Paris, 1999, P19.

[4]– رشيد خطاب: المرجع السابق، ص330.

[5]– امحمد يزيد: من مواليد 18 أفريل 1923 بالبليدة، انخرط في صفوف حزب الشعب الذي كان ينشط سريا سنة 1942، تابع دراسته بفرع الحقوق بباريس سنة 1945، وأصبح أمينا عاما لرابطة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا عام 1947، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية في مارس 1951، وانضم في أكتوبر 1954 إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، عينته جبهة التحرير الوطني ممثلا عنها في نيويورك سنة 1956. للمزيد ينظر:

Rédha Malek: L'Algérie à Evian histoire des négociations secrètes (1956-1962), Paris, 1993, p225.

[6]– رشيد خطاب: المرجع السابق، ص330.

المحامين بباريس عام 1955، وكانت أول زيارة له للجزائر في أفريل 1957، لأنه كان ضمن المحامين الفرنسيين الذين يدافعون عن مناضلي جبهة التحرير الوطني[1]، حيث تذكر زهرة ظريف[2] في مذكراتها أنها التقت صدفة بجاك فرجيس الذي كان يقيم بفندق "أليتي" بمدينة الجزائر حينما كانت تبحث عن المحامي ميشال زافريان لتعرض عليه مسألة الدفاع عن زميلتها جميلة بوحيرد،[3] التي تم اعتقالها قبل بضعة أيام، ولأن زافريان لم يكن متواجدا بالفندق تكفل جاك فرجيس بقضية جميلة بوحيرد[4]، ليواصل بعد ذلك دفاعه عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ضمن هيئة الدفاع الجماعية لجبهة التحرير الوطني التي تأسست رسميا في 19 أفريل 1959[5]، وكان من بين أهم القضايا التي دافع فيها عن المناضلين الجزائريين: قضية عبد الرحمان مزيان شريف متهم بتفجير مخزن وقود بموريبيان (جنوب فرنسا[6])، وقضية شبكة جونسون سنة 1960،[7] بالإضافة إلى نشر جاك فرجيس رفقة المحامي ميشال زافريان وموريس كوريجي قائمة تضم 175 حالة

---

[1]- Philippe Karim Felissi : Op, Cit, P19.

[2]– زهرة ظريف: من مواليد 28 ديسمبر 1934، التحقت بصفوف الثورة التحريرية مطلع سنة 1956، وهي طالبة بكلية الحقوق لتلتحق بمجموعة الفدائيين ببلكور، تم اعتقالها في أواخر أوت 1957 رفقة ياسف سعدي وظلت في السجن إلى غاية 1962. للمزيد ينظر: محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ، دار هومة، الجزائر، 2009، ص144.

[3]– جميلة بوحيرد: من مواليد 1935 بالجزائر العاصمة، انضمت إلى صفوف الثورة عام 1956، حيث كانت تقوم بنقل الأسلحة ووضع القنابل في الأماكن التي يرتادها الفرنسيون...، كما كانت مسؤولة عن الاتصال بين شبكة الفدائية ولجنة تنسيق وتنفيذ، لذلك أصبحت من أكثر المطلوبين من طرف الاستعمار الفرنسي الذي تمكن من إلقاء القبض عليها سنة 1957. للمزيد ينظر: رابح لونيسي وآخرون: رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص224.

[4]– زهرة ظريف: مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص243.

[5]– هي هيئة مؤلفة من محامين جزائريين وفرنسيين، ثم انظم إليها محامين بلجيكيين. للمزيد ينظر: جاك فرجيس: المرجع السابق، ص214.

[6]– عبد الرحمن مزيان شريف: حرب الجزائر في فرنسا موريبيان: جيش الخفاء، تر: العربي بوينون، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 158،159.

[7]– سعدي بزيان: فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر1954، دار نيسبان، الجزائر، 2016، ص52.

اختفاء لجزائريين تحت إسم "السجل الأخضر"[1]، وغيرها من القضايا الأخرى إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962، وقد أطلق على جاك فرجيس لقب "منصور" خلال الثورة الجزائرية.

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 تحصل على الجنسية الجزائرية نظير مجهوداته خلال الثورة التحريرية، وتم تعيينه رئيس ديوان لوزارة الخارجية وفي سنة 1963[2]، وبتمويل من الدولة الجزائرية أسس مجلة الثورة الإفريقية (*Révolution African*) وهي مجلة متخصصة في قضايا العالم الثالث[3]، وبقي جاك فرجيس يزاول المحاماة إلى غاية وفاته يوم 15 أوت 2013 بباريس.[4]

المطلب الثاني: قضية جميلة بوحيرد

شهدت الثورة الجزائرية بعد سنتين من اندلاعها تطورات عسكرية وسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، أدركت من خلالها قيادة جبهة التحرير الوطني أنه من الضروري عقد اجتماع وطني شامل لتقييم تلك التطورات بتاريخ 20 أوت 1956 بوادي الصومام، في المنطقة التاريخية الثالثة –القبائل– وبموجب قرارات هذا المؤتمر تمت إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني عن طريق تنظيم وحداته القتالية المختلفة، وإعادة تصنيفها حسب مقتضيات المرحلة وطبيعة المعركة، وأهم ما أسفرت عليه هذه الهيكلة الجديدة لجيش التحرير الوطني نجد استحداث فرق جديدة من المجاهدين تم تسميتها على النحو التالي: المجاهدون، المسبلون، الفدائيون، التي أوكلت لها جبهة التحرير الوطني

---

[1]– بيار فيدال ناكي: في مواجهة داعي المصلحة العليا للدولة مؤرخ في حزب الجزائر، تر: أسماء عزي، منشورات سيديا، الجزائر، 1989، ص142.

[2]– رشيد خطاب: المرجع السابق، ص331.

[3]- Jacques Vergès: que mes guerre étaient Belles, éditions du Rocher, 2007, P43.

[4]– محفوظ عاشور: نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجيس Jacques vergès إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر CICR بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958، مجلة تاريخ العلوم، ع8، جوان2017، ص231.

مهمة نقل الحرب إلى المدن وإعادة النظر في التقسيم الإداري بإضافة الولاية السادسة – الصحراء– وتغيير مصطلح المنطقة بالولاية[1].

وعملا بقرارات مؤتمر الصومام فقد تولت لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولية الأنشطة السياسية والعسكرية على مستوى منطقة الجزائر المستقلة في سبتمبر 1956، وعينت المناضل العربي بن مهيدي[2]، مسؤولا على التنظيم الفدائي الذي يضم الشبكة الفدائية لياسف سعدي[3]، والتي انخرطت ضمن صفوفها جميلة بوحيرد (ملحق رقم2). بواسطة عمها مصطفى بوحيرد واقتصرت مهامها في البداية على ربط الاتصال بين المناضلين داخل منطقة الجزائر المستقلة وبعدما كسبت ثقة ياسف سعدي أصبحت تشارك في نقل القنابل وتنفيذ العمليات الفدائية[4].

1– أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص131.

2– العربي بن مهيدي: من مواليد 1929 بعين مليلة بضواحي أم البواقي، زاول دراسته الابتدائية ببسكرة، أما بالنسبة لدراسته الثانوية زاولها ببانتة، انخرط مبكرا في النضال الوطني حيث كانت بداية نشاطه في صفوف الكشافة الإسلامية سنة 1936، ثم التحق بصفوف حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية فيما بعد–، كما أنه كان عضوا بارزا في المنظمة الخاصة التي أسسها الحزب سنة 1947، وقد أدى العربي بن مهيدي دورا محوريا وأساسيا في الإعداد والتحضير لثورة التحريرية في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكذلك شارك في اجتماع مجموعة 22 في جوان 1954 وفي كل الاجتماعات الأخرى التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، وتجدر الإشارة إلى أنه شارك بفعالية في أحداث الثورة التحريرية منذ اندلاعها في 1 نوفمبر 1954 كقائد للمنطقة الخامسة ثم كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام سنة 1956 وعلى إثر إضراب 8 أيام (28 جانفي– 4 فيفري 1957) تم إلقاء القبض عليه من طرف فرقة المظليين التي كان يقودها بيجار، حيث أستشهد تحت التعذيب في 4 مارس 1957. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)، تر: عالم مختار، دار القصـــبة، الجزائر، 2007، ص77–78. وينظر: سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص42.

3– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص81.

4– نوارة سعدية جعفر: الوفاء سلسلة حوارات ولقاءات مع مجموعة من مجاهدات ثورة نوفمبر 1954 الخالدة، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص8...10.

وقد نفذت جميلة بوحيرد عملية فدائية بمقر الخطوط الجوية الفرنسية بتاريخ 30 سبتمبر 1956[1]، وتزامنت هذه العملية مع قدوم فيلق المظليين العاشر في 29 ديسمبر 1956 من مصر، وفي نفس اليوم شيعت جنازة أميدي فورجي (*Amédée forger*) رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر الذي اغتيل في كمين فدائيو جبهة التحرير الوطني[2]، لتبدأ معركة الجزائر بتنفيذ فيلق المظليين عملية (*Opération Canpagne*) تسمية أطلقت على مداهمات فيلق المظليين أثناء معركة الجزائر في شهر جانفي 1957[3]، لتكثف جبهة التحرير الوطني من تنفيذ العمليات الفدائية، فنفذت بتاريخ 26 جانفي 1957 ثلاثة عمليات فدائية استهدفت من خلالها بالقنابل ثلاثة مقاهي تقع بجوار جامعة الجزائر وهي كوك هاردي (*Le coq Hardi*) والأوتوماتك (*L'Otomatic*) والكافيتيريا (le *Cafétéria*)، ثم توالت عمليات أخرى طيلة فترة إضراب الثمانية أيام (28 جانفي-4 فيفري1957) وبعده من بينها تلك التي وقعت يوم 10 فيفري في مدرجات ملاعب الأبيار[4].

ونتيجة لمداهمات فرقة المظليين لأحياء مدينة الجزائر والتضييق على مناضلي جبهة التحرير الوطني اضطرت جميلة بوحيرد للاختباء رفقة رفاقها تفاديا للوقوع في آسر جنود المظليين في شارع النيل.[5]

وأثناء تنقلها صباح يوم 9 أفريل 1957 تم اعتقالها بعد إصابتها بطلق ناري جراء مصادفتها لدورية قوات الأمن وبحوزتها محفظة تحتوي على وثائق مهمة تخص نشاط

1- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص194...196.

2- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص62.

3- المصدر نفسه، ص65.

4- نفسه، ص70.

5- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص413.

جبهة التحرير الوطني[1]، وتم نقلها إلى مقر فرقة المظلين ليلا لإتمام عملية استجوابها باستعمال التعذيب.

وحاول المظلين الضغط نفسيا على جميلة بوحيرد للاعتراف بمخبأ ياسف سعدي بواسطة استجواب أخيها الصغير هادي بوحيرد عمره 11 سنة وابن أخ ياسف سعدي عمره 14 سنة[2].

وفي ظل هذه الظروف أوكلت عائلة جميلة بوحيرد مهمة الدفاع عن ابنتهم للمحامي جاك فرجيس بعد لقاءه بزهرة ظريف زميلة بوحيرد في فندق أليتي بمدينة الجزائر أثناء بحثها عن محامي يتولى قضية جميلة بوحيرد[3]، وكان أول لقاء لجاك فرجيس بموكلته في 26 أفريل 1957 أثناء تحويلها إلى الاستجواب أمام قاضي التحقيق مصادفة، لأنه لم يستدع من طرف قاضي التحقيق لحضور جلسات التحقيق رفقة موكلته[4].

1- ياسف سعدي: ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حتفي، دار القومية، د.ت.ن، ص52...55.

2- علي الجمبلاطي: جميلة بوحيرد، الدار القومية، د.ت.ن، ص21...23.

3- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص432.....435.

4- جورج آرنو وجاك فرجيس: دفاعا عن جميلة .....بطلة العرب في الجزائر، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص12.

المطلب الثالث: دفاع جاك فرجيس عن جميلة بوحيرد

بعد ثلاثة أشهر من اعتقال جميلة بوحيرد وتعرضها لأبشع أساليب التعذيب برمجت المحكمة العسكرية الفرنسية بمدينة الجزائر جلسات محاكمة جميلة بوحيرد ومن معها من مناضلي جبهة التحرير الوطني[1] بتاريخ 11 جويلية 1957، وكانت جلسة المحاكمة برئاسة القاضي رونيار، أما بالنسبة للتهم التي وجهتها لهم النيابة العامة فهي كالآتي: تكوين جماعة أشرار والمساس بأمن الدولة بالإضافة إلى القتل وتخريب البنايات باستخدام المتفجرات، إستنادا على محاضر الشرطة التي تعتمد على اعترافات انتزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب.[2]

وقد اتبع المحامي جاك فرجيس خلال جلسات محاكمة موكلته بوحيرد جميلة إستراتيجية محاكمة القطيعة التي تعتمد على تحويل المحاكم الاستعمارية إلى منابر للتنديد بجرائم الاستعمار وكشف المحامين للممارسات اللاقانونية وانحياز نظام العدالة الفرنسي لخدمة مصالح الاستعمار، كما ترتكز على الاتفاق بين المحامين وموكليهم للاعتراف بانضمامهم لجبهة التحرير الوطني وخلق مناوشات أثناء سير جلسات المحاكمة لجذب انتباه الرأي العام حول القضية[3] لأن المحامي جاك فرجيس أدرك منذ البداية أن حكم الإعدام هو نتيجة نهاية هذه المحاكمة، وإذا أراد منع تنفيذه عليه أن يتوجه إلى الرأي العام وليس إلى المحكمة[4].

---

[1]– مثول جميلة بوحيرد أمام المحكمة رفقة جميلة بوعزة وعبد الرحمان طالب وعبد الغني مرسالي وعبد الرحمان حميناد. للمزيد ينظر: زهرة ظريف: المصدر السابق، ص511.

[2]– زهرة ظريف: المصدر السابق، ص511....514.

[3]– المصدر نفسه، ص512.

[4]- Philippe Karim Felissi, Op, Cit, P46.

وعليه اعترفت جميلة بوحيرد ورفاقها بانضمامهم إلى جبهة التحرير الوطني، لكنها رفضت التهم الموجهة إليها من طرف جميلة بوعزة التي أصبحت تبدو عليها علامات الجنون[1].

وحسب ما ذكر في ملف الدعوى فإن جميلة بوعزة اعترفت لضابط الأمن القضائي السيد جورج فرناند بتاريخ 09 ماي 1957 بتنفيذها لعمليتين تفجير الأولى في 9 نوفمبر 1956 بشارع ميشلي بناءا على توصيات جميلة بوحيرد والعملية الأخرى بتاريخ 26 جانفي 1957 في مقهى كوك هاردي[2].

وأكد جاك فرجيس أيضا على أن الحالة العقلية لجميلة بوعزة غير مستقرة مستندا على تصرفاتها الجنونية في قاعة المحكمة كإصدارها لأصوات طلقات نارية[3]، مضيفا على ذلك تقرير طبيب السجن غوبريسونيير المؤرخ ب: 03 جويلية 1957 الذي أوضح فيه أن حالة بوعزة تستدعي معالجة عقلية، وهذا ما يتوافق مع رسائل حارسات السجن الموقوفة فيه بوعزة، حيث أكدن السلوكيات الجنونية لها داخل زنزانتها وعليه لا يمكن أخذ اعترافات جميلة بوعزة بعين الاعتبار في القضية لإدانة جميلة بوحيرد[4].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تقرير الضابط السيد جورج فرناند المؤرخ يوم 21 أفريل 1957 الذي ذكر فيه حيثيات اعتقال جميلة بوحيرد وما عثر عليه بحوزتها، وأكد ارتباطها بجبهة التحرير الوطني، كعنصر اتصال بين ياسف سعدي وقيادة الثورة التحريرية، لكن لم يذكر فيه وجود أي دليل يثبت تنفيذها لأي عملية فدائية[5].

1- سيلفي تينو: المرجع السابق، ص88.

2- جاك فرجيس: محاكمة الاستعمار، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص28، 29.

3- المصدر نفسه، ص48.

4- جورج آرنوو جاك فرجيس: المصدر السابق، ص72,71.

5- نفسه، ص57...59.

وبالإضافة إلى ذلك كشف جاك فرجيس عن التعذيب الذي تعرضت له جميلة بوحيرد منذ اعتقالها في09 أفريل 1957، لتصبح ضحية للقمع الاستعماري أمام هيئة المحكمة والرأي العام[1].

ونتيجة لتصعيد الضغط والتشويش من طرف الحضور الأوروبيين على المحامي أثناء مرافعات الدفاع ورفض تدخل رئيس المحكمة لفرض الهدوء والنظام داخل قاعة المحكمة اضطر محامي الدفاع جاك فرجيس للانسحاب من المحكمة لكن هيئة المحكمة قررت مواصلة الجلسات وعينت محامين آخرين للدفاع عن المتهمين، وبعد المطالبة بتسليط أقصى العقوبات على المتهمين عاد محامي جاك فرجيس لمواصلة الدفاع عن جميلة بوحيرد لكنه لم يستطع تقديم مرافعاته للفوضى التي كان يفتعلها المعمرين مما أدى إلى انسحابه مرة أخرى من قاعة المحكمة[2]، لتصدر المحكمة حكم الإعدام على جميلة بوحيرد بتاريخ 14 جويلية1957.

وبالتالي دامت محاكمة جميلة بوحيرد أربعة أيام ضمن فيها جاك فرجيس تغطية إعلامية نقلت صورة نضال شعب مستعمر ضد قوة استعمارية أجنبية[3]، حيث نشرت جريدة لوموند مقالا جاء فيه القضية الأكثر أهمية التي عرفتها المحكمة العسكرية في الجزائر[4].

ومن أجل إنقاذ بوحيرد من الإعدام سعى جاك فرجيس إلى كسب تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي عن طريق نشر كتاب من أجل جميلة بوحيرد رفقة الصحفي جورج آرنو (*Georges Arnaud*)، من خلاله فضح التعذيب الممارس من طرف عناصر الجيش

1- جاك فرجيس: محاكمة ...، المصدر السابق، ص33.

2- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص518...520.

3- نفسه: ص523...525.

4- جاك فرجيس: جرائم...، المصدر السابق، ص212.

الفرنسي[1]. تضمن الكتاب كذلك مرافعات محامي الدفاع كاملة، بالإضافة إلى التقرير الطبي لجانين بلخوجة (ملحق رقم 03)، التي أكدت فيه وجود آثار التعذيب على جسم جميلة بوحيرد[2].

ونشرت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني مقالا عن كتاب "دفاعا عن جميلة بوحيرد" عرضت فيه تفاصيل القضية، كما أشادت فيه بدور محامي الدفاع جاك فرجيس[3].

وقد أرسل جاك فرجيس نسخة من الكتاب إلى الجنرال شارل ديغول الذي وجه رسالة لجاك فرجيس وجورج أرنو[4] في 8 ديسمبر 1957 (ملحق رقم 04) أيد فيها مجهوداتهما لكسب تأييد الرأي العام من أجل إنقاذ جميلة بوحيرد من الإعدام، وتم بث فيلم جميلة بوحيرد للمخرج المصري يوسف شاهين في الشرق كله.[5]

وبالكاد نشرت الصحف العالمية خبر مصادقة الرئيس الفرنسي روني كوتي على حكم إعدام المناضلة جميلة بوحيرد صباح يوم الجمعة 8 مارس 1958، حتى عم الغضب الأوساط الدولية، حيث استنكر الرأي العام العالمي هذا القرار بشدة،[6] وانطلقت موجة واسعة من الاحتجاجات في عدة دول منها البلدان العربية وألمانيا الشرقية ويوغسلافيا والنرويج.[7]

1- أحمد منغور: المرجع السابق، ص204.

2- جورج آرنو و جاك فرجيس: المصدر السابق، ص89.....93.

3- حول كتاب دفاعا عن جميلة بوحيرد: جريدة المجاهد، ع12، بتاريخ 15 نوفمبر 1957، ص5.

4- جورج آرنو: هو صحفي وروائي فرنسي ومناهض للاستعمار الفرنسي دعم الثورة في كتاباته مثل كتاب من أجل جميلة بوحيرد، كما غطى الندوة الصحفية لفرانسيس جاسون مسؤول عن شبكة الدعم لجبهة التحرير الوطني في فرنسا. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص34.

5- جاك فرجيس: جرائم...، المرجع السابق، ص 213.

6- شريبط أحمد شريبط: كتاب جميلة بوحيرد، دار موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص430.

7- Philippe Karim Felissi, Op, Cit, p51.

ونتيجة لضغط الرأي العام بفضل مساعي المحامي جاك فرجيس أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي عفو لصالح بوحيرد جميلة ليخفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة".[1]

المبحث الثاني: المحامية جيزيل حليمي وقضية جميلة بوباشا

المطلب الأول: نبذة عن المحامية جيزيل حليمي

هي محامية وناشطة نسوية من مواليد سنة 1927[2] (ملحق رقم 05)، بحلق الواد في تونس العاصمة[3]، من عائلة يهودية[4] يدعى والدها إدوارد حليمي (*Edouard Halimi*) أما والدتها تدعى فريتنا (*Fritna*).[5]

وقد زاولت جيزيل حليمي تعليمها الابتدائي والثانوي بتونس، حيث التحقت بمعهد أرماند فالليير للبنات، وهناك بدأت تدرك الفوارق بين التونسيين والأوروبيين في ظل النظام الاستعماري الفرنسي، مما أكسبها أفكارا مناهضة للاستعمار.[6]

وفي سنة 1945 تحصلت على شهادة البكالوريا[7]، لتغادر تونس نحو فرنسا لاستكمال دراستها الجامعية، حيث التحقت بفرع الحقوق بجامعة البانثيون (*Panthéon*) في باريس، كما درست أيضا تخصص الفلسفة بجامعة السوربون (la *Sorbonne*) مما مكنها من تعميق رؤيتها الفكرية والحقوقية.[8]

---

[1]– جاكلين قروج: مداشر وسجون، تر: نسيمة مسعيد، EDIF، 2000، ص99.

[2]- Ilana Navaro : Giséle Halimi la fauteuse de troubles, équateurs_Humensis, Paris, 2002 , P7.

[3]- Ibid, P9,10.

[4]- Tramor Quemeneur et Autres : Dictionnaire de la guerre D'Algérie, Bouquins éditions, Paris, 2023, P806.

[5]- Gisèle Halimi:le lait de l'oranger, Gallimard, 1988, p15.

[6]- Gisèle Halimi :Avocate irrespectueuse, Plon, France, 2002, P36.

[7]- Ilana Navaro : Op, Cit, P24.

[8]- Gisèle Halimi :Op, Cit, P29.

ونالت جيزيل حليمي شهادة المحاماة سنة 1949 عن عمر يناهز 22 سنة[1]، لتسجل في نفس السنة ضمن نقابة المحامين في تونس، حيث شرعت في مسيرتها المهنية بالدفاع عن الوطنيين التونسيين والجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، وأولى قضاياها كانت في شهر سبتمبر 1950؛ حيث تولت الدفاع عن جندي إفريقي في صفوف الجيش الفرنسي كان متهما بالسرقة في تونس، ومنذ تلك القضية بدأت جيزيل حليمي في مسارها النضالي للدفاع عن القيم الإنسانية والعدالة لصالح الشعوب المستعمرة والنساء المضطهدات.[2]

وعليه رافعت جيزيل في عدة قضايا تخص مناضلي جبهة التحرير الوطني من بينها قضية بعداش حمدي الذي أتهم بارتكاب جريمة قتل أميدي فروجي (*Amédée Froger*) بمدينة الجزائر في شهر أفريل 1957، ورغم إنكار المتهم للتهم المنسوبة إليه ومرافعات محامية الدفاع، إلا أنه صدر في حقه حكم الإعدام يوم 11 أفريل 1957[3].

وبالإضافة إلى ذلك تولت المحامية جيزيل الدفاع عن قضية عمال المنجم الجزائريين في قرية الهلية –قرية منجمية تقع على بعد 22 كيلو متر من مدينة سكيكدة (فيليب فيل سابقا)، الذين اتهموا بقتل 35 أوروبيا وامتثلوا أمام المحكمة العسكرية بسكيكدة بتاريخ 17 فيفري 1958 بعد احتجازهم لمدة 11 شهرا تعرضوا فيها لأشد أنواع التعذيب، ورغم مجهودات جيزيل حليمي في هذه القضية إلا أن المحكمة أصدرت 15 حكما بالإعدام وأحكام بالسجن تتراوح بين 20 سنة و10 سنوات سجن، وحكم واحد بالبراءة، مما دفع بالمحامية لتقديم طعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف بقسنطينة في 28 أكتوبر 1958، حيث أصدرت المحكمة حكمين فقط بالإعدام، لتواصل جيزيل دفاعها عن

[1]- Ilana Navaro : Op, Cit, P 31.
[2]- Ibid, P 27, 28.
[3]- Gisèle Halimi : Avocate..., Op, Cit, P 58…60.

المتهمين إلى أن أصدر الرئيس الفرنسي شارل ديغول بتاريخ 12 ماي 1959 قرار تم بموجبه العفو عن المتهمان لتستبدل عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد مع الأعمال الشاقة.[1]

وتجدر الإشارة أن المحامية جيزيل قدمت طلبا لإعادة النظر في هذه القضية من جديد بتاريخ 8 جوان 2001[2].

كما رافعت جيزيل حليمي عن قضية جميلة بوباشا[3] سنة 1960، إذ أصدرت مع سيمون دي بوفوار كتاب جميلة بوباشا الذي نالت بفضله المتهمة مساندة ومشاركة أسماء كبيرة كالرسام العالمي بيكاسو الذي رسم صورة غلاف الكتاب لبوباشا[4] (ملحق رقم 06).

وقد واصلت جيزيل حليمي دفاعها عن مناضلي جبهة التحرير الوطني إلى غاية استقلال الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1962، لتستمر في مزاولة مهنتها في الدفاع عن حقوق المرأة والنضال ضد جرائم الاغتصاب إلى أن توفيت سنة 2020.[5]

---

[1]- Giséle Halimi : Avocate..., Op, Cit, P 47....49.

[2]- Ibid, P51.

[3]– جميلة بوباشا: من مواليد 9 فيفري 1938 ببولوغين في مدينة الجزائر، عملت كممرضة مساعدة بمستشفى بني مسوس حيث كانت تهرب منه كميات من الأدوية إلى المجاهدين، والتحقت بصفوف جبهة التحرير الوطني في جوان 1958، وبتاريخ 27 جويلية 1959 وضعت قنبلة في مقهى لابراسي لتعتقل في 10 فيفري 1960. للمزيد ينظر: محمد عباس فرسان الحرية ..... شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص117.

[4]– رشيد خطاب: المرجع السابق، ص174.

[5]- Ilana Navaro: Op, Cit , p 03.

المطلب الثاني: اعتقال جميلة بوباشا

في ليلة 10-11 فيفري 1960، تم اقتحام منزل جميلة بوباشا من طرف السلطات الفرنسية[1]، ليتم إلقاء القبض عليها بتهمة وضع قنبلة في مقهى "كلية الجزائر" في 27 سبتمبر 1959[2]، حيث تعرضت للضرب رفقة والدها وزوج أختها، ثم تم نقلها إلى مركز الأبيار ليواصل العساكر الفرنسيين عملية التعذيب لاستجواب جميلة بوباشا، مما أدى إلى كسر إحدى ضلوعها، وبعد خمسة أيام من التعذيب المستمر بمركز الأبيار تم نقلها إلى مركز "حسين داي" لتبدأ المرحلة الثانية من التعذيب بواسطة الكهرباء في أماكن حساسة من جسمها حتى أصبحت لا تقوى على الحركة.

كما تعرضت جميلة بوباشا للاغتصاب من طرف الجنود الفرنسيين، حيث تقول: "ثم عذبوني بواسطة القارورة وهي أفضع وأبشع أنواع التعذيب الجسدي وأشدها ألما، بعد أن قيدوني بوضع خاص أدخلوا عنق القارورة في بطني، وكنت أصيح بكل قواي ثم أغمي علي".[3]

ولم يتوقف التعذيب عند هذا الحد بل استخدمت ضدها وسائل أخرى أكثر قسوة من بينها التعذيب بواسطة الماء ...إلخ، ونتيجة لهذا التعذيب النفسي والجسدي اعترفت جميلة بوباشا بأنها قامت بوضع قنبلة في مقهى كلية الجزائر وفي أماكن أخرى يرتادها الفرنسيون[4]. وقد تم تـــأسيس المحامية الفرنسية جيزيل حليمي للدفاع عن جميلة بوباشا

[1]- Tribune socialiste :Djamila Boupacha, vingt ans..., n10,11 Juin 1960, p11

[2]- نجود قلوجي: عرائس بربروس مجاهدات على قيد الحياة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2014، ص220.

[3]- جميلة بوباشا أو قصة التعذيب: جريدة المجاهد، ع70، 13 جوان 1960، ص05.

[4]- رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار أمدوكال للنشر، 2010، ص397.

من طرف أخيها جمال بوباشا بعد مراسلته لها بتاريخ 29 مارس 1960 لتتولى الدفاع عن المناضلة جميلة بوباشا رسميا في 14 أفريل 1960[1].

المطلب الثالث: محاكمة جميلة بوباشا

بعد الانتهاء من التحقيق مع جميلة بوباشا الذي دام لأكثر من شهر امتثلت المناضلة أمام المحكمة بتهمة القتل العمدي وتكوين عصابة أشرار[2]، حيث افتتحت جلسات المحاكمة في 18 مارس 1960 بالمحكمة العسكرية بشارع كافيناك بالجزائر العاصمة، وبحضور محاميتها جيزيل حليمي التي طالبت منذ بداية الجلسة بتأجيل المحاكمة حتى تتمكن من دراسة ملف القضية وإعداد دفاع قوي يحمي موكلتها من عقوبة الإعدام، وبعد إصرارها تم قبول طلب التأجيل الذي استغلته هيئة المحكمة لإبعاد جيزيل حليمي عن المحاكمة ومنع حضورها في الجلسة الثانية، من أجل إصدار حكم الإعدام بحق موكلتها[3]. إلا أن جيزيل حليمي لم تيأس وعملت على عرض قضية جميلة بوباشا على الرأي العام العالمي وإدانة جرائم الاستعمار الفرنسي، وتحويل ما عانته جميلة بوباشا من تعذيب وحشي إلى سلاح سياسي إعلامي فعال لصالح موكلتها، فاتصلت بالكاتبة سيمون ديبوفوار (*Simone Debeauvour*)[4]، للبحث عن حل يمكنها من تأجيل قضية موكلتها وحماية عائلتها من التهديدات التي تتعرض لها من قبل السلطات العسكرية وفي الأخير اتفقا على نشر مقال في جريدة لوموند بعنوان "من أجل جميلة بوباشا" في 3 جوان 1960[5]، الذي سلطت من

---

[1]– محمد عباس: فرسان...، المرجع السابق، ص124.

[2]– سميرة دعاشي: من قضايا التعذيب والإعدام خلال الثورة الجزائرية: جميلة بوباشا أنموذجا، مجلة التغيير الاجتماعي، مج07، ع01، 2023، الجزائر، ص580.

[3]– سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: مأساة تعذيب جميلة بوباشا، تر: فاطمة عبد الله محمود، دار القومية للنشر، د.ت.ن، ص40...44.

[4]– سيمون ديبوفوار: من مواليد 1908 بباريس، كاتبة ومفكرة وفيلسوفة وجودية، وناشطة سياسية ومنظرة اجتماعية. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص201.

[5]– محمد عباس: الفرسان...، المرجع السابق، ص125.

خلاله سيمون ديبوفوار الضوء على الانتهاكات التي تمارس في مراكز التعذيب والتي كان يشرف عليها كبار الضباط قبل تقديم الضحايا للعدالة دون أي رد فعل من الحكومة الفرنسية،[1] كما تناول المقال بالتفصيل المعاناة التي تعرضت لها جميلة بوباشا، بما في ذلك التعذيب الوحشي والاعتداء الجنسي، كما أشارت إلى العراقيل التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على المحامية جيزيل حليمي، وفي الأخير أقرت الكاتبة إلى أن العدالة الفرنسية في ظل تلك الانتهاكات لم تعد سوى مهزلة حقيقية، ليحدث بذلك المقال ضجة إعلامية كبيرة في أوساط الرأي العام الفرنسي والعالمي نظرا للمكانة الكبيرة التي تتمتع بها الكاتبة[2]، وإزاء هذا التأثير الواسع لجأت السلطات الفرنسية إلى مصادرة الجريدة في ظل سياسة التعتيم الإعلامي مما زاد من حدة الانتقادات الموجهة إليها وعزز التعاطف مع قضية جميلة بوباشا على نطاق أوسع[3]، وكان سببا في تأسيس لجنة مساندة لجميلة بوباشا في 10 جوان 1960،[4] التي سرعان ما إنضم إليها العديد من الأسماء اللامعة في ميدان الفكر أمثال: الفيلسوف جون بول سارتر وجابرييل مارسيل والكاتب جيل روس وغيرهم، الذين منحوا أسماءهم ومجهوداتهم ومعونتهم المادية لتسير العدالة في طريق الحق[5].

وكان الهدف الأساسي من تأسيس هذه اللجنة هو أن تبقى قضية جميلة بوباشا محل أنظار الرأي العام، وفي هذا الإطار عقدت اللجنة عدة مؤتمرات صحفية ونشرت سلسلة من اثني عشرة بيانا كمقالات في مختلف الصحف الباريسية كان الغرض منها إثارة الرأي العام لإنقاذ جميلة بوباشا من حكم الإعدام[6].

1- سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: المصدر السابق، ص49, 50.

2- محمد إرزقي فراد: جزائريات صنعن التاريخ، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2013، ص103.

3- سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: المصدر السابق، ص50.

4- رفائيلا برانش: المرجع السابق، ص504.

5- سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: المصدر السابق، ص54...63.

6- حسيبة شيخاوي، جميلة بوباشا أيقونة الثورة، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر، د.ت.ن، ص100.

وعلى الرغم من هذه المجهودات إلا أن السلطات الفرنسية تجاهلت الحدث، وعملت على إخفاء كل ما يدينها من خلال التشكيك في القدرات العقلية لجميلة بوباشا ليثبتوا للرأي العام أنها تعاني من اضطرابات عقلية[1]، غير أن اللجنة لم تبقى مكتوفة الأيدي وكثفت من اجتماعاتها بهدف الكشف عن الممارسات الاستعمارية وفضح كل مخططاتها الوحشية، ونتيجة لذلك بدأت جيزيل حليمي تطالب بنقل جميلة بوباشا إلى فرنسا وفي هذا السياق عقدت لجنة "مساندة جميلة بوباشا" مؤتمر صحفي بتاريخ 24 جوان 1960 بحضور عدد من مؤيدي جميلة بوباشا، تم من خلاله تقديم عرض شامل عن التعذيب الذي تعرضت له جميلة بوباشا منذ دخولها السجن، وطرحت فيه عدة انشغالات تتعلق بمسألة المساس بحقوق الدفاع وعلى رأسها إبعاد المحامين الفرنسيين لمنعهم من الدفاع عن المتهمين[2].

كما تم نشر كتاب من تأليف سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي بعنوان جميلة بوباشا عرضتا من خلاله قصة مأساة بوباشا منذ دخولها السجن، مع رسمة لبابلو بيكاسو لصورة جميلة على غلاف الكتاب[3].

كما كثفت المحامية جيزيل حليمي من جهودها للاتصال بالحكومة الفرنسية والمنظمات الإنسانية كاتصالها بالسيد دانيال ماير (رئيس لجنة حقوق الإنسان)، لتطلعه على تفاصيل القضية، الذي منح لها الفرصة للمشاركة في اللقاء الجماهيري الذي نظم من أجل المطالبة بإطلاق سراح جورج أرنو، حيث قدمت جيزيل تفاصيل قضية بوباشا أمام الحضور[4].

1- سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: المصدر السابق، ص74.

2- حسيبة شيخاوي: المرجع السابق، ص108.

3- Ilina Navaro : Op, Cit, P54.

4- نجود قلوجي: المرجع السابق، ص232.

وفي الأخير تمكنت جيزيل حليمي من نقل قضية جميلة بوباشا إلى فرنسا بتاريخ 21 جويلية 1960،[1] بعد أن تكفلت لجنة " مساندة جميلة بوباشا "بدفع تكاليف سفرها التي قدرت ب (125000) فرنك، وبمجرد وصولها شرعت جيزيل حليمي في العمل على فحص جميلة مع التركيز على حالتها النفسية[2]، ليتم تعيين خمسة أطباء من طرف قاضي التحقيق شوسيري لابريه لفحصها وهم: البروفيسور لانتويجول (*Lantuéjoul*) والبروفيسور فانك برنيت (*Funck Brentano*) وهما طبيبان متخصصان في طب النساء والسيد دوبيرات (*Duperat*) طبيب مختص في أمراض الجلد والبروفيسور كريستيان (*Cristiaen*) والدكتورة هيلين فولفورم (*Hélene Foulfron*) طبيبة نسائية ومختصة في علم النفس والجسد، وأكدت نتائج التقرير الطبي تعرض جميلة بوباشا للتعذيب النفسي والجسدي مما مثل دليلا دامغا ضد معذبيها لتتحول بذلك القضية من قضية تفجير قنبلة إلى قضية تعذيب[3].

لتنتهي قصة جميلة بوباشا باستبدال حكم الإعدام بالسجن المؤبد، لكن تم الإفراج عنها في أفريل 1962 بعد قرار وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقية إيفيان التي عفت عن المتهمين.[4]

---

[1]– حسيبة شيخاوي: المرجع السابق، ص103.

[2]– نجود قلوجي: المرجع السابق، ص244.

[3]– نفسه، ص247.

[4]- Ilana Navaro: Op, Cit, p62.

المبحث الثالث: قضية شبكة جونسون

المطلب الأول: التعريف بفرانسيس جونسون

فرانسيس جونسون (*Français Joanson*) هو كاتب و مفكر سياسي فرنسي وأستاذ فلسفة[1]، من مواليد 7 جويلية 1922 بمدينة بوردو (*Bordeaux*) الواقعة جنوب فرنسا.[2]

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) هاجر إلى إسبانيا مثل معظم المثقفين الفرنسيين المناهضين لحكومة فيشي، ليجد نفسه في إحدى المحتشدات اللاجئين الفرنسيين بإسبانيا[3]. ثم تم تحويله إلى سجن إران (*Irun*)، وفي 30 جويلية 1943 حول إلى محتشد بالنيار ومولينار دي كارونزا (*Bolnéaro Molinar de çarranza*)، وبعد إطلاق سراحه في 1 ديسمبر من نفس السنة،[4] انخرط في صفوف المقاومة السرية الفرنسية بشمال إفريقيا وأصبح من المتحمسين لديغولية[5]، وخلال فترة الخدمة العسكرية أنتدب جونسون في المديرية العامة للعتاد العسكري بالجزائر العاصمة منذ 30 جانفي 1944، ليصبح بعد ذلك مسؤولا على مخازن الذخيرة الحربية بمدينة بوهران بتاريخ 27 سبتمبر من نفس السنة، وخلال إقامته بالجزائر أتيحت له الفرصة للتعرف على الأوضاع المأسوية للجزائريين[6]، واطلع على سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي تميزت بالنهب والسلب والتدمير...الخ، التي طبقت على الشعب الجزائري، وعند عودته إلى

1- عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، 2007، ص59.

2- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص121.

3- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص59.

4- ميلود بركوكي: الشبكات الفرنسية المساندة لجبهة التحرير الوطني: شبكة فرنسيس جونسن نموذجا (1957-1962)، إشراف: مليكة القورصو، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2012/2011، ص19.

5- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص30.

6- أحمد مريوش: أصدقاء الثورة الجزائرية من الفرنسيين بين الواقع التاريخي والترويج السياسي، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع02، 2017، ص262.

فرنسا حذر الشعب الفرنسي قائلا: "بأن فرنسا استوطنت أرضا بركانية وهي مستعدة للانفجار في أي لحظة"[1].

وفي 13 جانفي 1945 تم تحويل جونسون للقتال بجبهة الألزاس (*Alsace*)، ليتم تسريحه بعد ذلك من الخدمة العسكرية في 25 أوت 1945 برتبة ملازم احتياطي[2].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية زار فرانسيس جونسون الجزائر للمرة الثانية رفقة زوجته كوليت جونسون (*Colette Jeanson*)[3] سنة 1948[4]، هذه الزيارة التي غيرت مجرى حياته ومكنته من التعرف أكثر على الجزائر وما يعانيه الشعب الجزائري من وحشية السياسة الاستعمارية، كما أتاحت له مناقشاته ولقاءاته المتكررة مع الوطنيين المعتدلين أمثال: فرحات عباس من اكتشاف خصوصيات الوضع السياسي في الجزائر[5].

وبعد عودته إلى فرنسا أواخر 1949 نشر في مجلة إسبري (*Esprit*)[6] شهر أفريل 1950 دراسة بعنوان "هذه الجزائر التي أعيد الهدوء إلى ربوعها" انتقد فيها قانون 20 سبتمبر 1947[7]، وحلل مظاهر العنصرية الاستعمارية، كما أعاد جونسون الكرة في مجلة

1- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص59.

2- ميلود بركوكي: المرجع السابق، ص19.

3- كوليت جونسون: (1913-2003): كاتبة ومختصة في علم النفس جاءت إلى الجزائر رفقة زوجها فرنسيس جونسون بقصد إنجاز عمل بحثي للمزيد ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص147.

4-المرجع نفسه، ص142.

5- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص262.

6- مجلة إسبري: مجلة فكرية فرنسية تأسست سنة 1932 من قبل الفيلسوف إيمانويل مونيي، بدأت في تعميق اتجاهها الاجتماعي والفلسفي للشخصانية بعد 1934، وعبرت عن رأيها الإنتقادي لنظام فيشي، كما ساهمت في الجدل الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، معلنة عن توجهاتها الشيوعية الفلسفية. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص25.

7- قانون 20 سبتمبر 1947: هو قانون خاص بالجزائر أصدرته حكومة Paul Ramadier في 20 سبتمبر 1947، من أهم ما جاء فيه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. للمزيد ينظر: بشير بلاح: المرجع السابق: ص468،469.

الأزمنة الحديثة (*Les temps modernes*)[1] حيث نشر مقال انتقد فيه قطبي المنطق الاستعماري وهما الاستقلال الرأسمالي والاستهتار العنصري[2] ونشر رفقة زوجته كوليت كتابا عن الجزائر بعنوان الجزائر الخارجة عن القانون "*L'Algérie hors-la-loi*" سنة 1955، الذي انتقد فيه بشدة سياسة الاستعمار الفرنسي ودافع فيه عن حرية وحقوق الشعب الجزائري، وفي سنة 1956 وضع نفسه وزوجته كوليت لخدمة الثورة الجزائرية وهكذا أسندت إليه "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" مهمة نقل أموال المناضلين الجزائريين إلى سويسرا لتوضع في حساب جبهة التحرير الوطني[3]. ونشر كتابا آخر سنة 1961 حول الثورة الجزائرية بعنوان حربنا *Notre guerre*[4].

المطلب الثاني: تعريف شبكة جونسون

تأسست شبكة جونسون رسميا في 02 أكتوبر 1957 خلال اجتماع حضره الأعضاء الأوائل لشبكة مثل الصحافية مونيك ديزاكور وزوجها وغيرهما، وكان الاجتماع بمنزل جونسون،[5] حيث تحديد مهام كل عضو فيها، وقد أوكلت رئاسة الشبكة إلى فرانسيس جونسون، وذلك بعد سلسلة من الاتصالات التي جرت بينه وبين عمر بوداود منذ شهر جويلية من نفس السنة، لتشرع فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في

1- مجلة الأزمنة الحديثة: هي مجلة شهرية تأسست في أكتوبر 1945 من طرف جون بول سارتر وسيمون دي بوفوار، كانت منبرا إعلاميا خلال الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحـدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، أما المواضيع التي تناولتها فتنوعت بين المواضيع السياسية والفكرية والاجتماعية والفلسفية خاصة الدفاع عن الشيوعية. للمزيد ينظر: إيدو شعبان: مجلة Les Temps Moderns ودورها في توعية الرأي العام ضد الحرب في الجزائر، مجلة الإنسان والمجال، ع1، أفريل 2015، ص81.

2- عتيقة مصطفى: فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية دراسة مقارنة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، ع10، 2013، ص218.

3- سعدي بوزيان: دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص85.

4- فرنسيس جونسون: حربنا، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص07.

5- سعدي بزيان: فرنسيون...، المرجع السابق، ص 19، 20.

التنسيق مع شبكة جونسون، التي سرعان ما تم تنظيمها وهيكلتها لتضم ثلاثة فروع رئيسية، على النحو التالي:

1- فرع الإسكان: مهمته ضمان السكن وحماية المناضلين العاملين فوق التراب الفرنسي.

2- فرع الأسلاك: تولى مسؤولية تسهيل المرور عبر الحدود الفرنسية، سواء للدخول أو الخروج.

3- الفرع الثالث مكلف بنقل الأموال.

ولم يقتصر دور شبكة جونسون على المهام اللوجستية فحسب، بل امتد إلى الجانب الإعلامي، حيث أصدرت دورية بعنوان "الحقيقة الهادفة"، والتي عملت على نشر الأخبار المحجوبة بسبب الرقابة الإعلامية الصارمة التي فرضتها السلطات الفرنسية، وقد تولى تحرير هذه الدورية فرانسيس جونسون شخصيا، سعيا منه إلى إيصال أخبار الثورة الجزائرية للرأي العام الفرنسي والدولي.[1]

وعليه استطاعت شبكة جونسون خلال ثلاث سنوات تنظيم شبكات داعمة لها لتسهيل عمليات الاتصال بالخارج و تهريب الأموال عبر الحدود، إذ تم تهريب من فرنسا إلى البنوك السويسرية 10 ملايين فرنك، رفقة ستة جزائريين في سرية تامة.[2]

ومع بداية سنة 1959، بدأت السلطات الأمنية الفرنسية ترصد أنشطة الشبكة، ما أدى إلى شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضائها[3] وعلى إثر هذه الاعتقالات وجهت إلى فرانسيس جونسون وأفراد شبكته تهمة الخيانة، ولمواجهة هذه الاتهامات عقد

1- عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، تر:أحمد محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2022، ص134...136.

2- مجيد عمراني: المرجع السابق، ص63.

3- هرفي هامون وباتريك روتمان: حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص189.

جونسون ندوة صحفية سرية في شهر فيفري 1960 دافع من خلالها عن موقفه مؤكدا أن دعمه للثورة الجزائرية نابع من التزامه بمبادئ العدالة والإنسانية، التي نادت بها الثورة الفرنسية[1].

المطلب الثالث: أطوار محاكمة شبكة جونسون

بعد حوالي ستة أشهر من التحقيقات مع المعتقلين من أعضاء شبكة جونسون تم افتتاح جلسات المحاكمة بتاريخ 05 سبتمبر 1960 واستمرت إلى غاية 1 أكتوبر من نفس السنة، في محكمة شرش ميدي (*Cherche Midi*) برئاسة القاضي كورفيلي (*Curvelier*)[2]، مثل أمام المحكمة ستة متهمين جزائريين وهم: "حدادة حمادة، عليان حاميمي، حنون سعيد، دكسى علاوة، ولد يونس، ابراهيمي لونيسي"، المنخرطين في صفوف جبهة التحرير الوطني، إلى جانب ثمانية عشر متهم فرنسي (ملحق رقم 07) من بينهم فرانس بينار (*France Binard*) (تعمل خزفية) وهيلين كوينات (*Héléne Cuénat*) وجيرار ميي (*Gérard Meier*) (مهندس) وغيرهم[3]، أما بالنسبة لباقي أعضاء شبكة جونسون تمكنوا من الفرار من الشرطة الفرنسية لتتم محاكمتهم غيابيا من بينهم مؤسس والمسؤول عن الشبكة فرانسيس جونسون الذي كان يتابع مجريات المحاكمة من مخبأه بسويسرا[4].

وقد وجهت عدة تهم للموقوفين منها: إيواء مهاجرين غير شرعيين، نقل الأموال، كتابة وتوزيع منشورات مناهضة للحرب، واضطلع بمهمة الدفاع في هذه القضية مجموعة من المحامين بلغ عددها حوالي 25 محامي ومحامية، إذ يدافع عن المتهمين الجزائريين

1- فرنسيس جانسون: المصدر السابق، ص44،45.

2- هرفي هامون وباتريك روتمان: المصدر السابق، ص375،378.

3- مارسيل بيجو: محاكمة شبكة جانسن، تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة، 2012، ص24.

4- ماري بيار أولوا: فرانسيس جونسون الفيلسوف المناضل من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص203.

كل من عبد الصمد بن عبد الله، مراد أوصديق، جاك فرجيس، ميشال بوفيار (*Méchele Béauvillond*)، موريس كوريجي (*Maurice Courrégé*) ، كلودين ناهوري (*Claudine Nahori*)[1]، نيكول ران (*Nicaule Rin*) ماري كلود ردزيوسكي (*Marie Claude Radzieusky*)[2]جاك ليكي (*Jacques Likier*) وميشال زافريان (*Michel Zavrian*)، أما باقي المتهمين الفرنسيين تكفل بالدفاع عنهم كل من رولان دوما (*Dumas Roland*)[3] موريس غوترات (*Maunce Gautherat*)، جيزيل حليمي –التي ستنسحب فيما بعد من المحاكمة لعدم توافقها مع باقي المحامين ليحل محلها كل من عبد الله عبد الصمد ورولان دوما للدفاع عن فرانس بينار– بالإضافة إلى باقي المحامين روني ويليام شورب (*René William Thorp*) بمساعدة فرانسوا صاردا روبيربدنتي (*Robert Badinter*)، إيديث نوفو (*Edith Neveux*)، أندري بلوميل (*André Blumel*)، جونفيا فديبرو (*Genevieve Dereux*) مارسيل روجي (*Marcel Roger*)، غمبيي دو لفرتري (*Gambie de laforterie*)، مارك جاكيي (*Marc Jacquier*)، جاك ميرسي (*Jacque Mercier*)، روني ستيب (*Renée Stibbe*)[4].

---

[1]– كلودين ناهوري: من مواليد سنة 1925 في باريس، وهي محامية وعضوة في الحزب الشيوعي الفرنسي وفي نقابة المحامين بباريس، دافعت عن مناضلي جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1955 إلى غاية استقلال الجزائر 05 جويلية 1962. للمزيد ينظر: جمال يحياوي: 84 كلودين ناهوري حقوقية يهودية اعتنقت الكاثوليكية جريدة الخبر، ع 10754، جانفي، 2024.

[2]– ماري كلود ردزيوسكي: من مواليد سنة 1934 بباريس، تحصلت على شهادة في الحقوق سنة 1956 منذ بداية مسيرتها المهنية دافعت عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، لتنضم إلى هيئة الدفاع لجبهة التحرير الوطني بفرنسا. للمزيد ينظر: جمال يحياوي: ماري كلود راديفسكي صديقة الثورة المنسية، جريدة الخبر، ع 10615، 10 أوت 2023.

[3]– رولان دومان: من مواليد سنة 1922، وهو محامي وسياسي فرنسي، كان ضمن مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني، تقلد عدة مناصب عليا كرئيس المجلس الدستوري الفرنسي بين سنتي (1999–2000)، وعين كذلك وزير للخارجية الفرنسية من 1988 إلى 1993. للمزيد: ينظر: رشيد خطاب: المرجع السابق، ص197.

[4]– مارسيل بيجو: المصدر السابق، ص25، 26.

ومن خلال هذه المحاكمة سعت السلطات الفرنسية إلى إدانة أعضاء شبكة جونسون الفرنسيين أمام الرأي العام بتهمة خيانة الوطن واعتبار المناضلين الجزائريين مجرمين تلقائيا، كما عملت الحكومة الفرنسية على إنهاء القضية بسرعة وبسرية تامة لردع الفرنسيين المناهضين للاستعمار من مساندة جبهة التحرير الوطني، لكن هذه المساعي باءت بالفشل نتيجة للاستراتيجيات المنتهجة من طرف هيئة الدفاع التي اعتمدت منذ البداية على إطالة جلسات المحاكمة بفتح المجال لمناقشات طويلة حول الإجراءات القضائية التي تمت مخالفتها أثناء التحقيق مع المعتقلين وخلال جلسات المحاكمة من أجل إثارة ضجة إعلامية وتوجيه أنظار الرأي العام حول القضية[1].

وشرعت هيئة الدفاع في تنفيذ هذه الإستراتيجية المتفق عليها مسبقا بين المحامين وموكليهم منذ مستهل الجلسة الأولى للمحاكمة في 05 سبتمبر 1960 أثناء قراءة لائحة الاتهام للمتهمين باللغة الفرنسية على اعتبار أن الموقوفين مواطنين فرنسيين، ليحتج محامي الدفاع مراد أو صديق وليكي جاك أمام هيئة المحكمة مؤكدان أن موكلهما عليان حاميمي لا يتقن اللغة الفرنسية وعجز المترجم على إتقان اللغة العربية الفصحى، مما يعتبر هذا مخالف للإجراءات القانونية للمحاكمة إذ لا بد من توفير مترجم متمكن من اللغة التي يتقنها المتهم ليدرك التهم الموجهة إليه، إن هذا الاحتجاج المتعمد من طرف هيئة الدفاع غايته تنفيذ إدعاءات المحكمة التي تقر بأنها تحاكم مواطنيها الفرنسيين بتهمة المساس بأمن الدولة، بينما تقف عاجزة عن فهم اللغة التي يتحدث بها الجزائريين، لأن المتهمين الستة الجزائريين ليسوا فرنسيين والجزائر ليست فرنسا[2].

كما لفت محامي الدفاع جاك ليكي وميشال زافريان الانتباه لغياب قاض من ضباط الطيران لأن المحكمة العسكرية تتألف من ضباط عسكريين من القوات الجوية والبرية في آن واحد اللتان مهمتهما حماية التراب الفرنسي، وعليه توجب تعيين قاضي عسكري من

[1] - Philippe Karim Felissi :Op, cit, P63,64.
[2] - Hélène Cuenat : la porte verte, ENAG, Algérie, 2010, P104,105.

ضباط الطيران لإضفاء الصبغة القانونية للمحكمة العسكرية التي يمتثل أمامها المتهمين من شبكة جونسون،[1] بالإضافة إلى ذلك قدم المحامي جاك ليكي مجموعة من الطلبات إلى رئيس المحكمة كورفيلي يوضح فيها بطلان عملية التفتيش والحجز التي قامت بها السلطات الأمنية الفرنسية لأنها لم تصدر قبلها أوامر بالتفتيش من طرف الجهات المسؤولة، كما أكد المحامي ميشال بوفيار أن تهمة استعمال وثائق مزورة للهوية ليست من اختصاص المحكمة العسكرية.[2]

وقدمت محامية الدفاع كلودين ناهوري هي الأخرى عريضة طلبات تحتج فيها على شرعية الاستدعاء إلى المحكمة الذي تم بشكل غير قانوني لعدم ذكر كل التهم الموجهة للمتقاضين.[3]

وبتاريخ 12 سبتمبر 1960 تم الاستماع إلى المتهمين الجزائريين الذين أكدوا ارتباطهم بجبهة التحرير الوطني منددين بالممارسات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، ومن خلال تصريحات الموقوفين كشفت هيئة الدفاع تواطئ السلطات الأمنية مع منظمة سيدو، إذ صرح ولد يونس أمام المحكمة أن عند اعتقاله تمت حيازة وثيقة تحمل عنوان أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني لكن السلطات الأمنية لم تقدمها لجهات الوصية، ولم تذكر في ملف الدعوى، وبعد فترة قصيرة تم اغتيال مناضل جبهة التحرير الوطني من طرف منظمة سيدو[4]، وهذا يعتبر دليل على تواطئ الجهات الأمنية مع هذه المنظمة المتطرفة.[5]

---

[1]- Hélène Cuenat : Op, Cit , p109.

[2]– مارسيل بيجو: المصدر السابق، ص59.

[3]– نفسه، ص67.

[4]– نفسه، ص 71، 72.

[5]– المنظمة المتطرفة: هي مجموعة تسمى"Jeune Nation" (الأمة الفتية) يقودها متطرف يدعى سيدو، تنفذ عمليات اغتيال ضد الجزائريين. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص100.

وإستدل محامي الدفاع على وجود تواطئ محتمل بين بعض قضاة المحكمة ومنظمة سيدو بعد أن تمت رؤيتهم في لقاء ودي بمقهى.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الجلسة الثانية من المحاكمة تزامنت مع نشر بيان 121 مثقفا من الفرنسيين (ملحق رقم 08) وأطلق عليه بيان الحق في العصيان في حرب الجزائر،[2] الذي يجسد الرفض التام للفرنسيين لحرب الجزائر وتعبير عن التضامن التام مع شبكة جونسون والمساندة الكاملة للفارين من الجيش والمتمردين ضد التجنيد إذ أعلن الموقعون على بيان 121 ما يلي: "إننا نقدر ونثمن موقف أولئك الذين يرفضون حمل السلاح ضد الشعب الجزائريين، كما أننا نقدر ونثمن موقف الفرنسيين الذين يعتقدون أن من حقهم توفير الدعم والحماية، بإسم الشعب الفرنسي للجزائريين المقهورين".[3]

ووجه الفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر رسالة إلى هيئة المحكمة عبر فيها عن دعمه الصريح لأعضاء الشبكة، مؤكدا التزامه المطلق في تأييد القضية الجزائرية لعدالة نضال الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال.[4] (ملحق رقم09).

وفي 01 أكتوبر 1960 أصدرت المحكمة أحكامها في حق المتهمين من أعضاء شبكة جونسون حيث تمت تبرئة ثمانية فرنسيين وجزائري واحد، وأصدر الحكم بالسجن في حق ثلاثة أعضاء من الشبكة مدتها على التوالي: 5 سنوات، 3 سنوات، 8 أشهر أما العقوبات القصوى فصدرت في حق 14 متهما من بينهم حداد حمادة، هيلين كوينات، جون كلود بوبيير، سيسيل ماريون، جاك فيني، دومينيك داربوا وفرانسيس جونسون مدة

1- المحاكمة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي، جريدة المجاهد، ع 78، 03 أكتوبر، 1960، ص4.

2- هنري علاق وجيل مارتان: عودة إلى الاستنطاق، منشورات أمدوكال، الجزائر، 2013، ص227.

3- ماري بيار أولوا: المرجع السابق، ص209.

4- رسالة خالدة: جريدة المجاهدة، ع 78، 03 أكتوبر 1960، ص5.

العقوبة 10 سنوات سجنا وغرامة مالية قيمتها 70.000 فرنك بالإضافة إلى حظر الإقامة لمدة 5 سنوات وحرمانهم من الحقوق المدنية.[1]

[1]– ماري بياراولوا: المرجع السابق، ص217.

الفصل الثالث:

الإستراتيجيات الاستعمارية لمواجهة هيئة الدفاع

المبحث الأول: العراقيل الإدارية الفرنسية لهيئة الدفاع

المطلب الأول: صعوبة الحصول على الرخص

فرضت السلطات الفرنسية بالجزائر مجموعة من الإجراءات الإدارية على محاميي جبهة التحرير الوطني أثناء أداء مهامهم لعرقلة نشاطهم، حيث أصدرت سنة 1957 تعليمات تمنع المحامين الفرنسيين من الدخول إلى الجزائر وتحت الضغط من نقابة المحاماة بباريس اضطرت السلطات الفرنسية إلى التراجع عن قراراتها ومع ذلك فرضت شروطا صارمة على المحامين الفرنسيين الذين يسعون إلى الدخول إلى الجزائر وألزمتهم بتقديم تقارير مفصلة عن أسباب زيارتهم تتضمن: إسم القضية، تاريخ الجلسة، والحالة المدنية الكاملة للموكل وما إلى ذلك... وإرسالها إلى نقيب المحامين ومركز الشرطة بفرنسا، مع تحذيرهم بأن أي تورط في مشاكل سياسية سيؤدي إلى طردهم من الجزائر[1].

ولم تتوقف الإجراءات الفرنسية عند حد الحصول على رخص الدخول إلى الجزائر، بل امتدت إلى سلسلة من العراقيل الإدارية التي واجهها المحامون بعد وصولهم، فقد كان عليهم الخضوع لإجراءات معقدة ومطولة بدءا من الحصول على تأشيرة لمزاولة المهنة بالإضافة إلى رخصة خاصة للدخول إلى السجون والخروج منهم لزيارة موكليهم هذه الشروط الصارمة كانت تهدف إلى الحد من نشاط المحامين وضمان خضوعهم للرقابة المشددة[2]، وتجدر الإشارة إلى أن مدة إقامة المحامين في الجزائر كانت محددة زمنيا بفترة تتراوح بين يومين أو أربعة أيام على أقصى تقدير، وهذه الفترة الزمنية القصيرة لم تكن كافية للمحامين لإعداد دفاع مناسب عن موكليهم وقد شهدت المحامية جيزيل حليمي على هذه الصعوبات خلال دفاعها عن جميلة بوباشا، حيث كانت فترة

[1]– سيلفي تينو: المرجع السابق، ص244.

[2] - Gisèle Halimi :Avocate ..., Op, Cit p106.

السماح لها بالبقاء بالجزائر محددة ب: 48 ساعة، مما يبرز القيود الصارمة التي كانت تفرض على المحامين أثناء أداء مهامهم.[1]

وفي إطار السياسة القمعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية لعرقلة نشاط المحامين والحد من دورهم في الدفاع عن حقوق المتهمين سعت هذه السلطات إلى فرض قيود صارمة تمنعهم من التواصل مع موكليهم، وجاء ذلك استجابة لتعليمات المدعي العام الذي وجه أوامر صارمة إلى الوكلاء العسكريين لمنع أي محاولة من قبل المحامين للاتصال بالمعتقلين بخصوص القضايا التي يحققون فيها وذلك لتجنب أن يكون المحامون شهودا على عمل الجيش والانتهاكات المرتكبة في حق المتهمين،[2] وفي حالة السماح لهم بالزيارة كان يتوجب عليهم الحصول على ترخيص من قبل قاضي التحقيق لكي يتم السماح لهم بزيارة موكليهم.[3]

وفي سياق هذه المضايقات الممنهجة واصلت السلطات الاستعمارية تضييق الخناق على المحامين الفرنسيين من خلال منعهم من الإطلاع على ملفات المتهمين، التي غالبا ما كان يتم السماح لهم بالاطلاع عليها إلا خلال جلسات المحاكمة، وبالإضافة إلى ذلك تم منح المحامين من حضور جلسات الاستنطاق.[4]

---

[1]– سيمون ديبوفوار وجيزيل حليمي: المصدر السابق، ص11.

[2]– سيلفي تينو: المرجع السابق، ص243.

[3]– سارج مورو: محامون بلا حدود، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، 2015، ص68،69.

[4]– عمار بن التومي: الدفاع ...، المصدر السابق، ص148.

المطلب الثاني: التجاوزات القانونية أثناء جلسات المحاكمة

لم تكتف السلطات الفرنسية بفرض عراقيل إدارية أمام المحامين لمنعهم من الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، بل عملت على الحد من حرية الدفاع وارتكاب تجاوزات قانونية في حقهم، ومن أبرز مظاهر هذه التجاوزات ما تعرض له المحامين من إهانات وتهديدات مباشرة داخل المحكمة من طرف المعمرين الفرنسيين دون أي تدخل من طرف رئيس المحكمة لفرض الهدوء والنظام داخل قاعة المحكمة، وقد تجلى ذلك بوضوح في محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد في 11-14 جويلية 1957، حيث تعرض محاميها جاك فرجيس للاعتداء اللفظي مما دفعه إلى مغادرة القاعة، إلا أن هيئة المحكمة لم تبدي أي رد فعل لحفظ حقوق الدفاع, واستأنفت باقي الجلسات بتعيين محامين آخرين على الرغم من رفض المتهمين لهم[1].

واستمرت السلطات الاستعمارية في انتهاك حقوق الدفاع و توجيه التهم للمحامين بدلا من المتهمين، حيث تذكر المحامية جيزيل حليمي في مذكراتها ما تعرضت له من اتهامات من طرف وكيل النيابة. أثناء دفاعها عن المناضل حمدي بعداش سنة 1958، حيث تم اتهامها بانتحال وظيفة المحاماة والمواطنة الفرنسية ولتنفيذ ذلك قدمت المحامية وثيقة رسمية تثبت انخراطها ضمن نقابة المحامين بباريس وأرفقتها بنسخة من بطاقة هويتها التي تثبت أنها مواطنة فرنسية لتتمكن من الدفاع عن موكلتها[2].

وبتاريخ 6 أكتوبر 1960 أصدرت الإدارة الفرنسية أمرية تقتضي التقليص من حق الدفاع أمام المحاكم العسكرية، كما تمنع الشهود من التدخل إلا في الحالات التي تتعلق

---

[1]- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص518...520.

[2]- Giséle Halimi :Avocate…, Op, Cit, P67.

بالأحداث أو المتهم، وبموجبها تم رفض كل طلبات المحامين التي تتعلق بإدراج شهود جدد خلال المحاكمة، كما لم تعد المحكمة ملزمة للبث في إيداع استنتاجات المحامين.[1]

وبالإضافة إلى ذلك كانت المحاكم العسكرية في الجزائر دائما ما تعالج قضاياها في جلسات مغلقة، مما يعد ذلك مخالفا للقانون الذي ينص على أنه لا يمكن اللجوء إلى هذا الإجراء إلا في الحالات الاستثنائية، وبمجرد بدء الجلسة يعلن النائب العام أن الجلسة ستكون مغلقة متحججا بالاضطرابات المخلة بالنظام التي بإمكان النقاشات أن تثيرها وذلك بهدف التعتيم الإعلامي وتجنب لفت أنظار الرأي العام[2].

المطلب الثالث: الرقابة الاستعمارية

خضع المحامين الفرنسيين التابعين لجبهة التحرير الوطني لرقابة مشددة من قبل السلطات الاستعمارية وهذا ما تؤكده زهرة ظريف في مذكراتها حيث تروي تفاصيل لقاءها بالمحامي جاك فرجيس في فندق آليتي بمدينة الجزائر في أفريل 1957 لتعيينه للدفاع عن جميلة بوحيرد[3]، لكن وجود مخبرين في الفندق حال دون تمكنهما من الحديث بشكل صريح حول الممارسات الغير قانونية لفرقة المظليين.[4]

ولم تكتف السلطات الفرنسية بمراقبة المحاميين أثناء أداء مهامهم فقط بل تعدت إلى التجسس على مكالماتهم الهاتفية سواء في الجزائر أو في باريس، مما يشكل انتهاكا لخصوصياتهم وحقوقهم الأساسية.[5]

1- سيلفي تينو: المرجع السابق، ص245.

2- هنري كوبون: محامي الفلاقة: تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص46...50.

3- زهرة ظريف: المصدر السابق، ص432.

4- نفسه، ص434، 435.

5- هنري كوبون: المصدر السابق، ص30.

وقد كشفت جيزيل حليمي كذلك في مذكراتها عن القيود التي كانت مفروضة عليها خلال إقامتها في فندق آليتي، حيث كان عليها الحصول على إذن مسبق من إدارة الفندق لإجراء مكالمات هاتفية إلى باريس ريثما تتمكن الشرطة من تثبيت أجهزة التنصت على الخطوط الهاتفية.[1]

وأشار المحامي هنري كوبون[2] في كتابه إلى أن سلطات الاحتلال كانت على دراية مسبقة بتحركات هيئة الدفاع و أماكن إقامتهم ، نتيجة للتجسس على مكالماتهم الهاتفية[3].

كما قدمت المديرية العامة للأمن الوطني الفرنسي تقريرا حول تجمع المحامين لجبهة التحرير الوطني بتاريخ 02 ماي 1960 إلى قاضي مونزاين (*Monzein*) المكلف بالتحقيق ضد محاميي هيئة دفاع جبهة التحرير الوطني وهم على التوالي الأساتذة: عبد الله عبد الصمد، مراد أو صديق، جاك فرجيس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، معتبرة أنهم حلفاء لجبهة التحرير الوطني ضد فرنسا[4]، حيث ذكر التقرير الذي قدمته مصالح الأمن الفرنسية بشكل مفصل إستراتيجيات الدفاع التي اتبعها المحامين الذين أوكلت لهم جبهة التحرير الوطني مهمة الدفاع عن مناضليها، والإستراتيجية الأساسية لهيئة الدفاع هي العمل الموحد أمام المحاكم الفرنسية، منددين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ومقارنة الثورة الجزائرية بالمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي من أجل كسب تأييد الرأي العام الفرنسي والدولي.[5]

---

[1]- Giséle Halimi : Avocate…, Op, Cit, P70.

[2]– هنري كوبون: هو روائي فرنسي صدرت له أول رواية سنة 1979 Verdict وكاتب سيناريوهات سينيمائية، كما أنه كان منخرطا ضمن مجموعة المحامين الفرنسيين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني (1954–1962). للمزيد ينظر: هنري كوبون: المصدر السابق، ص5.

[3]–: المصدر نفسه، ص 40، 41.

[4]– علي هارون: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي (1954–1962)، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2006، ص219.

[5]- Jacques Vergés : Op, Cit, P25.

وعرض تقرير مصالح الأمن الفرنسية كذلك مختلف الأنشطة التي قام بها المحامي جاك فرجيس كمشاركته في تظاهرة بتاريخ 4 فيفري 1958 استنكر فيها التجاوزات القانونية في المحاكم العسكرية بالجزائر وعمليات التفتيش الغير شرعية والتعذيب، وأشار كذلك إلى المنشورات التي أصدرها المحامين المناهضة للاستعمار الفرنسي مثل السجل الأخضر الذي وجهه الأستاذان فرجيس وميشال زافريان إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي في 10 أوت 1959 نشر في العدد رقم 163 لمجلة الأزمنة الحديثة تضمن لائحة أسماء المفقودين بالجزائر، بهدف الدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني.[1]

المبحث الثاني: سياسة الترهيب والتصفية الجسدية

المطلب الأول: فرض العقوبات التأديبية

لم تقتصر السلطات الاستعمارية الفرنسية على فرض القيود الإدارية لتعطيل دور المحامين في الدفاع عن المناضلين الجزائريين، بل تجاوزت ذلك نحو اتخاذ إجراءات قمعية أكثر صرامة استهدفت وجودهم ودورهم المهني، فتحول بذلك المحامين إلى خصم سياسي يجب التخلص منه، ومن هذا المنطلق شرعت السلطات الفرنسية في تسليط عقوبات تأديبية ضد المحامين على اعتبار أنهم أعداء بما أنهم يشاركون موكليهم في أفكارهم الوطنية[2]، وفي هذا الإطار تم إصدار قرار في 8 أكتوبر 1958، تم بموجبه: "إدانة كل المخالفات القانونية المرتكبة من طرف المحامين والمتعلقة بتقديم الدعم المباشر والغير مباشر لجبهة التحرير الوطني"[3]، وبموجب هذا القرار تم اعتقال العديد من المحامين الفرنسيين الوافدين من باريس من بينهم: ألبير ساماجا *(Albert Smadja)*، جيزيل حليمي *(Giséle Halimi)* بيير براون *(Pierre Braun)*، دومينيك ستيفانا

[1]- [1]- Jacques Vergés : Op, Cit, P26.

[2]– سيلفي تينو: المرجع السابق، ص125.

[3]– سارج مورو: المصدر السابق، ص23.

(Dominique Stevana)، فسجن الأول في معتقل لودي والباقون بمركز الفرز بكازينو كورنيش.[1]

وفي اجتماع لمجلس الوزراء الفرنسي المنعقد يوم 5 أكتوبر 1960 برئاسة الجنرال شارل ديغول تم المصادقة على قرار ينص على الحد من حرية الدفاع عن المتهمين والموقوفين السياسيين بسبب حرب الجزائر[2]، واستنادا لهذا القرار تم اعتقال كل من: عبد الصمد بن عبد الله ومراد أو صديق وزج بهم في معسكر موريس الأوردوازي كما تم اعتقال المحامي ألبير شيانو *(Albert Schiano)* عضو في نقابة محامي مرسيليا في ديسمبر 1960 وحكم عليه بالسجن لمدة سبعة أشهر بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة[3]، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بهذا الحد من التجاوزات القانونية في حق المحامين بل عملت على طردهم ومنعهم من مزاولة مهنتهم لفترات متكررة، بحيث تم طرد المحامي جاك فرجيس من الجزائر بتاريخ 14 أوت 1959 بطريقة وحشية بعد كسر ذراعه وإجباره على الركوب[4] في السيارة ليتم نقله إلى المطار للرجوع إلى باريس[5] بسبب جمعه.

ملف عن المفقودين الجزائريين ونشره في مجلة الأزمنة الحديثة تحت إسم السجل الأخضر[6]، كما تم منعه من ممارسة مهنته لمدة سنة من طرف محكمة الاستئناف بباريس إبتداءا من 8 جانفي 1961 بالإضافة إلى تلقي المحامي موريس كوريجي نفس العقوبة

1- سيلفي تينو: المرجع السابق، ص243.

2- بعد قضية جونسون: جريدة المجاهد، ع79، 10 ديسمبر1960، ص06.

3- جاك فرجيس: جرائم...، المصدر السابق، ص227.

4- بيار فيدال ناكي: المرجع السابق، ص142.

5- Philippe Karim Felissei: Op, Cit, P53.

6- بيار فيدال ناكي: المرجع السابق، ص142.

من طرف المقيم العام روبير لاكوست[1]، كما تم منع المحامي ميشال زافريان هو الأخر من دخول الجزائر لمدة ثلاثة أشهر.[2]

المطلب الثاني: إستراتيجية التهديد

أدت الهيئة الدفاعية لمحامين جبهة التحرير الوطني دورا هاما في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني في الجزائر وفرنسا على حد سواء، خاصة بعد تنظيمها رسميا بتاريخ 19 أفريل 1959 من قبل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث كانت في البداية موضوع تهكم لصحافة اليمنية، لكن بعد استمرار نشاط هيئة المحامين في الدفاع عن المعتقلين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية أصبحت تشكل تهديدا على التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر من خلال كشفها للممارسات الاستعمارية لرأي العام العالمي[3]، مما أدى إلى تعرض العديد من المحامين إلى تهديدات بالقتل كالأستاذ جاك فرجيس، عبد الله بن عبد الصمد، موريس كوريجيه، ميشال بوفيار، ماري كلود ردزيوسكي، ميشال زافريان وأمقران ولد عودية بواسطة رسائل مكتوبة بحرف طباعي تتضمن كلمتين "إنك ستموت" في 13 ماي 1959.[4]

وبعد اغتيال المحامي أمقران ولد عودية تلقى المحامين مرة أخرى في 26 ماي 1959 رسائل مجهولة المصدر تحتوي على كلمتين مفادها "أنت أيضا"، وكانت هذه الرسائل مرقمة من 02 إلى 08، حيث تحمل الرسالة الموجهة لجاك فرجيس رقم 02.[5]

---

[1]– هنري كوبون: المصدر السابق، ص31.

[2]– سيلفي تينو: المرجع السابق، ص245.

[3]– جاك فرجيس: جرائم...، المرجع السابق، ص214،215.

[4]- Jacques Vergés : Op, Cit, P28.

[5]– جاك فرجيس: جرائم...، المرجع السابق، ص219.

بالإضافة إلى ذلك تلقى المحامي سارج مورو[1] مكالمة هاتفية في منتصف ليلة 25 ديسمبر 1960 من طرف شخص مجهول وجه له فيها تهديدا مباشرا، حيث يذكر في كتابه: "رن الهاتف: نطلب السيد مورو... كانت اللهجة باريسية خالصة... هنا اليد الحمراء... لقد سالت الدماء هذه الليلة في الجزائر وسيكون الدور المقبل لكم..."،[2] وكانت هذه الرسائل تهدف إلى ترهيب المحامين من أجل التخلي وتقديم تنازل عن القضايا التي يرافعون من أجلها لصالح جبهة التحرير الوطني.

وتلقت المحامية جيزيل ومحاميان من فرنسي الجزائر بيير بوبي وبيير غاريغيس *(Pierre Garrigues)* رسائل تهديد عبارة عن ورقة تبدو رسمية تحمل شعار منظمة "الجيش السري" أصدرت بموجبها محكمة هذه المنظمة قرارا يقتضي بإعدامهم فورا وبأي مكان، كما كانت جيزيل تتلقى رسائل بذيئة وتهديدات بواسطة مكالمات هاتفية بالليل والنهار من طرف مجهولين.[3]

---

[1]– سارج مورو: من مواليد سنة 1934، هو محامي و سياسي بلجيكي، ومسؤول عن تنسيقية محامي جبهة التحرير الوطني البلجيكيين. للمزيد ينظر: رشيد خطاب: أصدقاء الخاوة...، المرجع السابق، ص50.

[2]– سارج مورو: المصدر السابق، ص117.

[3]- Giséle Halimi : Avocate…, Op, Cit, P98.

المطلب الثالث: اغتيال المحامين

اعتبرت السلطات الاستعمارية محامين جبهة التحرير الوطني أعداء لأنّهم يقدمون الدعم لمناضلي جبهة التحرير الوطني، وعليه لا بد من القضاء عليهم[1]، وفي هذا الإطار نظمت عدة عمليات اغتيال استهدفت هؤلاء المحامين، كمحاولة تصفية جيزيل حليمي سنة 1957، حيث تذكر في مذكراتها أنها نجت من عملية اغتيال دبرت لها من طرف المظليين بفضل الأمين العام لمحافظة الشرطة بمدينة الجزائر بولت تيجن (*Paul Teigen*) هو صديق لعائلتها الذي بلغته معلومات عن تفاصيل مخطط إغتيالها ليصدر أمرا بترحيلها إلى فرنسا فورا[2]، وهذا ما أكده كذلك الجنرال بول أوساريس (*Paul Aussaresses*)[3]، في كتابه شهادتي حول التعذيب حيث ذكر فيه أنه قدمت له معلومات دقيقة حول جيزيل حليمي إلا أنه لم يتمكن من ترصدها لمغادرتها الجزائر.[4]

وتم التخطيط كذلك لاغتيال المحامي جاك فرجيس، حيث وضعت أمام باب منزله قنبلة إلا أنه نجا منها لتوخيه الحذر.[5]

وفي 02 جويلية 1960 نجا الأستاذ نيكول ران من عملية اغتيال نفذها شخصان مجهولان بعد إدانته للأساليب القمعية لشرطة في سطيف.[6]

---

[1]- Jacques Vergés : Op, C,it, P27.

[2]- Griséle Halimi :Avocate…, Op, Cit, p 107...109.

[3]– بول أوساريس: من مواليد نوفمبر 1918، وهو ضابط فرنسي شارك في حرب الهند الصينية، ثم أرسل إلى سكيكدة سنة 1955، وفي جانفي 1957 استدعى للخدمة ضمن فيلق المظليين، وهو الذي قتل العربي بن مهيدي وعلي بومنجل. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص52.

[4]– الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر (1957–1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008، ص147.

[5]- Jacques Vergés : Op,Cit,P113.

[6]– جاك فرجيس: جرائم...، المرجع السابق، ص227.

وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات لاغتيال المحامين استطاع النظام الاستعماري تنفيذ عدة عمليات اغتيال ناجحة ضد محامين آخرين كالمحامي علي بومنجل[1] الذي أعتقل بتاريخ 09 فيفري 1957 من طرف فرقة المظليين[2]، بتهمة تمويل عملية اغتيال ثلاثة فرنسيين في جنوب باريس واعتباره مسؤولا عن تنظيم الاتصالات الخارجية لجبهة التحرير الوطني في منطقة الجزائر المستقلة.[3]

وبقي بومنجل رهن الاعتقال لمدة 43 يوما تعرض فيها لأشد أنواع التعذيب[4]، إلى أن اغتيل يوم 23 مارس 1957، حيث ألقي به من الطابق السادس للمبنى الذي كان محتجزا فيه بشارع كليمانصو بالأبيار في مدينة الجزائر.[5]

وعقب اغتياله قامت جبهة التحرير الوطني بجملة دعائية حققت صدى كبير في الأوساط الجزائرية والفرنسية[6]، على إثرها وجه أستاذ الحقوق بجامعة باريس "روني كابيتن" رسالة إلى وزير التربية الوطنية في فرنسا يحتج فيها عن ممارسة التعذيب في الجزائر متأثرا باغتيال زميله علي بومنجل، وتعبيرا عن استنكاره لحادثة الاغتيال قرر مقاطعة الجامعة والتوقف عن إلقاء محاضراته بكلية الحقوق بفرنسا التي كان يشتغل بها لمدة غير محددة[7].

1- علي بومنجل: من مواليد سنة 1919 بغليزان، وهو مناضل مثقف تحصل على شهادة الليسانس سنة 1943 وعمل محاميا وانخرط في أحباب البيان والحرية ثم انضم لجبهة التحرير الوطني وعينته مستشارا في لجنة التنسيق والتنفيذ. للمزيد ينظر: عبد الله مقلاتي: قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص183.

2- Malika Rahal :Ali Boumendjel une affaire Française ,une histoire algérienne, éditions la découverte ,Paris,2022,P211.

3- الجنرال أوساريس: المصدر السابق، ص137، 138.

4- Malika Rahal : Op, Cit, p217.

5- الجنرال أوساريس: المصدر السابق، ص139.

6- رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص171.

7- أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، د.ت.ن، ص23.

واستمرت مصالح الأمن الفرنسية في استهداف محامو جبهة التحرير الوطني، حيث اغتيل المحامي أمقران ولد عودية من نقابة المحاماة بباريس والذي دافع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1954[1]، يوم 21 ماي 1959 من طرف الأجهزة الخاصة الفرنسية التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء،[2] إذ كشف العقيد ريمون منظم عملية تصفيته في كتابه الصادر سنة 1994 تحت عنوان "حرب جبهة التحرير الوطني في فرنسا" عن تفاصيل عملية الإغتيال التي نفذت بإطلاق النار على المحامي أمقران أثناء مغادرته لمكتبه.[3]

واغتيل محاميان من فرنسي الجزائر عرف عنهما تنديدهما الدائم بالتعذيب ودعوتهما إلى التفاوض من طرف منظمة الجيش السري[4] وهما بيير بوبي *(Pierre Popie)* وهو مسيحي تقدمي[5]، اغتيل يوم 25 جانفي 1961 بمكتبه طعنا بخنجر بشارع لابروفوار *(l'Abreuvoir)* بمدينة الجزائر[6]، أما المحامي بيير غاريغيس اغتيل بتاريخ 01 مارس 1962 في نفس المكان وبنفس الطريقة.[7]

1– عمار بن تومي: الدفاع...، المصدر السابق، ص121.

2- Jacques Vergés : Op, Cit, P27.

3– جاك فرجيس: جرائم...، المرجع السابق، ص216...218.

4– منظمة الجيش السري: هي تنظيم غير شرعي يتألف من عسكريين أنصار الجزائر الفرنسية ومن غلاة المعمرين تأسست في أفريل 1961 بمدريد – إسبانيا–، نفذت عدة عمليات اغتيال ضد الجزائر والفرنسيين مثل اغتيال رئيس بلدية ايفيان كامي بلان Camille Blane من أجل إفشال مفاوضات إيفيان. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص352.

5- Giséle Halimi : Avocate…, Op, Cit, P98.

6– رشيد خطاب: الخاوة والرفاق قاموس بيوغرافي للجزائر بين ذوي الأصل الأوروبي واليهودي والحرب التحريرية الجزائرية (1954–1962)، تر: محمد رضا بوخالفة ونسرين لولي، دار خطاب، 2013، ص86.

7- Giséle Halimi : Avocate…, Op, Cit, p98.

الخاتمة

في ختام بحثنا العلمي "**دور المحامين فرنسيين المناهضين للاستعمار في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني**" توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة في النقاط التالية:

– طيلة فترة الاحتلال الفرنسي خضع الشعب الجزائري لمنظومة قانونية استثنائية جائرة، جردته من أدنى حقوقه وكرست سياسة القمع الممنهج.

– تعتبر المنظمة الخاصة نواة العمل المسلح المنظم ضد الاستعمار الفرنسي، ممهدة الطريق لاندلاع الثورة التحريرية.

– ساهمت أزمة الانقسام داخل الحركة انتصار الحريات الديمقراطية في تسريع من وتيرة الانتقال إلى العمل الثوري.

– سبق اندلاع الثورة الجزائرية سلسلة من الاجتماعات التي عقدها قدماء المنظمة الخاصة في سرية تامة بهدف الإعداد لثورة شاملة ورسمت معالم الكفاح الثوري حيث جرى خلالها تحديد الأهداف وتوزيع المهام.

– قوبلت الثورة التحريرية في البداية بمعارضة أغلبية التيارات السياسية الوطنية الجزائرية آنذاك.

– لم تكن الحكومة الفرنسية تتوقع اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر1954، إذ باغتها العمل المسلح المفاجئ، فرأت في البداية أنه مجرد اضطرابات معزولة أو عمليات محركة من الخارج، مما يثبت عجزها عن استيعاب جذور العمل الثوري الذي يعتبر رد فعل على التواجد الاستعماري.

– ساهمت نشأة جاك فرجيس في مستعمرة ومعاناة عائلته من التمييز بسبب زواج مختلط ونفيها القسري في تشكيل وعيه المبكر بطبيعة النظام الاستعماري، كما عزز هذا الوعي

توجهه الفكري اليساري والتزامه بقضايا الشعوب المضطهدة، مما جعله يختار أن يكون في صفوف المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، مسخرا قلمه ومرافعاته في المحاكم الفرنسية منبرا في مواجهة آليات القمع الاستعماري.

– من أبرز القضايا التي تولى الدفاع عنها فرجيس، قضية المناضلة جميلة بوحيرد التي وجهت إليها تهم بتنفيذ عدة عمليات فدائية ضد مصالح الاستعمار الفرنسي، وقد أصدر في حقها حكم بالإعدام ليسخر محامي جاك فرجيس كل إمكانياته القانونية والإعلامية لتحويل محاكمتها إلى منبر فضح فيه ممارسات الاستعمار وندد بشدة التعذيب الذي تعرضت له موكلته، مما ساهم في تحويل قضيتها إلى قضية رأي عام دولي، ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التراجع عن تنفيذ حكم الإعدام.

– كانت المحامية الفرنسية جيزيل حليمي شاهدة منذ طفولتها في تونس على قسوة وهمجية النظام الاستعماري وبطشه، ما ترك في نفسها رفضا مبكرا للظلم ومناهضة الاستعمار، وقد عمقت دراستها للحقوق في فرنسا هذا الوعي، حيث تلقت هناك مبادئ الثورة الفرنسية القائمة على الإخاء والحرية والمساواة، لكنها سرعان ما أدركت التناقض الصارخ بين هذه القيم المثالية والممارسات الاستعمارية في المستعمرات، هذا الوعي المتنامي دفعها إلى الاصطفاف إلى جانب جبهة التحرير الوطني، معتبرة الدفاع عن مناضليها في المحاكم الفرنسية الاستعمارية امتدادا لنضالها من أجل العدالة والكرامة الإنسانية.

– تولت المحامية جيزيل حليمي الدفاع عن عدة قضايا تخص مناضلي جبهة التحرير الوطني وأهمها قضية جميلة بوباشا التي تعرضت لأبشع أساليب التعذيب.

– اعتمدت إستراتيجية دفاع جيزيل حليمي عن المناضلة جميلة بوباشا على المماطلة أثناء جلسات المحاكمة لكسب وقت كما ارتكزت على إيصال قضية جميلة بوباشا لرأي العام

الفرنسي دولي لكسب تعاطف وتأييد من أجل إنقاذ موكلتها من الإعدام وقد نجحت في ذلك.

– أدى الفيلسوف المناهض للاستعمار فرانسيس جونسون وشبكته دورا محوريا في دعم الثورة الجزائرية، حيث شكلت امتدادا حيويا للنشاط الثوري خارج الحدود، وقد تجلى دورها أساسا في جمع ونقل الأموال لفائدة جبهة التحرير الوطني.

– مثل أعضاء شبكة جونسون أمام المحكمة الفرنسية بتهمة الخيانة لدعم الثورة الجزائرية، غير أن محاكمتهم تحولت إلى منبر لمناهضة الاستعمار الفرنسي، حيث دافع عنهم نخبة من المحامين الفرنسيين المناهضين للاستعمار، الذين رفضوا الصمت أمام الظلم واغتنموا فرصة المحاكمة لكشف تناقضات الجمهورية الفرنسية التي تدعي احترام حريات وحق الشعوب في تقرير المصير، مؤكدين على شرعية كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال.

– واجه المحامون الفرنسيون المناهضون للاستعمار الفرنسي الذين تطوعوا للدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني سلسلة من المضايقات والعراقيل الإدارية الممنهجة من قبل السلطات الاستعمارية، فقد سعت بشتى الوسائل إلى إجهاض دورهم القانوني من خلال رفض منحهم تراخيص لمقابلة موكليهم وتقييد مدة إقامتهم في الجزائر بشكل تعسفي ...إلخ.

– تعرض المحامون الفرنسيون المناهضون للاستعمار الذين تولوا الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني إلى تهديدات مباشرة بهدف ثنيهم عن مواصلة الدفاع، بل وصل الأمر إلى ممارسات ترهيبية شملت مراقبتهم وتضييقات أمنية واعتقالات تعسفية طالت بعضهم.

– استهدفت المصالح الأمنية الخاصة التابعة للسلطات الفرنسية المحامين الذين دعموا حق الشعب الجزائري في الاستقلال حيث تعرض عدد منهم لمحاولات اغتيال ممنهجة، بينما لقي آخرون حتفهم نتيجة عمليات اغتيال مدبرة، هذا التصعيد الدموي كشف الوجه القمعي للنظام الاستعماري، الذي استهدف مواطنيه الذين تجرؤوا على مساندة قضية عادلة.

– رغم ما تعرض له المحامون الفرنسيون المناهضون للاستعمار الفرنسي من مضايقات واعتداءات واغتيالات مدبرة إلا أنهم لم يتراجعوا عن التزامهم الأخلاقي والمهني في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ومؤمنين بعدالة القضية الجزائرية وموقنين بأن الوقوف في وجه الظلم الاستعماري هو واجب.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): صورة المحامي الفرنسي جاك فرجيس[1]



[1]– الجزائر تحتفي بالذكرى التاسعة لرحيل صديق الثورة المحامي جاك منصور فرجيس، جريدة الجمهورية، 15 أوت 2022. https://eljoumhouria.dz/article/4869 – تم الإطلاع على المقال بتاريخ 22 ماي 2025.

الملحق رقم (2): صورة المناضلة جميلة بوحيرد[1]



[1]– نجود قلوجي: عرائس بربروس مجاهدات على قيد الحياة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2014، ص 422.

الملحق رقم (3): التقرير الطبي لجانين بلخوجة يوضح حالة جميلة بوحيرد بعد التعذيب[1]

التقرير الطبي

لقد قمت(١) بفحص جميلة بو حيرد في السجن المدني في مدينة الجزائر ابان رفع نظام السرية عنها (أوائل ايار سنة ١٩٥٧) (٢)

فقد تحققت من :

١ – وجود جرح فوق الثدي الايسر بيضاوي الشكل غير منتظم الاطراف طوله أربعة أو خمسة سنتيمترات وعرضه ثلاثة تقريباً ، ينزف منه قيح ضارب الى البياض

(١) هذا هونص التقرير الذي كتبته السيدة جانين بلخوجه ، الدكتورة في الطب من جامعة الجزائر ، حول ما شهدته على جسد جميلة بوحيرد ، وقد كانت معتقلة معها .

(٢) في ١٦ ايار (مايو) بالضبط . (المؤلف)

ناشيء عن التهاب كما يظهر .

٢ – وجود جرح أصغر من الأول عند وسط نتوء عظم الكتف اليسرى ، وهذا الجرح على وشك الالتئام ولا تزال أطرافه تحمل آثاراً لهذا الالتئام .

٣ – وجود عجز وظيفي في الذراع اليسرى ، وهي مطوية متصلبة :

– كانت حركة مفصل الكتف مقتصرة على ٣٠ درجة تقريباً سواء أكان ذلك في رفع الذراع أو في تحريكها الى الامام أو الى الوراء .

– اما مفصل الذراع فكان متصلباً في زاوية قائمة فلا تتحرك اليد الا لأربع أو خمس درجات .

٤ – وجود اختلال في الجهاز الدموي للذراع كلها وخاصة عند الكف ، حيث كانت الحرارة مرتفعة واللون مزرورقاً يميل الى البنفسجي .

٥ – وجود ارتجاف في اليد اثناء محاولات تحريكها.

٦ – وجود نقاط سمراوية حول الدائرتين المحيطتين بحلمتي الثدي ، يبدو انها تعود الى حروق .

٧ – وجود علامات سمراوية ، مستطيلة طولها أربعة أو خمسة سنتيمترات وعرضها سنتيمتر واحد ، تقع على الورك الأيمن وعلى الجهة الخارجية للفخذ الايمن ، يمكن ارجاعها الى السبب نفسه :

٨ – وجود بقعة صغيرة ضاربة الى البياض ومتحجرة تقع على الوجه الداخلي من الشفرة اليسرى الصغرى من العضو التناسلي . .

* * *

ان هذه التحقيقات تستدعي بعض الملاحظات :

١ – ان منظر وموقع الجرحين الصدريين اليساريين يحملان على الاعتقاد بانهما ناشئان عن دخول وخروج رصاصة ما .

٢ – يحتمل ان يكون هنالك كسر في عظم الكتف ، فيجب التأكد من ذلك بواسطة التصوير بالأشعة .

٣ – يبدو ان الجرح الذي فوق الثدي قد أدى الى مضاعفات ثانوية ، اذ أنه لا يوجد فيه علامات التئام ، فهو

٤ – ان عجز الذراع اليسرى الوظيفي والاختلال في جهازها الدموي يعودان ، على ما يظهر ، الى تهيج عصبي – شرياني حيث مرت الرصاصة . ان تحسنها مرجح ، ولكن وضع بيان عصبي – عضوي يبدو نافعاً .

* * *

لقد اخبرتني جميلة بو حيرد بانها أصيبت برصاصة عندما القي القبض عليها مما يطابق التحقيقات التي قمت بها كل المطابقة .

وقد أكدت لي انها كذلك ضربت وأحرقت بواسطة الكهرباء عند الجرح الصدري الامامي وعند النهدين الايمن والجهة الخارجية من الفخذ الايمن وفي العضو التناسلي .

ان مظهر مختلف الجراح التي فحصتها يدعو الى اعارة الاسباب التي ذكرتها المريضة انتباهاً كبيراً .

وقد صرحت لي جميلة بو حيرد انها كانت في فترة الحيض عندما انزلت بها ضروب التعذيب في تاريخ ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ . وانها أصيبت بنزيف شديد تبعه انقطاع الحيض وظهور افرازات نتنة طوال خمسةعشريوماً.

[1]– جورج آرنو وجاك فرجيس: دفاعا عن جميلة ... بطلة العرب في الجزائر، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص 89...93.

وقد بدا لي ان حالة جميلة بو حيرد العامة سيئـــــة ، وتلاميح وجهها ذابلة ، وجسمها ضعيف .

ان عجز الذراع اليسرى سوف يظل كاملا مدة شهرين تقريباً ، هذا اذا لم تحدث مضاعفات .

ويحتمل ان يحصل فيما بعد عجز « جنسي » دائم .

هذا تقرير طبي أعطيته الى جميلة بو حيرد ووكلائها ليستعان به عند الحاجة .

جانين بلخوجه

دكتورة في الطب

الملحق رقم (4): رسالة الجنرال ديغول التي أرسلها إلى جورج آرنو وجاك فرجيس ردا على كتاب دفاعا عن جميلة بوحيرد[1]

رسالة إلى السيدين جورج أرنو وجاك فيرجس، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1957.

«أيها السيدان»

أتوجه لكما بالقول أني قرأت باهتمام وليس دون تأثر، كتابكما الصغير» من أجل جميلة بوحيرد»

إنني أعلم ـ هل أقول «بالتحرية»؟ ـ أن كل مأساة فرنسية هي عالم من المآسي البشرية. وغير مفيد إحفاؤها أو تشويهها، في هذه النظرة على الأقل، لا يمكن لصراحتكما البليغة أن تدع أحداً دون مبالاة.

تفضلا أيها السيدان، بقبول مشاعري الفضلى والمميزة جداً.

شارل ديغول

لك مني، أيها السيد فيرجس، ذكرى وفية

[1]– جاك فرجيس: جرائم دولة الكوميديا القضائية، تر: حسين حيدر، دار عويدات للنشر، بيروت، 2004، ص 213.

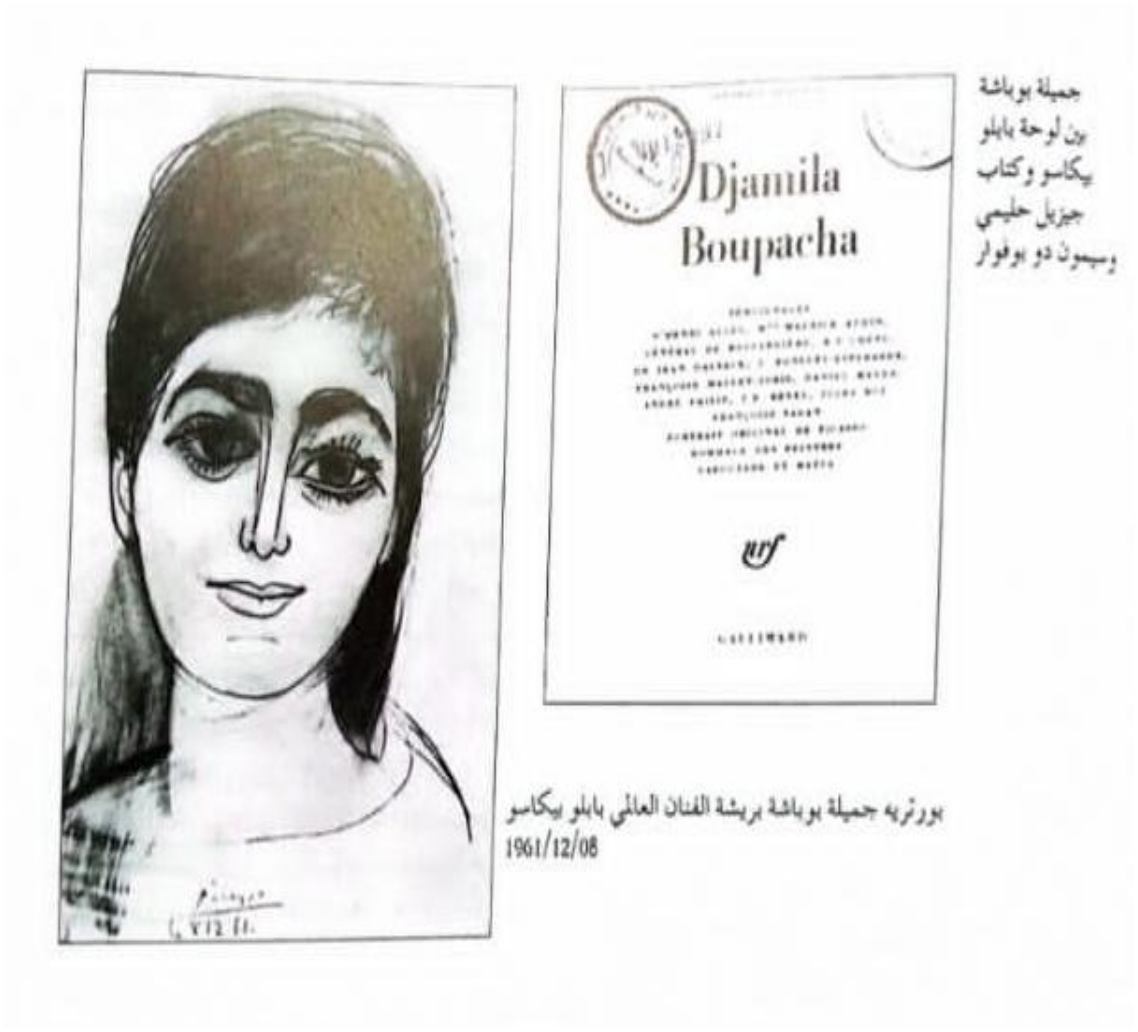
الملحق رقم (5): صورة المحامية الفرنسية جيزيل حليمي[1]



جيزيل حليمي محامية جميلة بوباشة

[1]– نجود قلوجي: عرائس بربروس مجاهدات على قيد الحياة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، ص 221.

الملحق رقم (6): صورة الغلاف لكتاب سيمون دي بوفوار وجيزيل حليمي[1]



[1]– نجود قلوجي: عرائس بربروس مجاهدات على قيد الحياة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2014، ص 193.

الملحق رقم (7): أسماء المتهمين الفرنسيين الذين امتثلوا أمام المحكمة في قضية شبكة جونسون[1]

من الفرنسيين:

1- فرانس بينار France Binard
2- إيلان كوينا Hélene Cuénat
3- جيرار ميير Gerard Meïer
4- جاكلين كاري Jacquesline Carré
5- جانين كاهن Janine Cahen
6- جون كلود بوبار Jean Claude Paupert
8.7- جاك والين شاربي Jacques et Aline Charby
9- بول كروشي Paul Crauchet
10- أندري طورونت Andre Thorent
11- جورج بارجي Georges Berger
12- ميشلين بوتو Micheline Pouteau
14.13- جاك وايفون ريسبال Jacques et Yvonne Rispal
16.15- جاك و ليزترسونة Jacques et Lise Trebouta
17- أوديت هوتيلي Odette Huttelier
18- دونيز بارة Denise Barrat [2]

[1]– ميلود بركوكي: الشبكات الفرنسية المساندة لجبهة التحرير الوطني: شبكة فرنسيس جونسن نموذجا (1957–1962)، إشراف: مليكة القرصو، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2012/2011، ص 63.

الملحق رقم (8): أسماء الموقعين على بيان 121 مثقف[1]



وثائق جديدة تنشر لأول مرة في الجزائر عن محاكمة شبكة ف. جانسون..

وإليكم أسماء الشخصيات الموقعة على بيان 121 وقد صدر البيان في باريس ولم ينشر في الجزائر بنص فرنسي كما أنه لم يترجم إلى العربية:

آرثور أداموف Arthur Adamov	جاك لوران بوست Jaques-Laurent Bost
روبير أنتيلم Robert Antelme	بيير بوليز Pierre Boulez
ميشال آرنود Michel Arnaud	فانسان بونور Vincent Bounoure
جورج أوكلير George Auclair	أندري بروتون André Breton
جان باي Jean Baby	ميشال بوتور Michel Butor
هيلين بالفيت Helène Balfet	غي كابانيل Guy Cabanel
مارك باربو Marc Barbut	فرانسوا شاتلي François Chatelet
روبير بارات Robert Barrât	سيمون كولينيت Simone Collinet
سيمون دوبوفوار Simone de Beauvoir	جورج كوندامياس Georges Condaminas
جان-لويس بيدوان Jean-Louis Bédouin	ميشيل كروزيت Michel Crouzet
مارك بيغبايدر Marc Begbeider	ألان كوني Alain Cuny
روبير بن عيون Robert Benayoun	جان كزار نيكي Jan Czarnecki
ايفرس بيرجي Yvers Berger	د. جان دالزاس Dr. Jean Dalsace
موريس بلانشوت Maurice Blanchot	هوبير داميش Hubert Damisch
روجي بلان Roger Blin	أدريان داكس Adrien Dax
د. بلوش لاروك Dr. Bloch Laroque	جان دلما Jean Delmas
أرسين بونافوس-مورا Arsene Bonnafous-Murat	دانيال دلورم Danièle Delorme
جينيفياف بونفوا Geneviève Bonnefois	سولانج ديون Solange Deyon
ريمون بورد Raymond Bord	جاك دنيول Jacques Doniol
جان لويس بوري - Jean-Louis Bory	فالكروز VALCROZE

[1]– سعدي بزيان: فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر 1954، ط1، دار نسيبان، الجزائر، 2016، ص 65...68.

فرنسيون أحرار في ثورة نوفمبر 1954

بيرنارد دور Bernard Dor

جان دوواسوت Jean Douassot

سيمون دريفوس Simon Dreyfus

روني دمون René Dumon

مارغاريت دوراس Marguerite Duras

فرانسواز دوبون Françoise d'Eaubonne

إيف إيلويت Yves Elleouet

دومينيك إيلوارد Dominique Éluard

إسكارو Escaro

شارل إيتيان Charles Estienne

جان–لويس فور Jean –Louis Faure

جان–بول فور Jean –Paul Faure

دومينيك فرناندیز Dominique Fernandez

جان فيري Jean Ferry

لويس–روني دي فوري Louis-René des Forêts

د. ثيودور فرانكل Dr. Théodore Fraenkel

برنارد فرانك Bernard Franck

أندري فرينو André Frènaud

جاك جرنيت Jacques Gernet

لويس جرنيت Louis Gernet

إدوارد غليسانت Édouard Glissant

جورج غولدفاين George Goldfayn

كريستيان غروميون Christiane Gremillon

آن غيران Anne Guerin

دانيال غيران Daniel Guerin

جاك هاوليت Jaques Howlett

إدوارد جاغي Édouard Jaguer

بيير جاون Pierre Jaouen

جيرارد جارلوت Gérard Jarlot

روبير جولان Robert Jaulin

ألان جوبيرت Alain Joubert

بيير كاست Pierre Kast

هنري كريعة Henri Kréa

سارج لافوري Serge Laforie

روبير لاغارد Robert Lagarde

مونيك لانج Monique Lange

كلود لانزمان Claude Lanzmann

روبير لابوجاد Robert Lapoujade

هنري لوفافر Henri Lefebvre

جيرارد لوغران Gérard Legrand

روني ليبوفيتز René Leibowitz

ميشال ليريس Michel Leiris

بول ليفي Paul Lévy

جيروم ليندون Jérôme Lindon

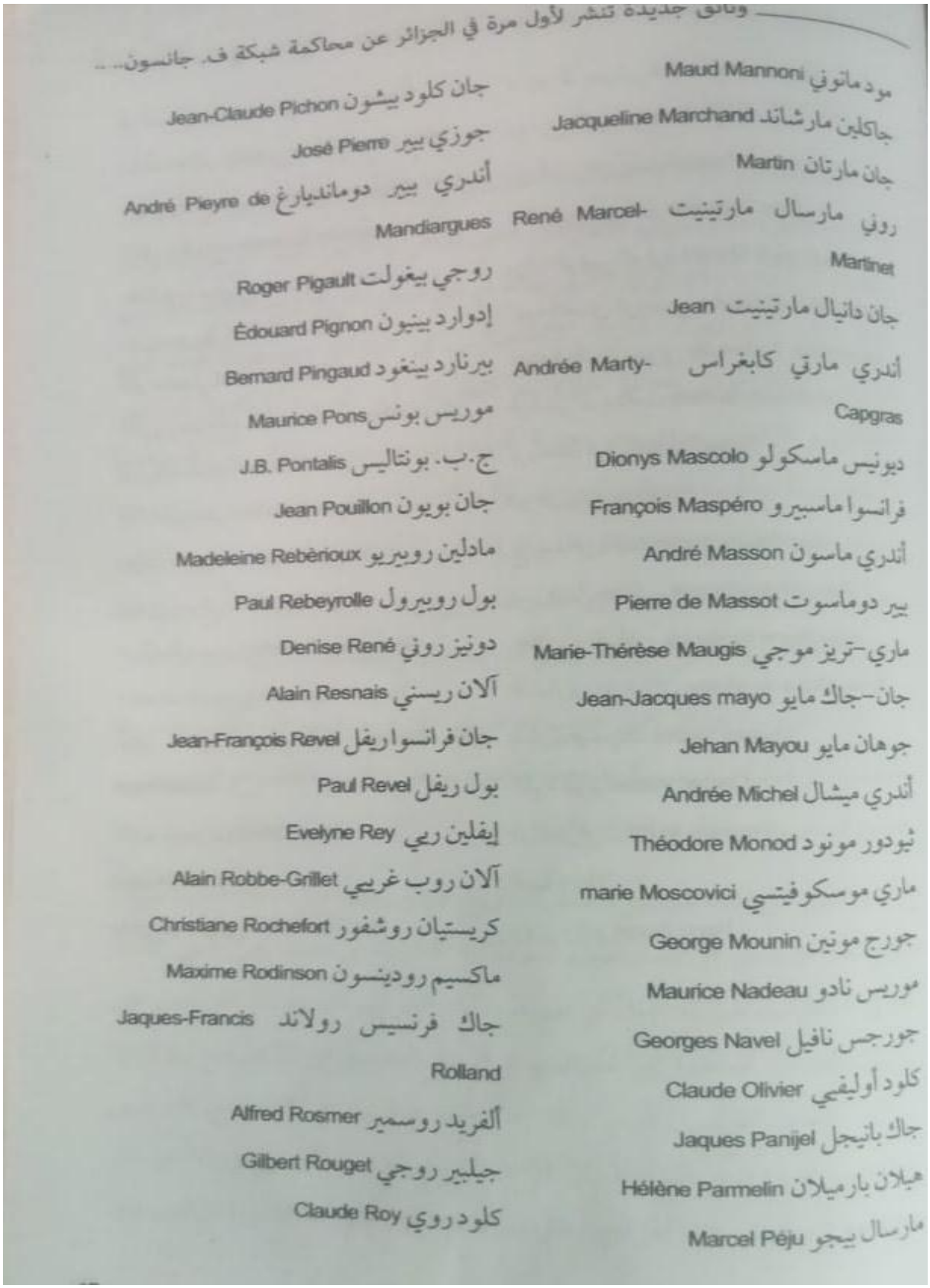
إريك لوسفيلد Éric Losfeld

روبير لوزون Robert Louzon

أوليفيي دو ماينيي Olivier de Magny.

فلورانس مالرو Florence Malraux

أندري ماندوز André Mandouze



وثائق جديدة تنشر لأول مرة في الجزائر عن محاكمة شبكة فك جانسون...

مود ماتوني Maud Mannoni

جاكلين مارشاند Jacqueline Marchand

جان مارتان Martin

روني مارسال مارتينيت René Marcel-Martinet

جان دانيال مارتينيت Jean

أندري مارتي كابغراس Andrée Marty-Capgras

ديونيس ماسكولو Dionys Mascolo

فرانسوا ماسبيرو François Maspéro

أندري ماسون André Masson

بيير دوماسوت Pierre de Massot

ماري-تريز موجي Marie-Thérèse Maugis

جان-جاك مايو Jean-Jacques mayo

جوهان مايو Jehan Mayou

أندري ميشال Andrée Michel

ثيودور مونود Théodore Monod

ماري موسكوفيتسي marie Moscovici

جورج مونين George Mounin

موريس نادو Maurice Nadeau

جورجس نافيل Georges Navel

كلود أوليفي Claude Olivier

جاك بانيجل Jaques Panijel

هيلان بارميلان Hélène Parmelin

مارسال بيجو Marcel Péju

جان كلود بيشون Jean-Claude Pichon

جوزي بيير José Pierre

أندري بيير دومانديارغ André Pieyre de Mandiargues

روجي بيغولت Roger Pigault

إدوارد بينيون Édouard Pignon

بيرنارد بينغود Bernard Pingaud

موريس بونس Maurice Pons

ج.ب. بونتاليس J.B. Pontalis

جان بويون Jean Pouillon

مادلين روبيريو Madeleine Rebérioux

بول روبيرول Paul Rebeyrolle

دونيز روني Denise René

آلان ريسني Alain Resnais

جان فرانسوا ريفل Jean-François Revel

بول ريفل Paul Revel

إيفلين ريي Evelyne Rey

آلان روب غرييه Alain Robbe-Grillet

كريستيان روشفور Christiane Rochefort

ماكسيم رودينسون Maxime Rodinson

جاك فرنسيس رولاند Jaques-Francis Rolland

ألفريد روسمير Alfred Rosmer

جيلبير روجي Gilbert Rouget

كلود روي Claude Roy

فرنسيون أحرار في ثورة نوفمبر 1954

فرانسواز ساغان Françoise Sagan

مارك سان-سانص Marc Saint-Saëns

جان جاك سلمون Jean-Jacques Salimon

ناتالي ساروت Nathalie Sarraute

جان بول سارتر Jean-Paul Sartre

روني سوريل Renée Saurel

كلود سوتي Claude Sautet

كاترين سوفاج Catherine Sauvage

لوسيان شيلير Lucien Scheller

جان شوستير Jean Schuster

روبير سيبيون Robert Scipion

لويس سيغوان Louis Seguin

جينيفياف سيرو Geneviève Serreau

سيمون سينيوري Simone Signoret

جان كلود سيلبيرمان Jean Claude Silbermann

كلود سيمون Claude Simon

سين Sine

روني دو سوليي René de Solier

د. دو لا سوشر D. de la Soucherie

روجي تايور Roger Tailleur

لورانت تيرزييف Laurent Terzieff

جان تيير سولان Jean Thiercelin

بول-لويس ثيرارد Paul-Louis Thirard

تيم، أندري تورنيس Tim, Andrée Tournès

جينوفياف تريموي Geneviève Tremouille

فرانسوا تروفانت Francois Truffant

تريستان تزارا Tristan Tzara

فيركورس Vercors

ج.ب.فيرنان Jean-Pierre Vernant.

بيير فيدال-ناكي Pierre Vidal-Naquet.

جان بيير فيلفور Jean-Pierre Vielfaure

آن ماري دو فيلان Anne-Marie de Vilaine

شارل فيلدراك Charles Vildrac

كلود فيزو Claude Viseux

فرانسوا وال François Wahl

ايب Yhpe

روني زازو René Zazzo

الملحق رقم (9): رسالة وجهها الفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر إلى هيئة المحكمة في قضية جونسون[1]

60. 10. 03

رسالة خالدة

طلب الفيلسوف والمفكر الفرنسي المعروف جان بول سارتر ان يمثل بشهادته في قضية جونسون ، فوجه الى المحكمة بالرسالة التالية ، لانه كان انذاك بالبرازيل ، في امريكا اجنوبية :

« نظرا لاستحالة حضوري الى المحكمة العسكرية ـ وهذا ما آسف له تاسفا عميقا ـ فاني اريد ان اشرح موقفي شرحا مفصلا حول موضوع البرقية السابقة التي اكدت فيها تضامني المطلق مع المتهمين ، لانه لا يكفي ان اؤكد تضامني مع المتهمين ، ولكن يجب ايضا ان اشرح لهذا التضامن مفهوم .

لا اعتقد اني التقيت ابدا بمثلين غيرنا (1) ولكنني اعرف جيدا من فرانسيس جونسون الظروف التي كانت تعمل فيها شبكة جونسون المقدمة الى المحاكمة اليوم ، ان جونسون كان من بين الذين صفوا معي حلوبلاد ، ولئن كنا لا نتفق دائما في الرأي ـ وهو مرطبيعي ـ فان نظرتنا الى المشكل الجزائري جمعت بيننا ، وقد تبنيت يوما بعد يوم مجهوداته التي كانت هي مجهودات اليسار الفرنسي لايجاد حل لهذا المشكل بالوسائل الشرعية ، ولم يعزم جونسون على الالتجاء الى العمل السري لتقديم مساعدة ملموسة للشعب الجزائري الكفاح من اجل استقلاله ، الا بعد ان فشلت مجهوداته ، واتضح عجز اليسار الفرنسي .

لكن يحسن ان نوضح هنا نقطة هامة : فليست المبادئ السياسية والعزم على مقاومة الظلم ايسا كان ، هي التي حملت على جونسون التضامن العمل مع المكافحين الجزائريين ، بل ان هذا الموقف نتائج عن تحليل دقيق للوضعية بفرنسا نفسها .

فاستقلال الجزائر لصبح عبرا وهما سيتحقق استقلال الجزائر في ظروف عام او خمسة اعوام ، بالاتفاق مع فرنسا او ضدها ، بعد الاستفتاء او بواسطة تدويل الحرب ، ليست الدي ولكن الاستقلال حاصل ، والمشكل الذي يطول نفسه الذي حمله الى الحكم انصار الجزائر الفرنسية يجد اليوم نفسه



مضطرا الى ان يعترف : « بهما الجزائريون ان الجزائر لكم .

اكرر اذن ان هذا الاستقلال مؤكد **لكن غير المؤكد هو مستقبل الديموقراطية في فرنسا** ، لان حرب الجزائر تشرف المعمرين هذا البلد ان تضاعل القربات تدريجيا ، وانعدام الحرية السياسية ، وتعميم التعذيب وتمرد السلطة العسكرية باستمرار ضد السلطة المدنية ، كل ذلك يدفع بفرنسا الى ان تصبح ، ليست بعيدة ، بلدا فاشيستيا .

ان اليسار الفرنسي عاجز امام هذا التطور ، وسيبقى عاجزا ان لم يقبل بتوحيد جهوده مع القوى الوحيدة التي تكافح اليوم حقا ضد العدو المشترك للحريات الجزائرية والحريات الفرنسية ، هذه القوة هي جبهة التحرير الوطني .

هذه هي النتيجة التي استخلصها فرانسيس جونسون ، نفس النتيجة التي انتهيت اليها بنفسي ، واضيف انني استطيع ان اقول ان الفرنسيين الذين قرروا ان يعملوا بمقتضى هذه الحقيقة يتزايد عددهم من يوم لاخر ، وخصوصا في اوساط الشباب .

ان نظرة الانسان الى الاشياء تكون نظرة خبير عندما ينعدل بالرأي العام الخارجي ، كما افعل الان في امريكا اللاتينية . ان الذين تتهمهم الصحافة اليمينية الفرنسية باطيانة وبتبرعد بعض اليساريين في الدفاع عنهم كما يجب ، يعتبرون في الخارج هم امل فرنسا في الغد ، وشرفها اليوم انه لا يمر يوم دون ان توجه الى الاستاذة عنهم وعن اعمالهم وعن مشاعرهم ، ان الصحافة هنا مستعدة لان تفتح لهم اعمدتها ، وممثلوا حركة « المقاومة الجديدة » (منظمة الفارين من الجندية احتجاجا على حرب الجزائر) يستدعون الى المؤتمرات ، كما ان البيان حول حق الشباب الفرنسي في رفض التجند بحرب الجزائر ، الذي وقعه مئة توقيعي الى جنب 120 من الاساتذة الجامعيين والكتاب والمثقفين والصحافيين ـ هذا البيان حياه الرأي العام هنا واعتبره ايدانا يبعطله الدكتاتور الفرنسي .

ان المهم في رايي حين ان نفهموا نضالين ، ارجو ان تعتبروني من هذا عرضيا مما ، لانه من الصعب ترمثل

---

(1) حين اتحدى التهمات في هذه القضية ، وكان قد عمل مع جونسون مباشرة .

البقية على الصفحة 10

10 بقية صفحة 5

هذه التهمة ان يتعلق الانسان الى غور الاشياء .

ان الفرنسيين الذين يحيون جبهة التحرير الوطني ليسوا في الواقع مدفوعين الى هذا التاييد بمشاعر العطف على شعب مضطهد ، كما انهم لا يخدمون قضية اجنبية ، ولكنهم يخدمون لصالحهم ، لصالح حريتهم ومستقبلهم ، انهم يعملون من اجل القرار ديموقراطية حقيقية في فرنسا وهم من ناحية اخرى ليسوا بمعزل عن شعبهم ، بل هم يتمتعون بتاييد يتسع نطاقه من يوم لاخر ، ويعطف فعال متزايد ، لقد كانوا هم طليعة حركة قد ترمى الى بعث اليسار الفرنسي واخراجه من الهوة التي ترمى فيها من جراء حذر وتخوف بغيض .

ان هذه الطليعة تكون بعملها هذا قد اعدت احسن اعداد لنزاع القوة الذي مع الجيش ، هذا النزاع الذي تاجل منذ عام 1958

من البديهي انه من العسب على ان اتصور من هذا المكان البعيد الاسئلة التي كانت ستوجهها الى المحكمة العسكرية لو سمحت امامها ، ومع ذلك فالمفترض انها كانت ستسالني عن موضوع التصريح الذي ادليت به لفرانسيس جونسون لينشر في مذكرته السرية ، الحقيقة من ابعل ، وساجيب عن ذلك من غير مواربة ولا تردد : ليست الاكبر بالضبط التاريخ الذي ادليت فيه بهذا التصريح ولا عبارته ، لكن تستطيعون ان تجدوا ذلك بسهولة ان كان التصريح ضمن الملف .

الا ان الذي اعرفه هو ان جونسون اتصل بي بوصفه منسقا ، لشبكة التاييد للجبهة ، ولهذه الشبكة السرية التي كانت هي لسان حال الشبكة ، واني استيقنته وانا على بينة من الامر ، ثم اجتمعت به بعد ذلك مرارين او ثلاث مرات ، ولم يضف على ما كان يقوم به من عمل ، وكنت اويده في ذلك .

تحمل المسؤوليات

اني اعتقد انه ليس هناك في هذا البلد من مهام نبيلة واخرى مبتذلة ، او حركات موقوفة على المثقفين واخرى غير لائقة بهم .

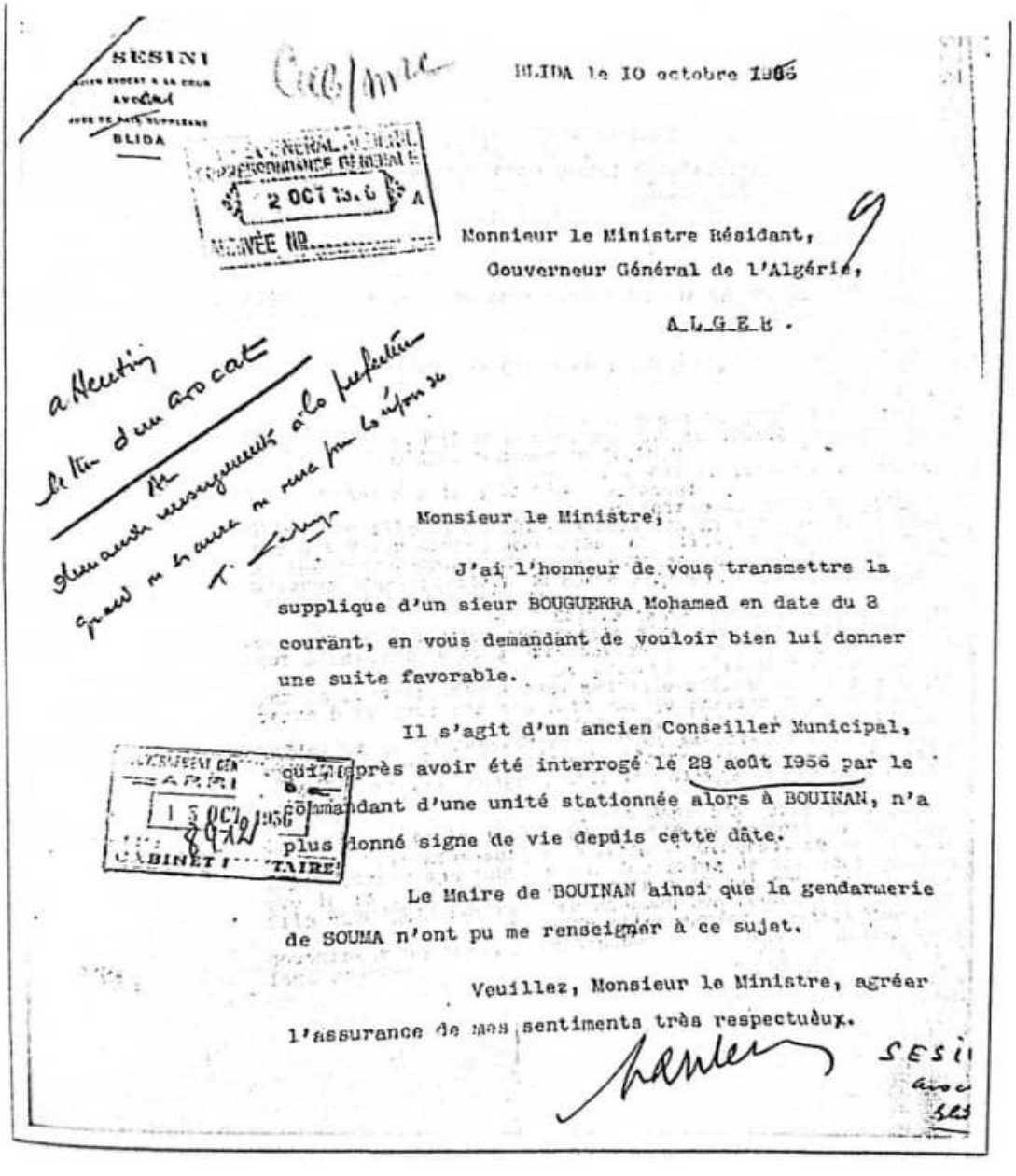
فاساتذة السوربون ، خلال المقاومة لم يكونوا يترددون في حمل الرسائل والوثائق والقيام بالاتصالات ، ولو طلب مني جونسون ان احمل مقالب او آوي مناضلين جزائريين ، وكان في استطاعتي ان افعل ذلك من غير ان اعرضهم للخطر ، لما ترددت في عمله ، اعتقد ان هذه الاشياء يجب ان تقال : لانه قرب الوقت الذي يجب فيه على كل احد ان يتحمل مسؤولياته مع ان اولئك الذين يمتلكون اكثر الناس اندفاعا في العمل السياسي واشدهم التزاما به ، ما يزالون يترددون في تخطي بعض الحدود ، بدعوى احترام شرعية شكلية ليست ادرى ما هي ، وبالعكس من ذلك فان الشبان الذين يحطون بتاييد المثقفين هم الذين شرعوا في تحطيم الحراءات التي كنا ضحاياها ، منذما فعل الشبان في كوريا وتركيا واليابان ، ومن هنا تكتسي هذه القضية اهمية استثنائية بالنسبة لفرنسا ، فلاول مرة ، وبالرغم من جميع العراقيل ، ومن جميع التقاليد ومن جميع الاحتياطات ، يقف جزائريون وفرنسيون يوحد بينهم رباط اخوي ، في قفص الاتهام ، وعبثا يحاولون التفريق بينهم ، وعبثا يحاولون تقديم هؤلاء الفرنسيين في شكل خائنين بالتبين او رومانسيين حالمين .

كفانا من العمر المزيف ، والشروح البسيكولوجية ، يجب ان نقول بصراحة ان هؤلاء الرجال وهؤلاء النساء ليسوا وحدهم في البدان وان هناك مئات الاخرين اتخذوا مكانهم وان هناك الاف غيرهم مستعدون لاداء نفس العمل ، ان مصيرا مماثلا لمصيرهم هنا موخذنا ، لكني اعرف على القول : انهم منقوبونا ، ان ما يمتلونه هو مستقبل فرنسا ، اما الملك الزائل الذي يستمد لاحاديهم ، فانه لم يعد يمثل شيئا بعد .

[1]– رسالة خالدة: جريدة المجاهد، ع78، 03 أكتوبر 1960، ص 5.

الملحق رقم (10): مراسلة محامي فرنسي إلى الحاكم العام يستفسر فيها عن مفقود جزائري[1]

⇦ **الوثيقة رقم 10**: مراسلة من محامي فرنسي إلى الحاكم العام يستفسر فيها عن مصير المفقود بوقرة محمد.



SESINI
AVOCAT
BLIDA

BLIDA le 10 octobre 1956

2 OCT 1956

Monsieur le Ministre Résidant,
Gouverneur Général de l'Algérie,
ALGER.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous transmettre la supplique d'un sieur BOUGUERRA Mohamed en date du 8 courant, en vous demandant de vouloir bien lui donner une suite favorable.

Il s'agit d'un ancien Conseiller Municipal, qui, après avoir été interrogé le 28 août 1956 par le commandant d'une unité stationnée alors à BOUINAN, n'a plus donné signe de vie depuis cette date.

13 OCT 1956

Le Maire de BOUINAN ainsi que la gendarmerie de SOUMA n'ont pu me renseigner à ce sujet.

Veuillez, Monsieur le Ministre, agréer l'assurance de mes sentiments très respectueux.

SESI

[1]– حفظ الله بوبكر وآخرون: مفقودين جزائريين إبان الثورة الجزائرية (1954–1962) من خلال وثائق أرشيفية فرنسية، ج1، دار سوهام، الجزائر، 2023، ص 28.

الملحق رقم (11): رسالة محامي فرنسي إلى قاضي السلم في مدينة شرشال بالجزائر[1]

الوثيقة رقم 51: رسالة محامي فرنسي يبلغ فيها قاضي السلم بمدينة شرشال حكم محكمة البليدة في دعاوى زوج المفقود صحراوي الطاهر.

Cherchell, le 27 Novembre 1957

Monsieur le Juge de Paix

de

CHERCHELL

Monsieur le Juge,

Comme suite aux requêtes adressées des 25 Octobre et 22 Novembre derniers par Mme HERAOUI Khedoudja ~~ex~~ à Monsieur le Procureur de la République à Blida et concernant la disparition de son mari, j'ai l'honneur de vous adresser ci-joint l'expédition d'un jugement du 27 Août 1957 et trois dispositifs du Tribunal des appels musulmans des 20 Décembre et 8 Novembre 1956. La première requête faisait en effet allusion à ces procédures.

Veuillez agréer, Monsieur le Juge, l'expression de mes sentiments respectueux et bien dévoués.

[1]– حفظ الله بوبكر وآخرون: المرجع السابق، ص 95.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

أ- المصادر باللغة العربية:

1- أ. بيليسي:حوليات جزائرية، تر: دليلة حباني، مج1، أصالة، الجزائر، 2012.

2- أرنو جورج وجاك فرجيس: دفاعا عن جميلة... بطلة العرب في الجزائر، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.

3- بن تومي عمار: الجريمة والفظاعة الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923-1954)، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2013.

4- بن تومي عمار: الدفاع عن الوطنيين، تر: مراد وزناجي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

5- بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.

6- بن خدة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.

7- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر ،2007.

8- بوداود عمر: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، تر: أحمد محمد بكلي، القصبة، الجزائر، 2022.

9- بوزييد عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...، ط2، د.د.ن، الجزائر، 2008.

10- بوضياف محمد: التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

11- بيجو مارسيل: محاكمة شبكة جونسن، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012.

12- الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر (1957-1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008.

13- جونسون فرانسيس: حربنا، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.

14- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح الممثولي، دار موفم، الجزائر، 2012.

15- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.

16- خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

17- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تحقيق وترجمة: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.

18- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

19- دي بوفوار سيمون وجيزيل حليمي: مأساة تعذيب جميلة بوباشا أو قصة تعذيب، تر: فاطمة عبد الله، دار القومية للنش، د.ت.ن.

20- سعدي ياسف: ذكريات معركة الجزائر، تر:إبراهيم حتفي، دار القومية، د.ت.ن.

21- الشقيري أحمد :قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، د.ت.ن.

22- ظريف زهرة: مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2005.

23- علاق هنري ومارتان جيل: عودة إلى الاستنطاق، منشورات أمدوكال، الجزائر، 2013.

24- فرجيس جاك: محاكمة الاستعمار، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

25- قروج جاكلين: مداشر وسجون، تر: نسيمة مسعيد، EDIF، 2000.

26- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ت.ن.

27- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006.

28- كوبون هنري: محامي الفلاقة، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2015.

29- محساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود حاج ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003.

30- مورو سارج: محامون بلا حدود، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، 2015.

31- ميرل روبير: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت.

32- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007.

33- هارون علي: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي (1954-1962)، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

34- هامون هرفي وروتمان باتريك: حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

35- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

36- وقواق عبد القادر: المرافعة الكبرى، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

37- يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تر: محمد شريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

ب/ المصادر باللغة الأجنبية:

1- Charles de Geulle: mémoirer de guerre l'unite (1942-1944), Librairé Plon, paris, 1954.

2- Cuenat Héléne: la porte verte, ENAG, Algérie, 2010.

3- Halimi Giséle: avocate irrespecteuse, Plon, France, 2002.

4- Halimi Giséle: le lait de l'oranger, Gallimard, 1988.

5- Herbi Mohamed: les archives de révolution algérienne les éditions jeune Afrique, Paris, 1981.

6- Kiouane Abderrahmane: moments du mouvement national, ENAG, Algérie, 2009.

7- Rédha Malek: L'algérie à evian histoire des mégociation secrétes (1956-1962), Paris, 1993.

8- Vergés Jacques: que les guerres étaient belles!, édition du Racher, 2007.

أ/ المراجع باللغة العربية:

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

2- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر والمقاومة والتحرير (1830-1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

3- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

4- أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

5- آجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: الحاج مسعود الحاج، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

6- أجرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، تر: محمد حمداوي وإبراهيم الصحراوي، مج 2، دار الأمة، الجزائر، 2013 .

7- المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

8- إرزقي محمد فراد: جزائريات صنعن التاريخ، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2013.

9- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني جزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009.

10- أولوا ماري بيار: فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار القصبة، الجزائر، 2009.

11- برانش رفائيلا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار أمدوكال للنشر، 2010.

12- بزيان سعدي: فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر 1954، دار نيسيبان، الجزائر، 2016.

13- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 حتى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

14- بلوفة عبد القادر: حركة الانتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق، نوميديا لطباعة والنشر، 2013.

15- بوزيان سعدي: دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

16- بومالي لحسن: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت.ن.

17- بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

18- تينو سيلفي: عدالة: عدالة غريبة القضاء في حرب الجزائر، تر: عمر لحسن، EDIF. 2000.

19- جعفر نوارة سعدية: الوفاء سلسلة حوارات ولقاءات مع مجموعة من مجاهدات ثورة نوفمبر 1954 الخالدة، دار الهدى، الجزائر، 2012.

20- الجمبلاطي علي: جميلة بوحيرد، الدار القومية، د ت ن.

21- جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، تر: عياش سلمان، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2013.

22- جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، دار الواحة، الجزائر، 2012.

23- حفظ الله بوبكر وآخرون: مفقودين جزائريين إبان الثورة الجزائرية (1954-1962) من خلال وثائق أرشيفية فرنسية، ج1، دار سوهام، الجزائر، 2023.

24- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

25- زوزو عبد الحميد: المرجيعيات التاريخية للدولة الجزائرية (مؤسسات ومواثيق)، مج05، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

26- شريبط أحمد شريبط: كتاب جميلة بوحيرد، دار موفم للنشر، الجزائر، 2012.

27- شلالي عبد الوهاب: المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع، الجزائر، 2016.

28- شيخاوي حسيبة: جميلة بوباشا أيقونة الثورة، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر، د ت ن.

29- عباس محمد: فرسان الحربة... شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009.

30- عباس محمد: مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ، دار هومة، الجزائر، 2009.

31- عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2013.

32- العربي محمد الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البحث، قسنطينة، 1984.

33- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البحث، الجزائر، 1885.

34- عمراني عبد المجيد: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، 2007.

35- فاضلي إدريس: جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2004.

36- فيدال ناكي بيار: في مواجهة داعي المصلحة العليا للدولة مؤرخ في حرب الجزائر، تر: أسماء عزيزي، منشورات سيديا، الجزائر، 1989.

37- فيلالي عبد العزيز: موقف القادة الفرنسيين من الثورة التحريرية ورد فعلهم (1954-1956)، دار الهدى، الجزائر، 2018.

38- قلوجي نجود: عرائس بربروس مجاهدات على قيد الحياة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2014.

39- لوكورغرانميزون أوليفيه: نظام الأهالي، تر: العربي بونيون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2011.

40- لونيسي رابح: رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

41- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

42- منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر، 2012.

ب/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Harbi Mohamed, Benjamin Stora: la guerre d'Algérie (1954-2004) la fin de l'armnésie, chihab éditions, Alger, 2004.

2- Navaro Ilana: Giséle Halimi la fauteuse de troubes, équateurs- humensis, paris, 2002.

3- Philippe Karim Felissi: Jacques Vergés l'anticolonialiste, chihab éditions, Alger, 2005.

4- Rahal Malika: Ali Boumendjel une affaire française, une histoire algérienne, éditions la découverte, Paris, 2022.

5- Véronique Nartin: Jacques Vergés envers et contre tous, éditions de Verneuil, paris, 1999.

3/ الجرائد:

أ/ باللغة العربية:

1- حول كتاب دفاعا عن جميلة بوحيرد: جريدة المجاهد، ع12، بتاريخ 15 نوفمبر 1957.

2- بعد قضية جونسون: جريدة المجاهد، ع79، 10 ديسمبر 1960.

3- جميلة بوباشا أو قصة التعذيب: جريدة المجاهد، ع70، 13 جوان 1960.

4- يحياوي جمال: "84 كلودين ناهوري حقوقية يهودية اعتنقت الكاثوليكية"، جريدة الخبر، ع10754، 21 جانفي 2024.

5- يحياوي جمال: ماري كلود راديفسكي صديقة الثورة المنسية جريدة الخبر، ع10615، 10 أوت 2023.

6- المحاكمة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي: جريدة المجاهد، ع78، 3 أكتوبر 1960.

7- رسالة خالدة: جريدة المجاهد، ع78، 3 أكتوبر 1960.

8- حوادث الليلة الليلأ....، جريدة البصائر، ع 292، 5 نوفمبر 1954.

9- المحامي الفرنسي جاك فرجيس الجزائر تحتفل بالذكرى التاسعة لرحيل صديق الثورة المحامي جاك منصور فرجيس: جريدة الجمهورية، 15 أوت 2022.

https://eldjoumhouria.dz/article4869/

- تم الإطلاع على المقال بتاريخ 22 ماي 2025.

ب/ باللغة الأجنبية:

1- Djamila Boupacha, vingt ans..., Tribune socialiste, n10, juin 1960.

4/ الموسوعات والقواميس:

أ/ باللغة العربية:

1- البيطار فراس: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة، عمان، 2003.

2- خطاب رشيد: أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية قاموس بيبيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار خطاب، 2013.

3- خطاب رشيد: الخاوة والرفاق قاموس بيبيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوروبي واليهودي حرب التحريرية الجزائرية (1954-1962)، تر: محمد رضا بوخالفة ونسرين لولي، دار خطاب، 2013.

4- شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007.

5- مقلاتي عبد الله: قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.

ب/ باللغة الأجنبية:

1- Quemeneur Tramor et autres: Dictionaire de la guerre D'algérie, Bouquins éditions, paris, 2023.

5/ المذكرات:

ب/ باللغة العربية:

1- إيدو شعبان: شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

2- بركوكي ميلود: الشبكات الفرنسية المساندة لجبهة التحرير الوطني: شبكة فرنسيس جونسون أنموذجا (1957-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مليكة القورصو، جامعة الجزائر، 2011-2012.

ب/ باللغة الأجنبية:

1- Jonathan Widell: Jacque Vergés, Devils's advocate A Psychistory of vergés 'Judicial strategy, supervision of Dr: mark antakis, specialization in civill law ,Mcgill Unversity, Canada , 2012.

6/ المقالات:

- باللغة العربية:

1- إيدو شعبان: مجلة **Les temps modernes** ودورها في توجيه الرأي العام ضد الحرب في الجزائر، مجلة الإنسان والمجال، ع01، أفريل 2015.

2- دعاشي سميرة: من قضايا التعذيب والإعدام خلال الثورة الجزائرية، جميلة بوباشا أنموذجا، مجلة التغيير الاجتماعي، مج 07، ع01، 2013.

3- عاشور محفوظ: نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجيس Jacques Verges إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958، مجلة تاريخ العلوم، ع 08، جوان 2017.

4- مريوش أحمد: أصدقاء الثورة الجزائرية من الفرنسيين بين الواقع التاريخي والترويج السياسي، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع602، 2017.

5- مصطفى عتيقة: فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية دراسة مقارنة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، ع10، 2013.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي اضطلع به المحامون الفرنسيون المناهضون للاستعمار في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني أمام المحاكم الفرنسية، مبرزين التزامهم بعدالة القضية الجزائرية، وقد اعتمد هؤلاء المحامون في إطار مرافعاتهم على استراتيجيات قانونية تهدف إلى فضح جرائم الاستعمار الفرنسي، ولاسيما ممارسة التعذيب الممنهج، من أجل استمالة الرأي العام الدولي وكسب تعاطفه وتأييده، رغم المضايقات التي تعرضوا لها من طرف السلطات الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: المحاميين الفرنسيين، الدفاع، مناهضة الاستعمار، مناضلي جبهة التحرير الوطني، محاكم فرنسية، الثورة الجزائرية.

***Summary*:**

This study aims to shed light on the pivotal role played by anti-colonial French lawyers in defending National Liberation Front (FLN) militants before French courts, highlighting their commitment to the justice of the Algerian cause. These lawyers employed legal strategies in their pleadings to expose the crimes of French colonialism—particularly the systematic practice of torture—in order to sway international public opinion and garner sympathy and support, despite the harassment they faced from colonial authorities.

Keywords: French lawyers, defense, anti-colonialism, National Liberation Front militants, French courts, Algerian revolution.